Bethlehem 21 Project

Environmental Sustainability for a Better Life: An Integrated Approach for Localizing Agenda 21 in the Bethlehem District (LIFE05 TCY/GA/121)

Task 4: Developing Local Sustainability Action Strategies

Localizing Agenda 21 Report

"D4.2"

Prepared by:

Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)
P.O.Box 860, Caritas Street
Phone:+970-2-2741889
Fax: +970-2-2776966
Website: http://www.arij.org
Project Website: http://bethlehem21.arij.org

Funded By:

European Commission
LIFE-Third Countries Programme

&

Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)

01.10.2008

The views expressed in this document do not necessarily reflect the views of the European Commission and the Swiss Agency for Development and Cooperation.

Table of Contents

Introduction.....VII

Section One: An Overview of Bethlehem Governorate.....1
1.1 Brief Background.....1
1.2 Land Use/Land Cover.....1
1.3 Historical and Archeological Importance.....3
1.4 Topography and Climate.....4
1.5 Geology and Soil.....4
1.6 Water Resources.....5
1.7 Geopolitical Situation.....10
1.8 Using Suitability Analysis as a Tool for Sustainable Land Use and Urban Environmental Management.....14
1.9 The Vital Development Projects at the Bethlehem Governorate Level.....17

Section Two: Za'tara Baseline Profile 21
2.1 Location & Land Use/Land Cover.....21
2.2 Socioeconomic Conditions.....21
2.2.1 Demography.....21
2.2.2 Education.....23
2.2.3 Health.....25
2.2.4 Economic Activities & Labor Force.....25
2.2.5 Agriculture.....28
2.2.6 Community-base Organizations.....29
2.3 Infrastructure.....30
2.3.1 Electricity & Communication.....30
2.3.2 Transportation.....30
2.3.3 Water.....30
2.3.4 Wastewater.....30
2.3.5 Solid Waste.....31
2.4 Environmental Conditions.....32
2.5 Implemented and Proposed Projects by Za'tara Municipality 33
2.5.1 Implemented Projects.....33
2.5.2 Proposed Projects.....33
2.6 Summary of Major Indicators Used in the Assessment.....35

Section Three: Institutional Arrangements and Structures.....47
3.1 Organizational Structure of Local Authorities.....47
3.2 Tasks and Responsibilities of Councils 47
3.3 Local Authorities & the Ministry of Local Government.....51

Section Four: Local Sustainability Action Strategy.....53
4.1 Strategic Planning Process.....53
4.2 The Community and Driving Forces.....56
4.3 The Elements of the Local Sustainability Action Strategy.....58
4.4 Implementation Mechanism of High Priority actions.....60

Annex 1: The Speech of H.E. Dr. Salam Fayyad, the Prime Minister, in the National Conference "Local Sustainable Development in the Bethlehem Governorate".....64
Annex 2: Ariel Photo of Za'tara.....67
Annex 3: Organizational Structure of Za'tara Municipality 69

References.....70

مشروع بيت لحم 21

استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين
جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم

بلدة زعترة

جدول الأعمال المحلي للقرن 21

إعداد

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)
دائرة أبحاث المياه والبيئة

2008

بدعم من:

المفوضية الأوروبية
(برنامج لايف لدول العالم الثالث)

الوكالة السويسرية
للتنمية والتعاون

مشروع بيت لحم 21

استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين
جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم

بلدة زعترة

جدول الأعمال المحلي للقرن 21

حقوق الطبع محفوظة إلى

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) 2008
صندوق بريد 860 - شارع الكاريتاس
بيت لحم – فلسطين
هاتف: 970-2-2741889+
فاكس: 970-2-2776966+
موقع الكتروني: http://www.arij.org

الآراء المطروحة لا تعكس بالضرورة آراء المفوضية الأوروبية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

فريق عمل المشروع

مدير المشروع:

د. جاد اسحق

منسقة المشروع:

عبير صفر كندو

فريق العمل الرئيسي:

جين هلال
إيناس بنورة
غسان درويش
كارلا بجانو (مؤسسة CRIC)
أحمد الأطرش
حمزة حلايبة

فريق العمل المساند:

جورج خير
عبير خير
رائد عبد ربه
د. محمد سليمية
أنور قباجة
عيسى زبون
لينا خير

تصميم جرافيكي:

جريس الشوملي

شكر وتقدير

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) بجزيل الشكر والتقدير للمفوضية الأوروبية – برنامج لايف لدول العالم الثالث وللوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لدعمهم مشروع بيت لحم 21 "استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم" الذي قام المعهد بتنفيذه بالتعاون مع مؤسسة CRIC الإيطالية خلال الفترة ما بين 1 شباط 2006 و1 تشرين أول 2008.

كما ويتقدم المعهد بجزيل الشكر لبلدية زعترة والسلطات المحلية الأخرى المستهدفة والتي تضم بلديات بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، الخضر والدوحة ومجلس قروي بتير لتعاونهم البناء في تنفيذ كافة نشاطات المشروع خلال مراحله المختلفة ولالتزامهم بمواصلة التقدم نحو استدامة مجتمعاتهم. هذا ويود المعهد توجيه خالص الشكر إلى كافة السلطات الوطنية والمؤسسات التي ساهمت في تسهيل عملية تنفيذ المشروع من خلال انتداب ممثل عنها في اللجنة التوجيهية الخاصة بالمشروع وتوفير البيانات المطلوبة في مختلف مراحل التنفيذ ونخص بالذكر وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، سلطة المياه الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، محافظة بيت لحم، دائرة المجالس المشتركة للخدمات والتخطيط والتطوير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه والمجاري – بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور.

كما ويود فريق عمل المشروع بشكر ممثلي بلدية زعترة في اللجنة التوجيهية للمشروع وكافة أعضاء لجنة المواطنين لمشاركتهم فريق العمل في متابعة وتنسيق عملية التنفيذ ومساهمتهم الفاعلة في تحفيز المجتمع المحلي على المشاركة في حملات التوعية المجتمعية وفي اللقاءات المجتمعية المتعلقة بعملية الاستشراف.

هذا ويثمن المعهد عاليا مشاركة دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض، ومعالي وزير الحكم المحلي م. زياد البندك، وعطوفة محافظ بيت لحم السيد صلاح التعمري، وممثلي السلطات الوطنية والمحلية والدولية في المؤتمر النهائي للمشروع "مؤتمر التنمية المحلية المستدامة في محافظة بيت لحم" ودعمهم لمشروع بيت لحم 21 ومخرجاته المتمثلة بإستراتيجيات العمل المحلية للاستدامة "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" تأكيدا منهم على أهمية مثل هذه المبادرات الفلسطينية في تعميق مسيرة التنمية المستدامة خاصة وأنها تتماشى وبانسجام تام مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام الثلاث (2008- 2010). ويعرض الملحق الأول نص كلمة دولة رئيس الوزراء في افتتاح المؤتمر.

يرحب المعهد بجميع الملاحظات والمقترحات التي يمكن أن تطرح حول هذا الكتاب مع حفظ حقوق الطبع.

قائمة المحتويات

مقدمة VII
الجزء الأول: لمحة مختصرة عن محافظة بيت لحم 1
1.1 محافظة بيت لحم في سطور 1
2.1 استخدام الأراضي/الغطاء النباتي 1
3.1 الأهمية الدينية والأثرية لمحافظة بيت لحم 3
4.1 طبوغرافية الموقع والمناخ 4
5.1 الجيولوجيا والتربة 4
6.1 المصادر المائية 5
7.1 الوضع الجيوسياسي 10
8.1 استخدام تحليل درجة الملائمة العمرانية كأداة لتحقيق استخدام مستدام للأراضي وإدارة البيئة الحضرية 14
9.1 المشاريع التنموية المقترحة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة 17
الجزء الثاني: الوضع الراهن في بلدة زعترة 21
1.2 الموقع واستخدام الأراضي/الغطاء النباتي 21
2.2 الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية 21
1.2.2 السكان 21
2.2.2 الواقع التعليمي 23
3.2.2 الواقع الصحي 25
4.2.2 النشاطات الاقتصادية والقوى العاملة 25
5.2.2 الواقع الزراعي 28
6.2.2 المؤسسات المحلية 29
3.2 البنية التحتية 30
1.3.2 الكهرباء والاتصالات 30
2.3.2 النقل والمواصلات 30
3.3.2 المياه 30
4.3.2 الصرف الصحي 30
5.3.2 النفايات الصلبة 31
4.2 الأوضاع البيئية 32
5.2 المشاريع المنجزة والمقترحة 33
1.5.2 المشاريع المنجزة 33
2.5.2 المشاريع المقترحة 33
6.2 موجز لأهم المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم 35
الجزء الثالث: الهيكلية المؤسسية للهيئات المحلية المستهدفة في مشروع بيت لحم 21 47
1.3 الهيكل الإداري للهيئات المحلية 47
2.3 وظائف وصلاحيات وسلطات مجلس الهيئة المحلية 47
1.2.3 وظائف تنفيذية 47
2.2.3 وظائف تشريعية 50
3.2.3 وظائف مالية وقضائية 50
3.3 علاقة الهيئات المحلية بالسلطة المركزية "وزارة الحكم المحلي" 51
الجزء الرابع: إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة 53
1.4 منهجية التخطيط الاستراتيجي 53
2.4 المجتمع والقوى المؤثرة 56
3.4 عناصر إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة 58
4.4 وصف موجز للمشاريع ذات الأولوية 60
الملحق الأول: نص كلمة دولة رئيس الوزراء في افتتاح مؤتمر "التنمية المحلية المستدامة في محافظة بيت لحم" 64
الملحق الثاني: صورة جوية لبلدة زعترة 67
الملحق الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية زعترة 69
المراجع 70

قائمة الأشكال

شكل 1.1: مصادر تزويد مياه الشرب في محافظة بيت لحم 6
شكل 2.1: نسبة المياه المتوفرة والمزودة للفلسطينيين في محافظة بيت لحم حسب المصدر 7
شكل 3.1: معدل التزويد العام للمياه في محافظة بيت لحم 8
شكل 1.2: الهرم السكاني لبلدة زعترة 22
شكل 2.2: توزيع الطلاب والمعلمين والصفوف في مدارس بلدة زعترة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة في العام الدراسي 2007/2006 24
شكل3.2: الإطار العام للقوى العاملة في بلدة زعترة للعام 2006 28
شكل 4.2: مساحة الأراضي الزراعية في بلدة زعترة حسب نوع المحصول لموسم 2007/2006 (دونم) 29
شكل 5.2: مكونات النفايات الصلبة المنتجة 32
شكل 1.4: المشاركون في اللقاءات المجتمعية التي نظمت في بلدة زعترة 53

قائمة الجداول

جدول1.1: الجهات المسئولة عن تزويد المياه للتجمعات السكانية المخدومة بشبكة المياه العامة في محافظة بيت لحم 7
جدول 2.1: كمية المياه المتوفرة والمزودة للفلسطينيين في محافظة بيت لحم حسب المصدر 7
جدول 3.1: معدل نتائج الفحوصات الكيميائية لبعض الآبار التي تزود سكان محافظة بيت لحم بالمياه (ملغم/لتر)، 2006 9
جدول 4.1: تقسيم أراضي محافظة بيت لحم 10
جدول 5.1: المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة بيت لحم 11
جدول 6.1: وضع جدار العزل في محافظة بيت لحم 12
جدول 7.1: تصنيف العوامل بناءًا على السيناريو الأول "المعيقات السياسية" 15
جدول 8.1: القيم الوزنية للعوامل 15
جدول 1.2: النمو السكاني في بلدة زعترة، 2004-2006 22
جدول 2.2: توزيع السكان في بلدة زعترة حسب الفئة العمرية والجنس، 2006 22
جدول 3.2: الحالة الديموغرافية في بلدة زعترة، 2006 23
جدول 4.2: التوزيع النسبي لسكان بلدة زعترة (10 سنوات فأكثر) حسب التحصيل التعليمي والجنس، 2006 24
جدول 5.2: توزيع المدارس في بلدة زعترة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة في العام الدراسي 2007/2006 24
جدول 6.2: توزيع المنشآت الاقتصادية في بلدة زعترة حسب النشاط الاقتصادي وعدد العاملين، 1997 و2006 26
جدول 7.2: التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في بلدة زعترة حسب المشاركة في القوى العاملة، 1997 و2006 27
جدول 8.2: التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر المشاركين في القوى العاملة في بلدة زعترة حسب العلاقة بقوة العمل، 2006 27
جدول 9.2: التوزيع النسبي للعاملين في المحافظة حسب النشاط الاقتصادي، 2006 والربع الثالث من 2007 28
جدول 10.2: أعداد الثروة الحيوانية في بلدة زعترة، 2007/2006 29
جدول 11.2: أبرز المشاريع التي أنجزتها بلدية زعترة خلال الفترة من 2003 ولغاية منتصف 2007 33
جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم 35
جدول 1.3: المخططات الهيكلية الخاصة بالهيئات المحلية المستهدفة في المشروع 48
جدول 1.4: نتائج تحليل الوضع الداخلي لبلدة زعترة 57
جدول 2.4: نتائج تحليل الوضع الخارجي المتعلق ببلدة زعترة 58
جدول 3.4: عناصر إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة الخاصة ببلدة زعترة، 2009 – 2019 59
جدول 4.4: آليات تنفيذ المشاريع ذات الأولوية العالية 61
جدول 5.4: أعضاء لجنة المواطنين المنتخبة في بلدة زعترة 63

قائمة الخرائط

خريطة 1.1: موقع محافظة بيت لحم 2
خريطة 2.1: استخدام الأراضي/الغطاء النباتي لمحافظة بيت لحم 3
خريطة 3.1: آبار المياه الجوفية والينابيع في محافظة بيت لحم 5
خريطة 4.1: الوضع الجيوسياسي في محافظة بيت لحم 13
خريطة 5.1: درجة الملائمة للنمو العمراني في محافظة بيت لحم 16
خريطة 1.2: استخدام الأراضي/الغطاء النباتي ضمن حدود بلدية زعترة 21
خريطة 2.2: المرافق العامة ضمن حدود بلدية زعترة 25

قائمة الصور

صورة 1.2: حرق النفايات الصلبة في مكب زعترة 31
صورة 1.4: ملصق حول نتائج دراسة تقييم الوضع الراهن في بلدة زعترة وعملية الاستشراف المجتمعية 54
صورة 2.4: نشرة إعلانية حول عملية الاستشراف المجتمعية، بلدة زعترة 54
صورة 3.4: نص الدعوة التي وجهت عبر وسائل الإعلام إلى مؤسسات المجتمع المدني في بلدة زعترة للمشاركة في اللقاءات المجتمعية 55
صورة 4.4: اللقاءات المتعلقة بعملية الاستشراف المجتمعية الخاصة ببلدة زعترة 56

مقدمة

يمثل مشروع بيت لحم 21 "استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم" مبادرة فلسطينية رائدة للاستجابة إلى الفصل 28 من جدول أعمال القرن 21 الذي يحث السلطات المحلية على إشراك المجتمع المحلي في عملية صنع القرار المتعلقة بمستقبل المجتمع والتي تتمحور حول إعداد إستراتيجية عمل محلية للاستدامة "جدول أعمال محلي للقرن 21". حيث تعتبر مشاركة وتعاون أفراد المجتمع مع السلطة المحلية عاملا أساسيا في إحداث تغييرات جذرية وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي وذلك لأن الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحول دون إنجاز أي تقدم نحو استدامة المجتمع لها جذور في الأنشطة المحلية.

هدف مشروع بيت لحم 21 إلى تطوير قدرات السلطات المحلية المستهدفة والتي تضم بلديات بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والخضر والدوحة وزعترة ومجلس قروي بتير وذلك لتمكينهم من الدخول في حوار مع المواطنين والمؤسسات المحلية بهدف تطوير استراتيجيات العمل المحلية للاستدامة. حيث تم تطبيق أسلوب المشاركة المجتمعية التي كانت على شكل عملية استشراف تم خلالها جمع قسم واسع من المجتمع مع السلطة المحلية لتطوير رؤية مشتركة لاستدامة المجتمع والخروج بخطة عمل لتحقيق ذلك.

بدأ معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) وبالتعاون مع مؤسسة CRIC الإيطالية وبدعم من المفوضية الأوروبية (برنامج لايف لدول العالم الثالث) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بتنفيذ مشروع بيت لحم 21 في الأول من شباط 2006، حيث استمر المشروع لمدة 32 شهرا تم خلالها (1) التأمين والحفاظ على دعم السلطات الوطنية والمحلية المستهدفة؛ (2) تأسيس مشاركة مجتمعية فاعلة؛ (3) تقييم الوضع الراهن في التجمعات المستهدفة؛ (4) وتطوير إستراتيجية عمل محلية للاستدامة خاصة بكل تجمع. للحصول على المزيد من المعلومات حول نشاطات ونتائج المشروع، يمكن زيارة الموقع الالكتروني: http://bethlehem21.arij.org

تمثل هذه الوثيقة جدول الأعمال المحلي للقرن 21 الخاص ببلدة زعترة والذي هو عبارة عن إستراتيجية عمل تم تطويرها وتبنيها بالتوافق بين بلدية زعترة والمجتمع المحلي لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. تتصدى هذه الوثيقة للمشاكل والضغوطات الملحة وتعطي وصفا شاملا للأوضاع الراهنة داخل البلدة، كما أنها تحدد الرؤية المشتركة نحو مجتمع أكثر استدامة من اليوم وتوضح المسار المنوي إتباعه لتحقيق ذلك. تم إعداد هذه الوثيقة بالاستناد إلى البيانات التي تم جمعها ودمجها في نظام معلومات جغرافي خاص ببلدة زعترة بالإضافة إلى نتائج عملية الاستشراف المجتمعية. يتألف جدول الأعمال المحلي للقرن 21 الخاص ببلدة زعترة من أربعة أجزاء رئيسة هي:

الجزء الأول - يعطي لمحة مختصرة عن محافظة بيت لحم من حيث الموقع، استخدام الأراضي/الغطاء النباتي، الخصائص الفيزيائية، مصادر المياه والوضع الجيوسياسي. كما ويوضح استخدام تحليل درجة الملائمة العمرانية كأداة لتحقيق استخدام مستدام للأراضي وإدارة البيئة الحضرية.

الجزء الثاني - يوضح نتائج دراسة تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الراهنة في بلدة زعترة وهو مكون من ستة أقسام كالآتي: (1) الموقع واستخدام الأراضي/الغطاء النباتي؛ (2) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (السكان، الواقع التعليمي، الواقع الصحي، النشاطات الاقتصادية والقوى العاملة، الواقع الزراعي والمؤسسات المحلية)؛ (3) البنية التحتية (الكهرباء والاتصالات، النقل والمواصلات، المياه، الصرف الصحي، والنفايات الصلبة)؛ (4) الأوضاع البيئية؛ (5) المشاريع المنجزة والمقترحة؛ (6) وموجز لأهم المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم.

الجزء الثالث - يعطي وصفا واضحا للهيكلية المؤسسية للهيئات المحلية وذلك من حيث الهيكل الإداري، وظائف وصلاحيات وسلطات مجلس الهيئة المحلية، وعلاقة الهيئات المحلية بالسلطة المركزية "وزارة الحكم المحلي".

الجزء الرابع - يتطرق إلى منهجية التخطيط الإستراتيجي ويعرض عناصر إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة والتي تتمثل بأهداف وغايات محددة بأرقام وإطار زمني واضح ومشاريع تنفيذية.

إن لمشروع بيت لحم 21 وغيره من المبادرات الفلسطينية التي تهدف إلى اعتماد منهجية المشاركة الحقيقية والفاعلة من كافة الشركاء ذوي العلاقة سواء كانوا مؤسسات حكومية أو هيئات حكم محلي أو مؤسسات مجتمع مدني أهمية بالغة في تطوير مسيرة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة وأن هذه المبادرات تتماشى مع عملية التخطيط التنموي على الصعيد الوطني. كما يأتي إعداد جدول الأعمال المحلي للقرن 21، والتي هو عبارة عن خطة تنموية إستراتيجية محلية خاصة بالتجمعات المستهدفة في المشروع، ضمن سياق التخطيط الاستراتيجي التنموي للهيئات المحلية المبني على المشاركة المجتمعية والذي تسعى وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع الجهات الحكومية والمحلية ذات الصلة ببلورة مفهوم عام حول هذا التخطيط بحيث يكون هناك مرجعية موحدة للمشاركة وتمكين المجتمع المحلي من الإسهام في عملية التنمية. كذلك سيشكل جدول الأعمال المحلي للقرن 21 رافدا لخطط التنمية الإقليمية والوطنية من حيث تحديد الأولويات التنموية والإجراءات المطلوبة لتلبية احتياجات المواطنين على الصعيدين المحلي والإقليمي. فالمجالات والمشاريع التنموية التي تناولها جدول الأعمال المحلي للقرن 21 الذي تم إعداده ضمن مشروع بيت لحم 21 تتماشى وبانسجام تام مع البرامج التنموية لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام الثلاث (2008- 2010) التي أقرتها الحكومة في نهاية العام الماضي، الأمر الذي سيساهم في عملية تمويل وتنفيذ المشاريع المنبثقة عنه.

د. جاد اسحق
المدير العام

الجزء الأول

لمحة مختصرة عن محافظة بيت لحم

الجزء الأول: لمحة مختصرة عن محافظة بيت لحم

1.1 محافظة بيت لحم في سطور

تقع محافظة بيت لحم بين محافظتي القدس والخليل على بعد 8 كم جنوب مدينة القدس (خريطة 1.1). تبلغ المساحة الكلية للمحافظة تقريبا 608 كم^2 وتعد المحافظة رابع أكبر محافظات الضفة الغربية الإحدى عشر، أما عدد سكانها الحالي فيبلغ حوالي 186 ألف نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007). يتوزع سكان المحافظة حسب نوع التجمع إلى 34% حضر و58% ريف و8% موزعين على ثلاثة مخيمات للاجئين، حيث تضم المحافظة ثلاث مدن رئيسية: بيت لحم، بيت ساحور وبيت جالا، و35 بلدة وقرية، إضافة إلى المخيمات الثلاث: مخيم العزة، مخيم عايدة ومخيم الدهيشة (وزارة الحكم المحلي 2006). تشكل السياحة والصناعات السياحية أساس الدخل القومي للمحافظة وذلك لأهميتها الدينية والتاريخية للأديان السماوية الثلاث، وتشتهر فيها صناعات الحفر على خشب الزيتون، الصدف والتطريز.

2.1 استخدام الأراضي/الغطاء النباتي

إن طبيعة استخدام الأرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمتاز بوضع خاص، حيث تحتاج دراستها إلى تطويع أنظمة تصنيف استخدام الأرض إلى أن تصبح تحتوي على أثر الاحتلال الإسرائيلي. لقد استخدمت سلسلة من صور الأقمار الصناعية لعام 2006 لتحليل استخدام الأرض في محافظة بيت لحم. وتم تحديد التصنيفات البعدية باعتماد التحليل النظري من خلال شاشة الحاسوب باستخدام برنامج ArcGIS 9. كما تم استخدام نظام كورين على المستوى الثاني مع بعض التعديلات لتصنيف استخدام الأرض. بالإضافة إلى ذلك تم الحصول على المخطط الهيكلي للمحافظة والذي تم إدخاله ودراسته خلال عمليات التحليل للتطور العمراني واستخدام الأرض. خريطة 2.1 توضح استخدام الأراضي/الغطاء النباتي لمحافظة بيت لحم.

تبلغ المساحة الكلية لمحافظة بيت لحم تقريبا 608 ألف دونم، منها حوالي 85 ألف دونم مناطق زراعية، 487 ألف دونم أراضي مفتوحة ومراعي وغابات، 17 ألف دونم سطوح صناعية إضافة إلى ما يقارب 70 دونم مسطحات مائية. أما وبالنسبة لمساحة الأراضي التي تمت مصادرتها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لبناء المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية وإنشاء جدار العزل العنصري في محافظة بيت لحم منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وحتى نهاية عام 2006 فقد بلغت حوالي 18,495 دونم من أراضي المحافظة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قام بخلق منطقة عزل شرقية من غير جدار أو سياج من خلال سيطرته الكاملة على هذه المناطق، وتبلغ مساحة منطقة العزل الشرقية 231,976 دونم وتمثل 38% من المساحة الكلية لمحافظة بيت لحم. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ)

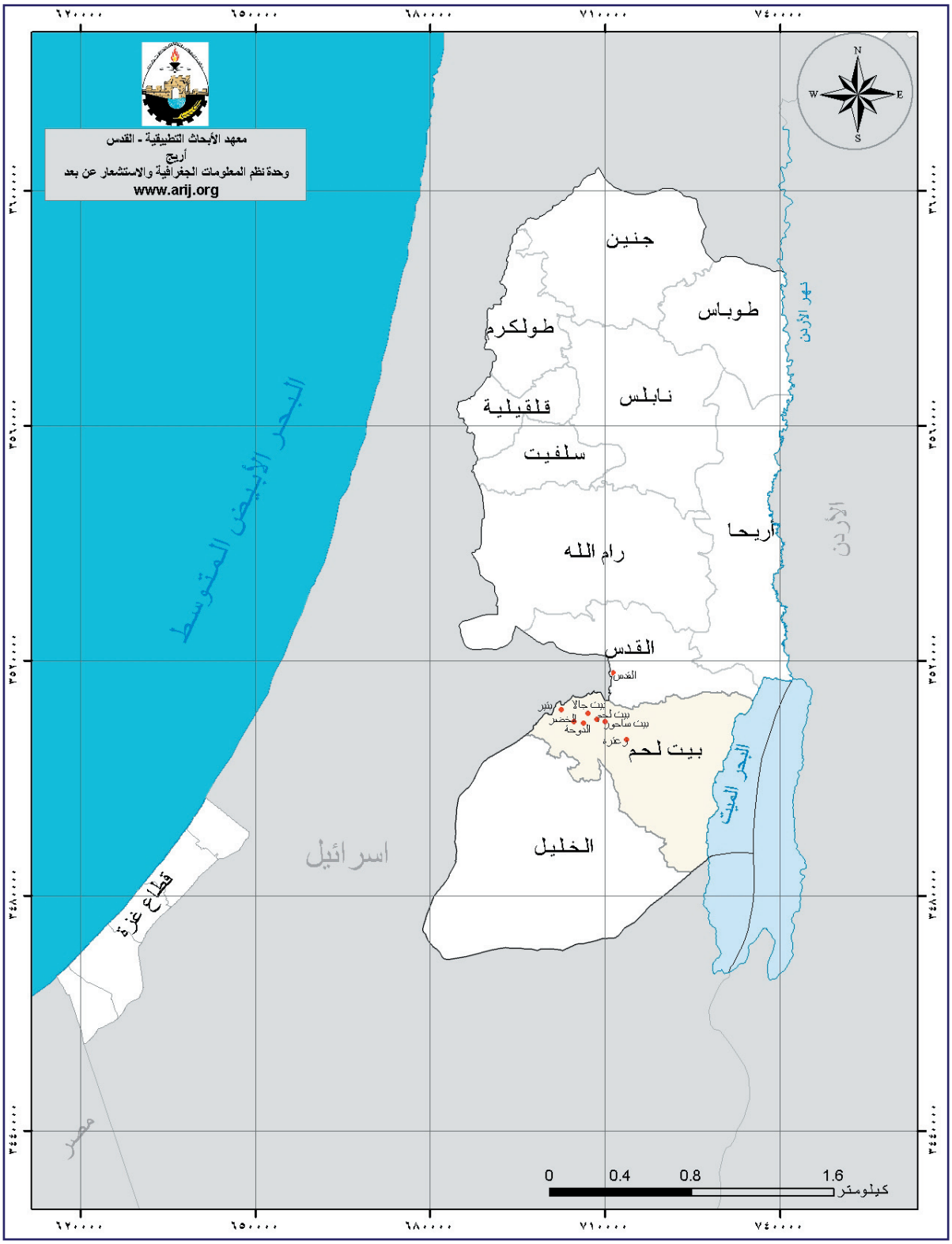

خريطة 1.1: موقع محافظة بيت لحم

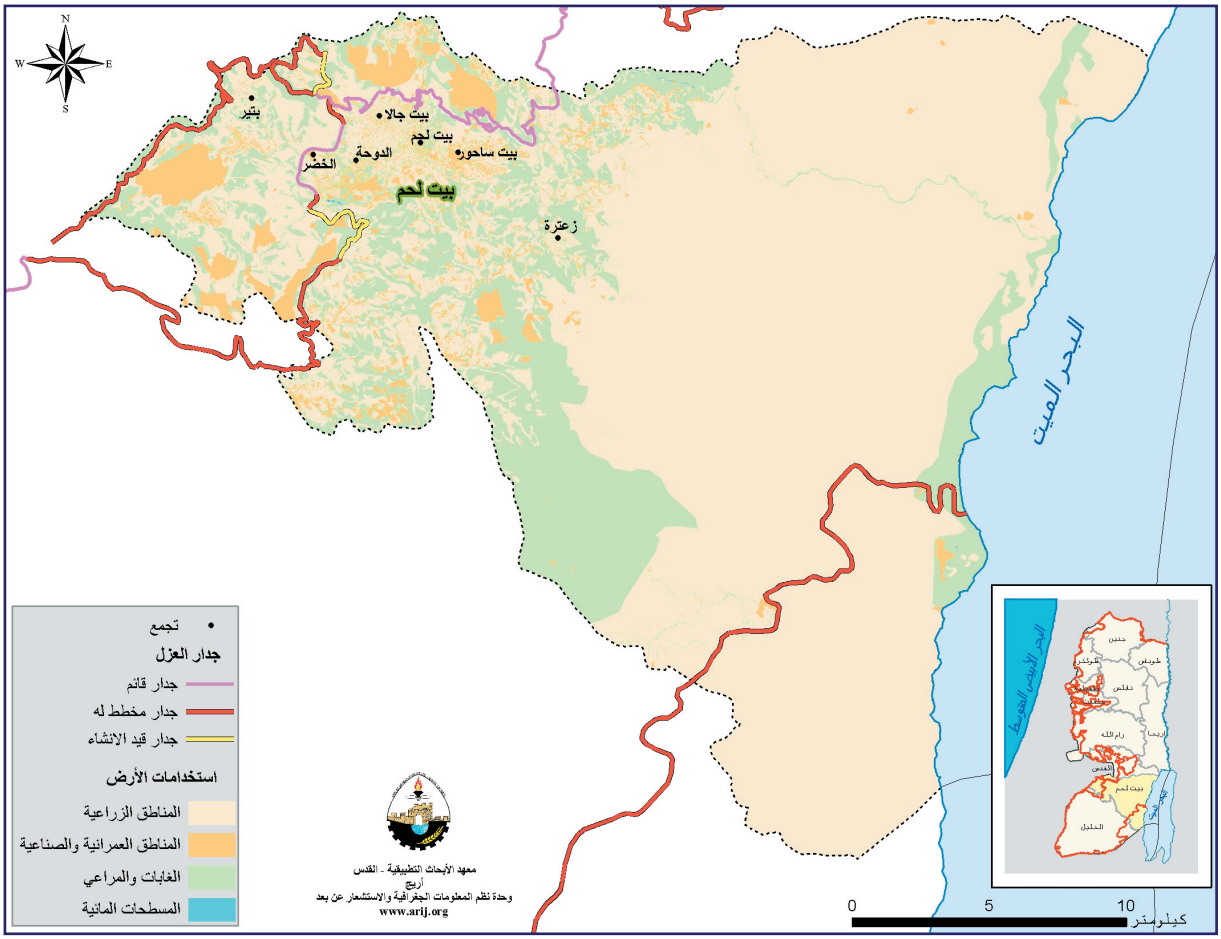

خريطة 2.1: استخدام الأراضي/الغطاء النباتي لمحافظة بيت لحم

3.1 الأهمية الدينية والأثرية لمحافظة بيت لحم

إن لمحافظة بيت لحم أهمية دينية وتاريخية كبيرة بسبب مدينة بيت لحم التي تعد من المدن السياحية العالمية، إذ يزورها السياح والحجاج على مدار السنة. ولبيت لحم أثر كبير في زيادة وتفعيل النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وترجع أهمية بيت لحم بالدرجة الأولى إلى ولادة السيد المسيح في مغارة المهد قبل ألفي عام. بالإضافة لذلك فإن محافظة بيت لحم تحتوي على العديد من المعالم الدينية، الأثرية والتاريخية. إذ يوجد في المحافظة العديد من الكنائس، والمساجد والأديرة إضافة للعديد من المواقع الأثرية والتاريخية. ومن أبرز المعالم السياحية والدينية في المحافظة (Applied Research Institute - 1995):

- كنيسة المهد: وتعتبر من أقدم الكنائس في العالم، حيث تم الانتهاء من بنائها عام 339م على يد القديسة هيلانة. وللكنيسة أهمية خاصة إذ أنها أقيمت في نفس المكان الذي شهد ولادة السيد المسيح قبل حوالي ألفي عام.
- مغارة الحليب: تقع إلى الجنوب الشرقي من كنيسة المهد.
- مسجد عمر: ترجع تسميته للخليفة عمر بن الخطاب الذي زار بيت لحم عام 638م. يقع المسجد بالقرب من كنيسة المهد وتم بناءه عام 1860م.
- دير ابن عبيد: يقع الدير شرقي قرية العبيدية وقد بناه القديس ثيودوسيوس.
- دير مار سابا: بني الدير من قِبل القديس سابا اليوناني.
- دير الجنة المقفلة: يقع هذا الدير في قرية ارطاس وتم بناؤه عام 1901.
- دير مار الياس: يقع هذا الدير على تلة تطل على القدس وبيت لحم وبيت ساحور.
- آبار النبي داود: تقع هذه الآبار إلى الشمال من بيت لحم وقد سميت بهذا الاسم نسبة للنبي داود.
- مسجد بلال (قبر راحيل): يعتبر هذا الموقع مقدسا للمسيحيين والمسلمين واليهود. وقد تم بناء الحرم الحالي والجامع خلال الفترة العثمانية.

- حقل الرعاة للروم الأرثوذكس: يقع إلى الشرق من مدينة بيت ساحور. قامت القديسة هيلانة ببناء كنيسة على مغارة الرعاة والتي هدمت وأعيد بناؤها ثلاث مرات.

- حقل الرعاة للآتين: تقع الكنيسة على بعد 600 متر إلى الشمال من كنيسة حقل الرعاة للروم الأرثوذكس.

- كنيسة العذراء مريم: وهي من الكنائس الأرثوذكسية المشهورة في مدينة بيت جالا وبنيت عام 1862.

- كنيسة البشارة للاتين: تقع في مدينة بيت جالا وهي من الكنائس العريقة حيث تم بناؤها مع المعهد الاكليريكي للاهوت – السمنير عام 1858.

- الكنيسة الإنجيلية اللوثرية: وهي من الكنائس القديمة التي أقيمت في مدينة بيت جالا حيث تم بناؤها عام 1894.

- برك سليمان: تقع جنوب مدينة بيت لحم، ولقد تم بناء هذه البرك على يد الملك سليمان الحكيم. وتضم ثلاثة برك لتجميع وخزن المياه، إضافة لمبنى ثاني لتجميع مياه الأمطار والينابيع.

- قلعة مراد: تقع القلعة مقابل برك سليمان مباشرة، وهي بناء عثماني شيده السلطان مراد في القرن السابع عشر.

- جبل الفريديس، قصر هيروديون: يرتفع الجبل 758 متراً عن سطح البحر ويشرف من موقعه على غور الأردن، البحر الميت، القدس وبيت لحم. قام الملك هيرودوس ببنائه عام 37 قبل الميلاد.

- كنيسة الخضر (سان جورج): تقع الكنيسة في بلدة الخضر. وقد بنيت الكنيسة الحديثة عام 1912م، ويعتقد بأن الكنيسة القديمة لا يقل عمرها عن 350 عاما.

4.1 طبوغرافية الموقع والمناخ

تتنوع المظاهر التضاريسية في محافظة بيت لحم، فهي تحتوي على الجبال، الوديان، السهول الخصبة، والصحاري والتلال. وتمر المرتفعات الوسطى في المحافظة وتقطع القسم الغربي منها من شماله لجنوبه. فمدينة بيت لحم تقع على هضبتين وهما جزء من سلسلة الجبال والهضاب الوسطى في فلسطين الموازية لغور الأردن والبحر الميت. أما مدينة بيت جالا فتقع على منحدر تلة يبلغ متوسط ارتفاعه 758 متر فوق مستوى سطح البحر ويصل ارتفاع أعلى قمة فيها حوالي 920 متر فوق مستوى سطح البحر، ومن هذه القمة يأخذ الارتفاع في الانخفاض بشكل كبير ليصل إلى حوالي 400 متر تحت مستوى سطح البحر عند حدود المحافظة الشرقية في منطقة البحر الميت (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ). فيما تتنوع المظاهر التضاريسية في بيت ساحور والخضر بين المرتفعات والسهول الخصبة الصغيرة. وفي زعترة تتنوع المظاهر التضاريسية بين التلال والجبال والصحاري. أما الدوحة فتقع على جبال متوسطة الارتفاع، بينما تقع بتير على جبل عالي ووادٍ عميق. وفيما يتعلق بنظام التصريف والوديان في محافظة بيت لحم فانه يبدأ من سفوح الجبال ويمتد إلى الشرق والجنوب الشرقيً.

تقع الضفة الغربية في المنطقة شبه المدارية وبالتالي يسيطر عليها مناخ البحر الأبيض المتوسط. ومناخ بيت لحم يشبه مناخ الضفة الغربية بشكل عام، وهو مناخ شبه معتدل؛ صيفه طويل، حار وجاف وشتاؤه قصير، بارد وماطر. وتهبط درجات الحرارة بسرعة ابتداء من شهر تشرين الأول وتأخذ في الارتفاع ابتداءً من شهر آذار. ويعد شهر آب أكثر الأشهر حرارة بينما يعد شهر شباط أكثرها برودة. وتختلف درجات الحرارة من مكان إلى آخر وذلك بسبب الموقع الجغرافي ودرجة العرض ومقدار التعرض للمؤثرات البحرية والرياح السائدة. تصل درجة الحرارة العليا في فصل الصيف في المحافظة إلى 39 درجة مئوية، في حين قد تصل في حدها الأقصى إلى 29 درجة مئوية وقد تهبط إلى ما دون الصفر وذلك في فصل الشتاء. أما المعدل السنوي العام لدرجات الحرارة في بيت لحم فيبلغ حوالي 19 درجة مئوية.

يبدأ موسم الأمطار من منتصف شهر تشرين الأول ويستمر لنهاية شهر نيسان، حيث تتساقط 92% من الأمطار في الفترة الواقعة بين شهري تشرين الثاني وآذار. ويبلغ متوسط معدل الهطول السنوي في محافظة بيت لحم حوالي 253 ملم/ السنة، ويصل معدل الهطول السنوي في بعض المناطق إلى أكثر من 700 ملم/السنة بينما ينخفض في المناطق القريبة من ساحل البحر الميت ليصل إلى 106 ملم/السنة. أما تساقط الثلج فيعد أمرا نادراً ويتركز سقوطه بشكل خاص في المرتفعات الجبلية.

5.1 الجيولوجيا والتربة

تقع فلسطين بالكامل في الطرف الشمالي للدرع العربي الذي يتكون من الصخور النارية الجوفية المتبلورة مثل الجرانيت، وصخور متحولة معظمها ذات أصل رسوبي تكونت في العصر الكامبري أي قبل أكثر من 450 مليون سنة، وبالتحديد في منطقة البيئة الرسوبية غير المستقرة، ولذلك فإن معظم الضفة الغربية مغطاة بصخور كربونية من عصري المزوزوك-السينوزوك. أما التتابع الطبقي في محافظة بيت لحم فيرجع إلى مجموعة عجلون العليا التي تضم تكوين الخليل، بيت لحم والقدس. ويرجع هذا التكوين إلى العصر السينوماني العلوي ويتكشف على حواف طية الفارعة وعناتا المحدبة. ويتكون من دولوميت وحجر جيري ومارل طباشيري ، ويصل سمك هذا التكوين إلى 150متر. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ)

هناك تنوع كبير في أنواع التربة في محافظة بيت لحم، حيث تختلف أنواعها بالانتقال من الشرق للغرب ووفقا لطوبوغرافية الموقع، أما معظم المحافظة فهي مغطاة بالصخور الجرداء والتربة الحجرية الضحلة التي تميز المنحدرات الشرقية. تفتقر هذه الأتربة للعناصر العضوية اللازمة للزراعة، إضافة لاحتوائها على نسبة عالية من الأملاح. ولكن بالرغم من ذلك يمكن استغلال هذه الأتربة كمراعٍ طبيعية بالإضافة إلى زراعتها بالأعشاب الرعوية والأشجار الحرجية المناسبة.

6.1 المصادر المائية

تتكون مصادر المياه المتجددة في محافظة بيت لحم بشكل أساسي من المياه الجوفية. وتعتبر المحافظة من أغنى محافظات الضفة الغربية بالمياه الجوفية حيث تقع المحافظة فوق الحوض الشرقي والحوض الغربي لخزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية. فيوجد في المحافظة 32 بئر جوفي موزعة في عدة مناطق كما هو موضح في الخريطة 3.1، حيث تشمل هذه الآبار تلك التي قامت سلطة المياه الفلسطينية بحفرها لتزويد محافظتي بيت لحم والخليل والبالغ عددها ثمانية آبار بالإضافة إلى بئر بيت فجار الذي تملكه سلطة المياه والمجاري. كما ويوجد في المحافظة 31 ينبوع.

وتقسم مصادر مياه الشرب في المحافظة إلى مصدرين رئيسين هما: 1) مصادر ذاتية من آبار جوفية وينابيع، 2) ومصادر مشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" (شكل 1.1). تتمثل مصادر المياه الذاتية في محافظة بيت لحم بآبار سلطة المياه الفلسطينية في منطقة الجنوب والتي تزود محافظتي بيت لحم والخليل والبئر الذي تملكه سلطة المياه والمجاري. أما المياه المشتراة من شركة ميكوروت، فهي تأتي من ثلاث مصادر أساسية هي الآبار التي تعرف باسم آبار دائرة مياه الضفة الغربية، آبار ميكوروت داخل الضفة الغربية وآبار ميكوروت داخل الخط الأخضر. (سلطة المياه الفلسطينية،2007 أ)

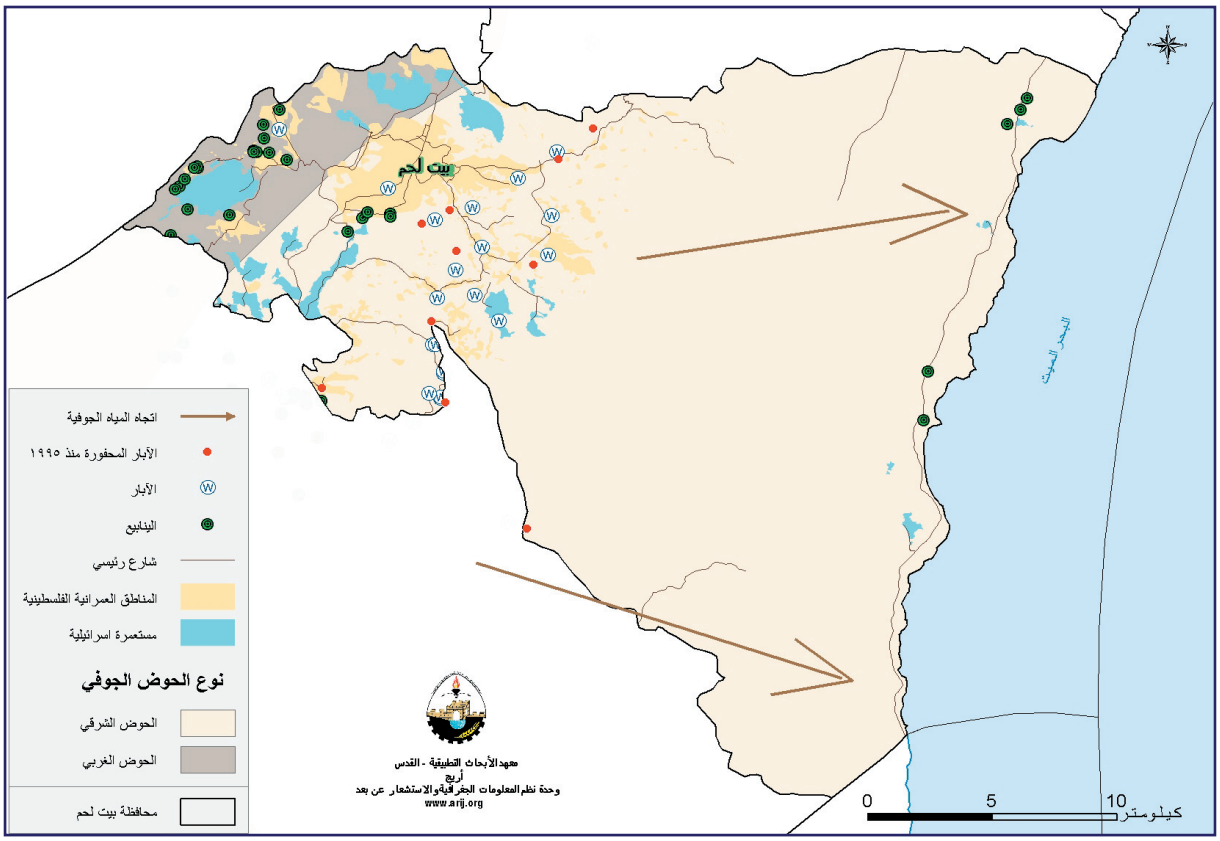

خريطة 3.1: آبار المياه الجوفية والينابيع في محافظة بيت لحم

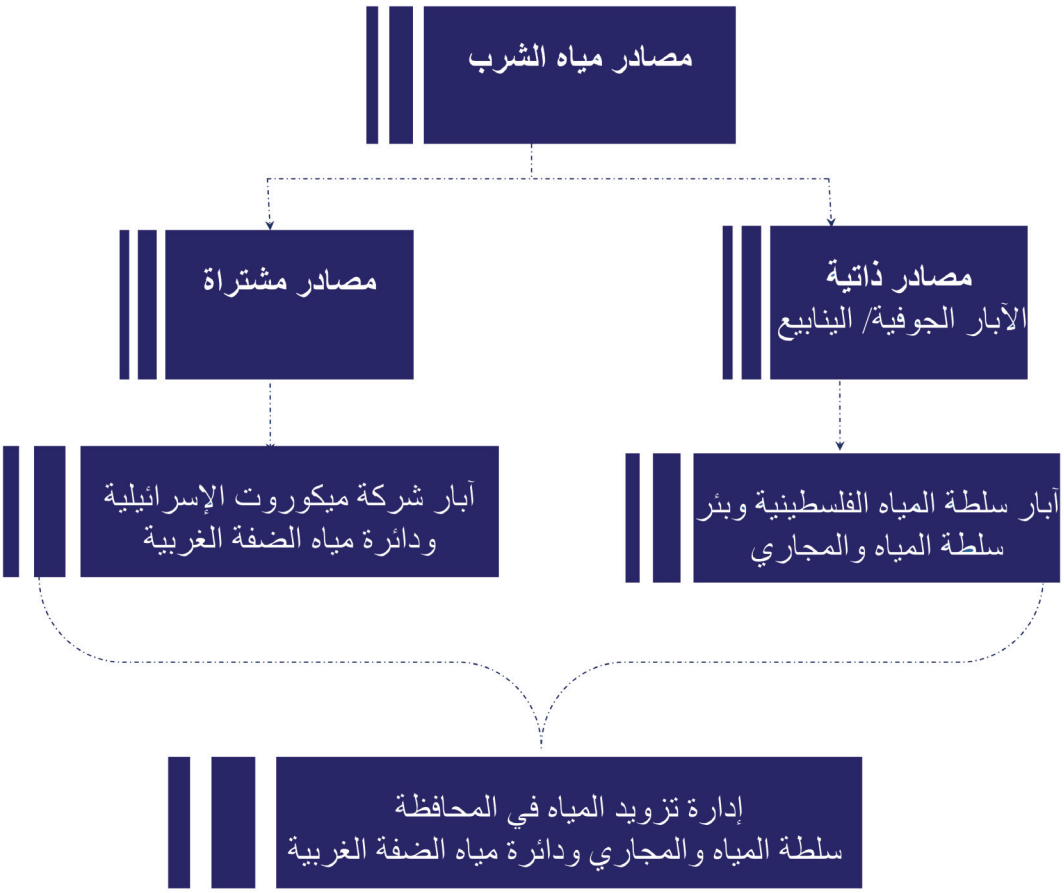

شكل 1.1: مصادر تزويد مياه الشرب في محافظة بيت لحم

ويوضح جدول 1.1 الجهات المسئولة عن إدارة تزويد المياه للتجمعات السكانية المخدومة بشبكة المياه العامة في محافظة بيت لحم، حيث يتضح أن سلطة المياه والمجاري هي المزود الأساسي للمياه للمدن الرئيسية الثلاث في المحافظة (بيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور) بالإضافة إلى المخيمات (مخيم الدهيشة، مخيم عايدة ومخيم العزة) وبعض التجمعات الريفية. ويبلغ عدد السكان المخدومين ما يزيد عن 120 ألف نسمة والذين يشكلون ما يقارب 65% من سكان المحافظة. أما التجمعات السكانية الأخرى في المحافظة، فيتم تزويدها بالمياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد هذه التجمعات 45 تجمعا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مازال هنالك 12 تجمعا في المحافظة غير مخدومة بشبكة المياه العامة حيث يعتمد سكان هذه التجمعات على الوسائل التقليدية مثل شراء المياه بالصهاريج أو جمع مياه الأمطار أو استخدام الينابيع المجاورة. واستنادا إلى المعلومات التي قامت بنشرها سلطة المياه الفلسطينية في تقريرها السنوي لعام 2006، فقد بلغت كمية المياه المزودة للمحافظة من المصادر الذاتية في العام 2006 حوالي 2.752 مليون متر مكعب، أما كمية المياه المشتراة والتي يتم تزويدها من خلال دائرة مياه الضفة الغربية فبلغت حوالي 5.473 مليون متر مكعب. جدول 2.1 يبين كمية المياه المتوفرة والمزودة لسكان المحافظة حسب المصدر، مع العلم أن كمية المياه المطلوبة في المحافظة تصل إلى 9.860 مليون متر مكعب وهذا يعني أن المحافظة تعاني من العجز في مياه الشرب حيث وصلت نسبة العجز إلى 17%. (سلطة المياه الفلسطينية، 2007 أ)

جدول1.1: الجهات المسئولة عن تزويد المياه للتجمعات السكانية المخدومة بشبكة المياه العامة في محافظة بيت لحم	
الجهة المزودة	التجمعات المخدومة
سلطة المياه والمجاري	بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، مخيم الدهيشة، مخيم عايدة، مخيم العزة، الخضر، الدوحة، الولجة، ارطاس، رخمة والفريديس.
دائرة مياه الضفة الغربية	بتير، زعترة، العبيدية، خلة النعمان، الخاص، الحديدية، وادي العرايس، الحجيلة، دار صلاح، حسان، وادي فوكين، جهضم، أم القسيس، أم العسلة، هندازة، الشواورة، راس الواد، فخت الجل، ظهرة الندى، بريضعة، نحالين، الخشنة، بيت تعمر، خربة النحلة، خربة اللوزة، البيضة، بيت فالوح، وادي رحال، حرملة، أبو نجيم، خلة الحداد، المعصرة، وادي النيص، جورة الشمعة، مراح معلا، الحلقم، أم سلمونة، المنشية، تقوع، مراح رباح، بيت فجار، المنية، كيسان، عرب الرشايدة والرواعين.
المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية، 2007 أ)	

جدول 2.1: كمية المياه المتوفرة والمزودة للفلسطينيين في محافظة بيت لحم حسب المصدر		
	المصدر	الكمية (مليون متر مكعب)
مصادر ذاتية	بئر تمتلكه سلطة المياه والمجاري (بئر بيت فجار)	0.107
	آبار سلطة المياه الفلسطينية (آبار سلطة المياه رقم 1، 3 و11، بئر هندازة، آبار العيزرية رقم 1 و2، وبئر مصلحة مياه القدس رقم 4)	2.645
مصادر مشتراة	آبار دائرة مياه الضفة الغربية (آبار هيروديون رقم 1، 2، 3، 4 و5)	3.093
	آبار ميكوروت داخل الضفة الغربية (آبار شديما رقم 1 و2) والخط الأخضر	2.380
المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية، 2007 أ)		

وبذلك نجد أن مصادر المياه الذاتية ليست كافية لسد حاجات سكان المحافظة من المياه، لذلك يتم شراء كميات إضافية من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث تشكل هذه المياه ما يقارب 67% من مجموع المياه المتوفرة والمزودة لسكان محافظة بيت لحم كما هو موضح في شكل 2.1.

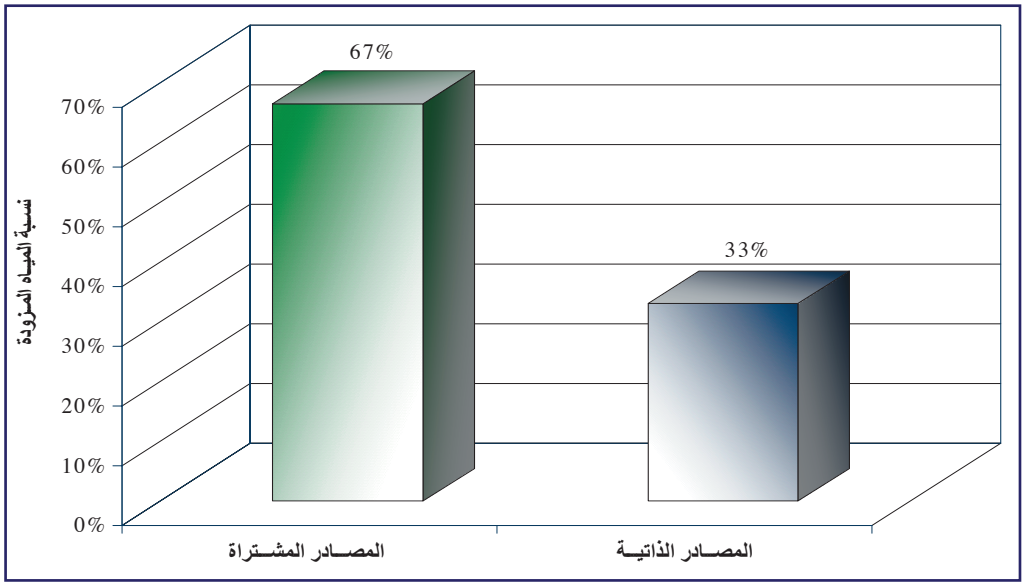

شكل 2.1: نسبة المياه المتوفرة والمزودة للفلسطينيين في محافظة بيت لحم حسب المصدر

بالإضافة إلى المصادر التي تم ذكرها سابقا فإن مياه الإمطار تعد من مصادر المياه المهمة في المحافظة، حيث تقدر كمية المياه التي يمكن تجميعها من أسطح المنازل بحوالي 1.8 مليون متر مكعب/السنة. وبالنسبة لمحافظة بيت لحم، فإن 65% من أسر المحافظة تقوم بتجميع مياه الأمطار من أسطح المنازل وتخزينها في آبار جمع منزلية، حيث تقدر كمية مياه الأمطار التي يتم تجميعها بحوالي 1.16 مليون متر مكعب/السنة (Palestinian Hydrology Group, 2007).

أما فيما يتعلق بمعدل تزويد المياه، فهو يختلف من تجمع إلى آخر ويتفاوت أيضا حسب الجهة المزودة، حيث يصل إلى حدود 136 لتر للفرد في اليوم في التجمعات المخدومة من قبل سلطة المياه والمجاري، فيما يصل إلى 88 لتر للفرد في اليوم في التجمعات المخدومة من قبل دائرة مياه الضفة الغربية وشركة ميكوروت. ومن الملاحظ أن مازال هناك عددا من التجمعات في المحافظة وخاصة تلك التجمعات ذات الطابع الريفي لا يتجاوز معدل التزويد فيها عن 50 لتر للفرد في اليوم. كما وتجدر الإشارة هنا أن معدل التزويد العام للفرد من المياه في محافظة بيت لحم قد ازداد بشكل ملحوظ خلال الأعوام 2003 و2004 و2005 ويعود ذلك إلى زيادة إنتاجية آبار سلطة المياه الفلسطينية الجديدة، حيث وصلت إنتاجيتها إلى 7.8 مليون متر مكعب في عام 2005 وذلك بزيادة حوالي 1.3 مليون متر مكعب عن العام 2004. ويبين شكل 3.1 مقارنة لمعدل التزويد العام للفرد من المياه في محافظة بيت لحم للسنوات من 1999 إلى 2006. وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة الفاقد فإن معدل استهلاك المياه الفعلي يصل فقط إلى 77 لتر للفرد في اليوم في التجمعات المزودة من قبل سلطة المياه والمجاري مقارنة مع 49 لتر للفرد في اليوم في تلك المزودة من دائرة مياه الصفة الغربية. (سلطة المياه الفلسطينية، 2007 أ)

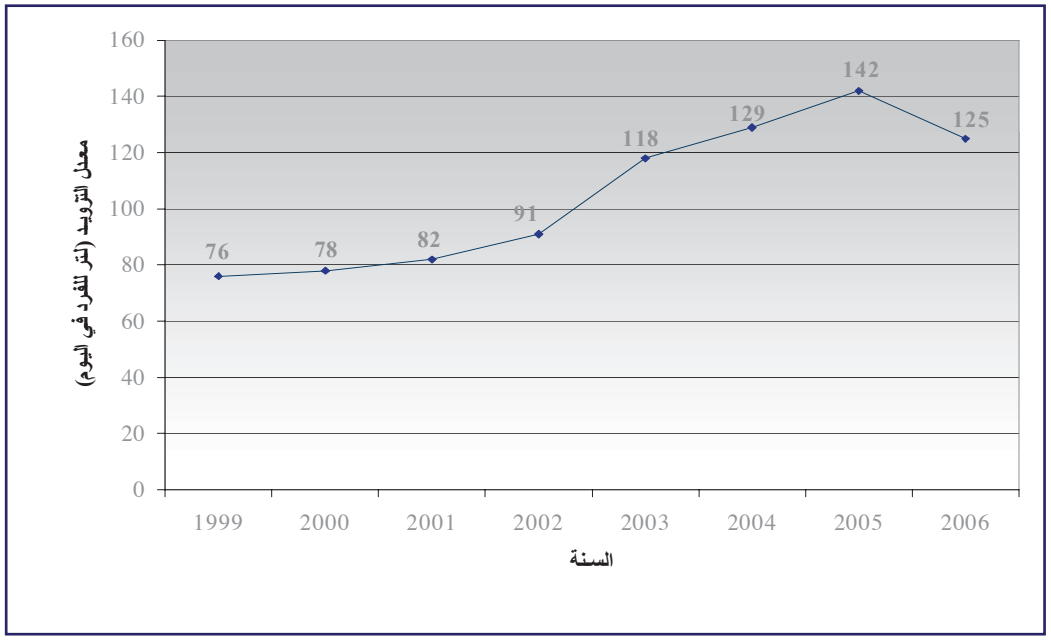

شكل 3.1: معدل التزويد العام للمياه في محافظة بيت لحم

أما بالنسبة إلى نوعية المياه لمختلف مصادر مياه الشرب في المحافظة، فلقد أظهرت نتائج التحاليل التي قامت بها سلطة المياه الفلسطينية بأن مياه الآبار المستخدمة للاستعمال المنزلي في المحافظة تعتبر ذات جودة عالية وضمن الحدود المسموح بها ضمن مواصفات مياه الشرب الفلسطينية (جدول 3.1). كما ويشير مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن 99% من الأسر في محافظة بيت لحم تستخدم مياه شرب آمنة.

جدول 3.1: معدل نتائج الفحوصات الكيميائية لبعض الآبار التي تزود سكان محافظة بيت لحم بالمياه (ملغم/لتر)، 2006

البئر	T	pH	EC	Ca	Mg	Na	K	HCO_3	SO_4	Cl	NO_3
بيت فجار	21.4	7.5	560	38	33	16	1	238	8	32	13
سلطة المياه رقم 1	21.8	7.5	582	49	29	14	2	246	10	43	8
هندازة		7.4	535	50	32	9	2	231	4	29	13
هيروديون رقم 1	20.7	7.4	507	45	26	15	1	209	8	29	14
هيروديون رقم 2أ	20	7.6	506	40	24	15	1	221	5	28	15
هيروديون رقم 2	22.4	7.4	537	34	31	14	2	223	11	26	8
هيروديون رقم 3	23.6	7.4	574	40	33	13	2	250	10	27	6
هيروديون رقم 4	23.6	7.4	574	40	33	13	2	250	10	27	6
هيروديون رقم 5	21.1	7.4	546	43	31	20	2	234	7	36	14
العيزرية رقم 2	24	7.5	548	66	31	17	4	227	14	43	5
سلطة المياه رقم 3	19	7.4	517	49	29	14	2	229	9	30	8
مصلحة مياه القدس رقم 4	22	7.5	505	61	24	14	2	208	17	32	11

المصدر: (سلطة المياه الفلسطينية، 2007 ب)

7.1 الوضع الجيوسياسي

تعيش محافظة بيت لحم كسائر محافظات الضفة الغربية حالة من العزل والحصار نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي. ولم تشفع أهمية المحافظة وقدسيتها، وبخاصة مدينة بيت لحم، أن تقف عائقا أمام الاعتداءات الإسرائيلية على المحافظة. فمنذ عام 1967 شكلت محافظة بيت لحم هدفا للاحتلال الإسرائيلي، حيث قام الاحتلال بإعادة ترسيم حدود المحافظة بما يتناسب ورؤيته الخاصة دون إبداء أي اهتمام بالنتائج المترتبة على ذلك. فقبل عام 1967 كانت مساحة محافظة بيت لحم حوالي 626.5 كم^2، وبعد الاحتلال الإسرائيلي قامت إسرائيل بمصادرة ما لا يقل عن 18.5 كم^2 من مساحة المحافظة وضمها لحدود بلدية القدس لتصبح مساحة المحافظة الحالية 608 كم^2.

جدول 4.1: تقسيم أراضي محافظة بيت لحم

المنطقة	% من مساحة محافظة بيت لحم
منطقة "أ"	%7.8
منطقة "ب"	%5.5
منطقة "ج"	%69.7
محميات طبيعية	%17

استناداً إلى معاهدة أوسلو لعام 1995 واتفاقية شرم الشيخ لعام 2000 قسمت أراضي محافظة بيت لحم إلى ثلاثة مناطق "أ"، "ب" و"ج" إضافة إلى محميات طبيعية (جدول 4.1). مناطق "أ" هي عبارة عن مراكز المدن الرئيسية ومساحتها لا تتجاوز 8% من مساحة المحافظة وتخضع هذه المناطق إداريا وامنيا للسلطة الفلسطينية. أما المناطق "ب" وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني فتشكل ما نسبته 5% وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فهو إسرائيلياً- فلسطينياً مشتركاً. وأما مناطق "ج" فإن الإشراف عليها إدارياً وأمنياً للسلطات الإسرائيلية وهي تشكل نحو 70% من مساحة المحافظة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها. أما فيما يتعلق بالمحميات الطبيعية والتي تشكل ما نسبته 17% من مساحة المحافظة، فقد كان من المفترض أن يتم نقل هذه المحميات للسيطرة الفلسطينية ولكن هذا الأمر لم يتم تنفيذه بسبب المماطلة الإسرائيلية المستمرة للموضوع. ويوضح جدول 5.1 تقسيم أراضي التجمعات السكانية المستهدفة في مشروع بيت لحم 21 والواقعة ضمن حدود التنظيم الهيكلي للتجمع.

انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح بناء المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية وشق الطرق الالتفافية لربط تلك المستوطنات مع بعضها البعض. وكان لمحافظة بيت لحم، مثل باقي المحافظات الفلسطينية، أن خسرت جزءا من أراضيها، حيث قام الاحتلال بالاستيلاء على ما يقارب 18 ألف دونم من أراضي المحافظة وقام بإنشاء 20 مستوطنة غير شرعية عليها يقطنها ما يزيد عن 83 ألف مستوطن إسرائيلي (جدول 5.1)، هذا بالإضافة إلى 18 بؤرة استيطانية قامت إسرائيل بإنشائها في المحافظة منذ عام 1996. وتسهيلاً لحركة مرور المستوطنين الإسرائيليين بين المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة بيت لحم والمحافظات الأخري بالإضافة إلى إسرائيل، تم شق ما يقارب 79كم من شبكة الطرق الالتفافية على أراضي المحافظة والتي أسهمت بعزل التجمعات الفلسطينية وبخاصة تلك التي تقع على أطراف المحافظة عن مراكز التجمع والخدمات الرئيسية. وتبلغ مساحة الأراضي التي تحتلها شبكة الطريق الالتفافية من أراضي محافظة بيت لحم 16.5 كم^2. وتجدر الإشارة هنا أن هناك مخطط لشق حوالي 30 كم إضافية لشبكة الطرق الالتفافية في المحافظة قبل نهاية عام 2008. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ)

جدول 5.1: المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة بيت لحم					
اسم المستوطنة	سنة الإنشاء	المساحة داخل المحافظة (دونم)	عدد السكان		الأراضي المقامة عليها المستوطنة
		2006	2000	2006	
جيلو	1971	2,738	27,637	31,500	القدس، بيت جالا
جفعات هاماتوس	1991	288	2,912	1,189	القدس
هار حوما	1997	2,205	763	4,604	القدس، بيت لحم، بيت ساحور
هار جيلو	1972	414	369	414	القدس، بيت جالا
جفاعوت	1984	122	0	44	نحالين
روش تسوريم	1969	893	265	364	نحالين
أفينات	1983	124	0	70	عرب ابن عبيد
كفر عصيون	1967	147	427	422	نحالين، صوريف، بيت أمر
الون شيفوت	1971	881	2,680	3,300	نحالين، بيت أمر، الخضر
اليعازر	1975	525	784	1,300	الخضر
افراتا	1979	1,945	6,430	7,700	الخضر، ارطاس
هادار بيتار	1978	58	0	30	واد فوكين
بيتار عيليت	1985	4,686	15,800	29,000	حسان، واد فوكين، نحالين
نيفيه دانيال	1982	584	933	1,600	الخضر
كفار الداد (ال دافيد)	1999	222	0	0	عرب التعامرة
نوكديم	1982	409	611	729	عرب التعامرة
تقوع	1977	1,071	980	1,300	عرب التعامرة
عين الفشخة	1969	97	0	0	عرب ابن عبيد
مشوكي دار جوت	1991	77	0	77	عرب التعامرة
متسبي شاليم	1971	440	210	180	عرب الرشايدة
المجموع		17,926	60,801	83,823	
المصدر: (معهد الأبحاث التطبيقية، 2008).					

خرجت إسرائيل في العام 2002 بخطة مفادها إنشاء مناطق أمنية على الحدود الغربية من أراضي الضفة وذلك بإنشاء جدار عازل على طول الضفة الغربية. وقد تغير مسار الجدار منذ ذلك الحين عدة مرات بما يتناسب مع احتياجات المستوطنين والجيش الإسرائيلي. وقد كان لخطة العزل العنصرية الإسرائيلية هذه أثرا سلبيا ومدمرا على محافظات الضفة الغربية. في شهر أيلول من العام 2007، أقرت وزارة الدفاع الإسرائيلية مخططا معدلا لجدار العزل العنصري (هو الرابع من نوعه) في الضفة الغربية بخلاف ما تم إقراره في شهر نيسان من العام 2006، حيث أظهرت التغيرات الجديدة زيادة في مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار الغربي لتصبح 733 ألف دونم أي زيادة قدرها 29% (159 ألف دونم) على ما كانت عليه في العام 2006. كما بين المسار الجديد للجدار زيادة في طول الجدار ليصبح 770 كم، أي بزيادة قدرها 10% (67 كم) على ما كان عليه في العام 2006. كذلك، فقد عمدت الإضافة الجديدة لمسار الجدار على عزل جزء من الحقوق الفلسطينية في منطقة البحر الميت، حيث تم عزل 71 كم^2 (37%) من المساحة الكلية المخصصة للفلسطينيين هناك والتي تبلغ 194 كم^2. وكان لمحافظة بيت لحم النصيب الأكبر جراء هذا التغيير في

خطة العزل العنصرية، حيث ازداد طول الجدار في المحافظة بنسبة 61% (32.5 كم إضافية) عن مخطط الجدار الصادر بتاريخ 30 نيسان 2006، ليبلغ طوله عند الانتهاء من إنشائه حوالي 86 كم كما هو موضح في جدول 6.1. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ)

جدول 6.1: وضع جدار العزل في محافظة بيت لحم	
الوضع	**الطول (كم)**
الأجزاء المقامة (الموجودة)	25.3
الأجزاء المخطط لها	53.9
الأجزاء التي ما زالت قيد الإنشاء	6.7
المجموع	**86**
المصدر: (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007أ).	

وبحسب ما جاء في التعديل الأخير للجدار الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الإسرائيلية، يمتد الجدار من قرية الخاص شرقي مدينة بيت ساحور ويتجه جنوبا نحو أم القسيس ليعزل قرية النعمان شمال غربي الجدار، ويتجه باتجاه الغرب ليضم مستوطنة أبو غنيم داخل حدوده، ويقطع المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم ليضم منطقة قبة راحيل لحدود محافظة القدس. بعد ذلك يتجه الجدار نحو الجزء الغربي من مدينة بيت جالا ضاما مستوطنتي جيلو وهار جيلو، ومن ثم باتجاه قرية الولجة حيث يضعها في معزل عن باقي القرى المجاورة وذلك بتطويقها من جهاتها الشمالية والشرقية والغربية إضافة لتطويقها من الجهة الجنوبية بشارع أمني. ويستمر الجدار بموازاة الخط الأخضر ومن ثم يتجه الجدار نحو قرى الريف الغربي لمحافظة بيت لحم. أما القسم الأخير من الجدار والذي لا يزال قيد الإنشاء فيمتد من شمالي غرب مدينة بيت جالا ليتجه شرقي غرب مدينة بيت لحم ليضم مستوطنة أفراتا كلها. هذا القسم من الجدار يحاصر كل من قرى: بتير، نحالين، حوسان، واد فوكين، الجبعة، خلة عفانة، خلة سكاريا وخلة البلوطة ويضعها في معزل كبير؛ حوالي 51 ألف دونم من أراضي محافظة بيت لحم غرب الجدار. وتضم منطقة العزل قرى الريف الغربي السابقة الذكر إضافة إلى 11 مستوطنة من تجمع غوش عصيون. هذا بالإضافة إلى عزل جزء من منطقة الريف الشرقي في محافظة بيت لحم. وبالتالي سيحرم الجدار المواطنين في المناطق الريفية من الوصول إلى أماكن عملهم والعديد من المراكز الخدماتية التي لا تتوافر إلا في مراكز المدن كالمستشفيات، الشرطة، المدارس والجامعات وغيرها. ويتكون الجدار في معظم المناطق التي يخترقها من سياج بثلاث مسارات، يتراوح عرضها الإجمالي ما بين 60-100 مترا ويحتوي على أسلاك شائكة، خنادق، طرق عسكرية ومسارات لكشف آثار الأقدام بالإضافة إلى سياج معدني كهربائي يتراوح ارتفاعه بين 4-5 أمتار محصن بكاميرات الكترونية للمراقبة. أما في المناطق العمرانية والقريبة من الخط الأخضر فيكون الجدار عبارة عن قواطع إسمنتية يتراوح ارتفاعها ما بين 8-12 متر محصنة بأبراج مراقبة عسكرية يبعد إحداها عن الآخر مسافة 250 متراً. وفيما يخص قرية بتير، سيعزل جدار العزل ما يقارب 150 دونم من أراضي القرية غربه. (Applied Research Institute, 2007)

وهذا ستشمل الأراضي المعزولة خلف الجدار في محافظة بيت لحم ما يقارب 28 ألف دونم من الغابات والمساحات المفتوحة، إضافة إلى 114 ألف دونم من المناطق الزراعية التي سيعزلها عن أصحابها حيث سيتعذر على أصحاب هذه الأراضي الوصول إليها إلا من خلال تصاريح يتم إصدارها من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية وذلك بعد إثبات ملكيتهم للأراضي، كما وتخضع عملية إصدار هذه التصاريح إلى قيود تتعلق بالمواقع الزراعية ولا تشمل الأيدي العاملة والمعدات اللازمة لفلاحة الأرض مما يجعل فلاحة هذه الأراضي أمرا صعباً. وسيقطع جدار العزل العنصري بالمجمل نحو 161 ألف دونما (26% من مساحة المحافظة الكلية) من الأراضي الفلسطينية في محافظة بيت لحم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قد أوجد في السابق منطقة عزل شرقية على امتداد السفوح الشرقية للضفة الغربية من غير جدار أو سياج من خلال الإعلان عن الجزء الأكبر منها مناطق عسكرية مغلقة وأراضي دولة حيث فرض الاحتلال سيطرته الكاملة على هذه المناطق. وفي محافظة بيت لحم تبلغ مساحة منطقة العزل الشرقية 232 ألف دونم وتمثل 38% من المساحة الكلية للمحافظة. وتوضح الخريطة 4.1 الوضع الجيوسياسي في محافظة بيت لحم.

وفي شهر أيلول من عام 2005 أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إقامة 10 معابر رئيسية في الضفة الغربية إضافة إلى 23 نقطة عبور على طول جدار العزل العنصري. ومن ضمن هذه المعابر معبرين رئيسيين في محافظة بيت لحم هما معبر راحيل الواقع في المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم والذي تم تدشينه في شهر تشرين الثاني من نفس العام، ومعبر مزموريا التجاري الذي تم بنائه حاليا على المدخل الشرقي لمدينة بيت لحم. وبعد شهر أيلول من نفس العام أعلنت إسرائيل عن سبعة معابر إضافية في الضفة الغربية منها أربعة معابر في محافظة بيت لحم وهي: (Applied Research Institute, 2007)

- معبر الخضر غرب مدينة بيت لحم وهو حاليا قيد الإنشاء.
- معبر أم سلمونة جنوب مدينة بيت لحم وهو حاليا قيد الإنشاء.
- معبر الولجة شمال غرب مدينة بيت لحم.
- معبر الجبعة التجاري جنوب غرب مدينة بيت لحم.

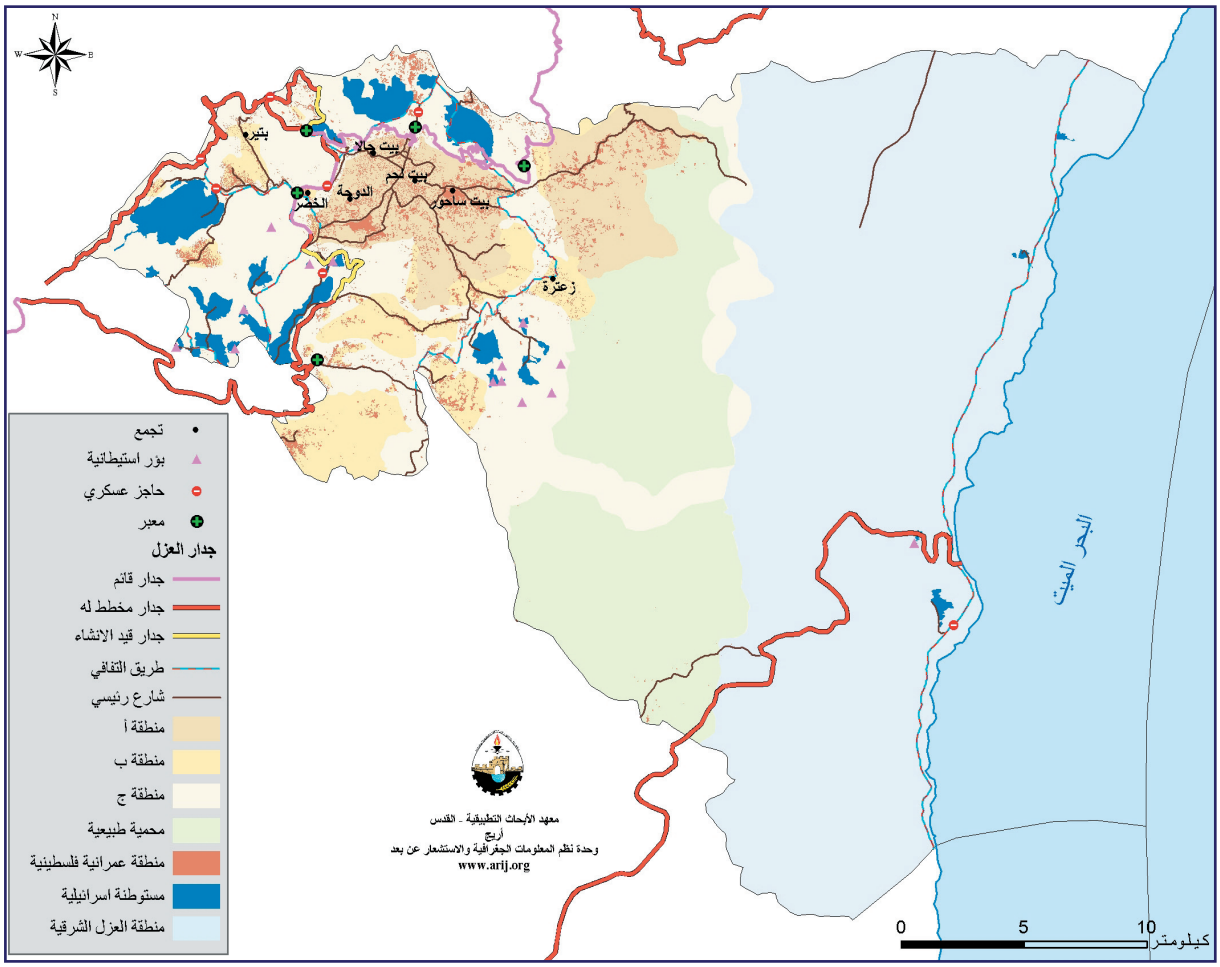

خريطة 4.1: الوضع الجيوسياسي في محافظة بيت لحم

8.1 استخدام تحليل درجة الملائمة العمرانية كأداة لتحقيق استخدام مستدام للأراضي وإدارة البيئة الحضرية

تعتبر عملية النمو الحضري في محافظة بيت لحم غير موجهة بشكل محدد، إذ أنه من الصعب المحافظة على مناطق محمية في ظل قلة الأراضي والمحددات السياسية المفروضة على استخدام الأرض. فبلدية بيت لحم على سبيل المثال، تستطيع أن تتوسع باتجاه الجنوب فقط، وبلدية بيت ساحور باتجاه الشرق، أما بلدية بيت جالا فمحاصرة من جمع الجهات لأن الجهة الغربية، والتي كانت تمثل المجال الوحيد للتوسع للبلدية، عزلت من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إثر بناء جدار العزل. وبالتالي فإن عملية النمو الحضري في المحافظة تمتاز بنمو عمراني طبيعي مكثف في تجمعات سكانية غير مخططة أو منظمة عمرانيا.

ومن هذا المنطلق ونظرا لأهمية توجيه عملية النمو الحضري بهدف تحقيق استخدام مستدام للأراضي وإدارة مستدامة للبيئة الحضرية فقد تم تقدير المناطق الملائمة للنمو العمراني في محافظة بيت لحم وذلك بناءًا على سيناريوهين مختلفين وباستخدام نموذج مكاني معد كنظام معلومات جغرافي. ويتمثل السيناريوهان بما يلي:

- السيناريو الأول: يظهر الوضع الراهن حيث تلعب المحددات السياسية الدور الأهم في تحديد ضوابط النمو السكاني عن طريق سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على المناطق المفتوحة والمناطق المناسبة للتطور العمراني.
- السيناريو الثاني: يتمثل بالمحددات البيئية فهو يعطي الأولوية للضوابط البيئية في تحديد ضوابط النمو السكاني هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات السياسية الراهنة بافتراض ضرورة حلها مما يساهم في رسم صورة أوضح للأثر البيئي على عملية النمو العمراني كمرحلة أساسية في عملية التخطيط على المستوى الحضري.

وفيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في عملية التحليل المكاني، فلقد تم استخدام أداة التحليل المكاني (Arc/GIS Spatial Analyst Tool) حيث تم الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أدرجت ضمن السيناريوهين السابقين وذلك بعد تصنيفها استنادا إلى درجة ملائمتها العمرانية. ولقد اشتمل التصنيف على خمس فئات أعطي كل منها قيمة تتراوح من 5 إلى 1 كالآتي: الأكثر ملائمة (5)، ملائم (4)، متوسط الملائمة (3)، قليل الملائمة (4)، والأقل ملائمة (5). أما العوامل التي أدخلت في عملية التحليل فهي: المناطق العمرانية، التصنيف الجيوسياسي (مناطق أ و ب و ج ومحميات طبيعية)، استخدامات الأرض والغطاء النباتي، جدار العزل، المخططات الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية، الطرق الالتفافية، المناطق ذات الحساسية للمصادر المائية، الانحدار والمواقع التاريخية والأثرية. ويوضح جدول 7.1 تصنيف هذه العوامل وذلك بناءًا على السيناريو الأول "المعيقات السياسية". أما بالنسبة إلى تصنيف هذه العوامل بناءًا على السيناريو الثاني "المحددات البيئية"، فلقد تم اعتماد نفس التصنيف السابق ماعدا فيما يتعلق بالمناطق العمرانية والتصنيف الجيوسياسي حيث اختلف تصنيفها كما يلي: داخل المناطق العمرانية: 1، خارج المناطق العمرانية: 5، المحميات الطبيعية: 1، ومناطق أ و ب و ج: 5.

ولقد تم تطوير النموذج المكاني الذي يوضح درجة الملائمة للنمو العمراني تحت كل سيناريو كما هو موضح في خريطة 5.1 وذلك بعد إعداد المعلومات الجغرافية المكانية والتي تعكس العوامل التي ذكرت سابقا لتلائم النظام الجغرافي المستخدم في عملية النمذجة. كما وتم تحديد قيم وزنية لهذه العوامل، حيث أعطيت المناطق العمرانية أعلى قيمة وذلك لما لها من تأثير عالي (جدول 8.1).

جدول 7.1: تصنيف العوامل بناءًا على السيناريو الأول "المعيقات السياسية"	
العامل	التصنيف
المناطق العمرانية	داخل المناطق العمرانية: 5 خارج المناطق العمرانية: 1
التصنيف الجيوسياسي	منطقة أ: 5 منطقة ب: 4 منطقة ج: 2 محميات طبيعية: 1
استخدامات الأرض والغطاء النباتي	أراضي صالحة للزراعة، غابات، زراعات متنوعة وأشجار:1 أعشاب وشجيرات رعوية: 2 أراضي مفتوحة ومناطق ترفيهية - ملاعب: 3 محاجر وحفريات: 4
جدار العزل	"المنطقة الحرام" 200م على جانبي الجدار: 1 غيرها: 5
المخططات الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية	داخل المستوطنات: 1 خارج المستوطنات: 5
الطرق الالتفافية	المنطقة الحرام" 150م على جانبي الطريق: 1 غيرها: 5
المناطق ذات الحساسية للمصادر المائية	استنادا إلى خريطة المناطق ذات الحساسية للمصادر المائية والتي أعدت من قبل وزارة التخطيط عام 1998.
الانحدار	استنادا إلى خريطة الارتفاعات الرقمية الكنتورية للضفة الغربية المعدة من قبل أريج.
المواقع التاريخية والأثرية	"المنطقة الحرام" 100م حول الموقع: 1 غيرها: 5

جدول 8.1: القيم الوزنية للعوامل		
	القيمة الوزنية	
العامل	السيناريو الأول "المعيقات السياسية"	السيناريو الثاني "المحددات البيئية"
المناطق العمرانية	%40	%40
التصنيف الجيوسياسي	%20	%20
استخدامات الأرض والغطاء النباتي	%15	%15
جدار العزل	%5	%1
المخططات الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية	%5	%1
الطرق الالتفافية	%5	%1
المناطق ذات الحساسية للمصادر المائية	%4	%10
الانحدار	%4	%2
المواقع التاريخية والأثرية	%2	%10

وقد أظهرت نتائج التحليل الحقائق التالية والتي تعتبر أولية ولكنها تظهر أهمية التقنية المستخدمة في التحليل كأداة لمساندة عملية صنع القرار المتعلقة باستخدامات الأراضي وإدارة البيئة الحضرية:

- شكلت المناطق الملائمة للتطور العمراني في السيناريو الأول 8% من مساحة المحافظة مقارنة بـ 73% في السيناريو الثاني.
- شكلت المناطق المبنية أكثر من 50% من المناطق الملائمة للتطور العمراني في السيناريو الأول مقارنة بأقل من 1% من المناطق الملائمة للتطور العمراني في السيناريو الثاني.
- بناءًا على السيناريو الثاني، أكثر من 87% من الأراضي الملائمة للتطور العمراني في محافظة بيت لحم هي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (تتضمن 16% أراضي منزوعة لبناء المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية والجدار العازل).

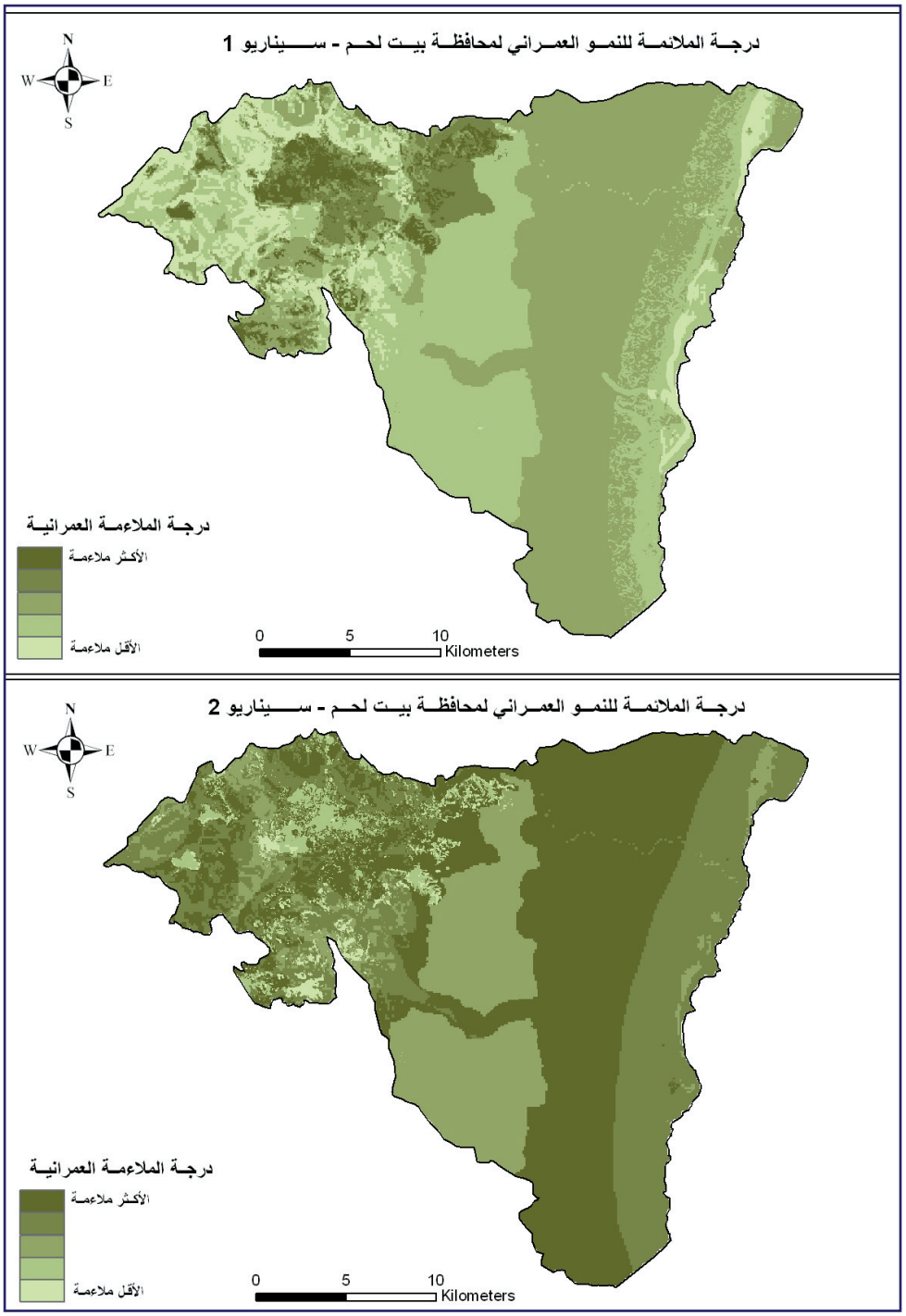

خريطة 5.1: درجة الملائمة للنمو العمراني في محافظة بيت لحم

9.1 المشاريع التنموية المقترحة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة

تدعو التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وذلك من خلال موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات هي النمو الاقتصادي والعدالة، التنمية الاجتماعية، حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، فقد واجهت ومازالت تواجه العديد من التحديات والعراقيل على رأسها غياب السيادة والسيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية. وهذا ما يثير السؤال التالي: هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟ هنا لا بد من التشديد على أهمية السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالرغم من كافة المعيقات السياسية وذلك لتلبية تطلعات المواطن الفلسطيني الأساسية لحياة أفضل.

هذا وعلى نطاق محافظة بيت لحم، لا بد من السير قدما نحو مواجهة تحديات التنمية المستدامة المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني؛ غياب التكامل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية؛ وجود مخططين متناقضين لاستغلال الموارد الفلسطينية الطبيعية لخدمة الفلسطينيين "أصحاب الأرض" والمستوطنين الإسرائيليين "الدخلاء"؛ زيادة الكثافة السكانية؛ استنزاف الموارد الطبيعية؛ تفاقم التدهور البيئي؛ غياب الحكم الرشيد؛ وتردي الأوضاع الاقتصادية وقلة فرص العمل والبطالة وارتفاع مستوي الفقر. ويتطلب ذلك اتخاذ العديد من الإجراءات وتنفيذ مشاريع تنموية لخدمة محافظة بيت لحم، وهذه تتلخص بما يلي:

إدارة المصادر المائية والنفايات

1- زيادة كمية المياه المزودة لمحافظة بيت لحم وتطوير مصادر مياه إضافية عن طريق إنشاء مشاريع الحصاد المائي والمتمثلة بحفر آبار منزلية وزراعية لجمع مياه الأمطار وإنشاء سدود لتجميع المياه الجارية في الوديان.

2- إدارة الطلب على المياه من خلال تقليل نسبة الفاقد في شبكات المياه العامة وتحسين كفاءة عملية الري عن طريق استخدام أنظمة الري الحديثة.

3- إعادة تأهيل الينابيع.

4- إعادة تأهيل الآبار الرومانية في منطقة المنحدرات الشرقية.

5- تطوير البنية التحتية لقطاعي المياه والصرف الصحي وذلك لضمان حصول جميع المواطنين على مياه شرب مأمونة وعلى خدمات محسنة للصرف الصحي وبصورة مستدامة. وهذا يتطلب تغطية التجمعات غير المخدومة بشبكة المياه العامة واستكمال تمديد شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية للوصول إلى تغطية شاملة.

6- تطبيق سبل الإدارة السليمة بيئيا للمياه العادمة في المناطق الريفية وذلك من خلال تطبيق الأنظمة غير المركزية لإدارة المياه العادمة والتي تتطلب تجميع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الموقع باستخدام محطات صغيرة ومتوسطة لمعالجة المياه العادمة.

7- إنشاء محطة مركزية لمعالجة المياه العادمة المتدفقة عشوائيا في الأودية لتصل إلى البحر الميت.

8- تطبيق التقنيات السليمة بيئيا للتقليل من النفايات الصلبة إلى الحد الأدنى عند المصدر وذلك لتخفيض كمية النفايات المطلوب التخلص منها نهائيا عن طريق فصل النفايات الصلبة العضوية المنزلية ومعالجتها عند المصدر وإعادة استخدامها كدبال بواسطة وحدات إنتاج الدبال المنزلية.

9- إنشاء مكب صحي للنفايات الصلبة غير الخطرة. ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي أعد كافة الدراسات اللازمة لإنشاء المكب الذي سيخدم محافظتي بيت لحم والخليل.

10- إنشاء مسلخ نموذجي، صحي ومرخص لرفع كفاءة الخدمات والرقابة الصحية والبيئية لعملية ذبح المواشي والدواجن.

إدارة البيئة الحضرية

11- إقامة مرصد حضري محلي لمراقبة وتوجيه عملية النمو العمراني في المحافظة وبالتالي حماية المناطق المفتوحة.

12- إعداد خطة إستراتيجية حول تشكيل مجلس تعاون مشترك "متروبوليتان بيت لحم" يضم مدن بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، الدوحة وبلدة الخضر.

13- إعداد خطة شاملة لإدارة حركة المرور وإنشاء طرق رابطة تطوق المناطق الحضرية وتربطها ببعضها البعض وذلك بهدف توجيه حركة السير خارج مركز المدينة وبالتالي التخفيف من الازدحام المروري.

14- إنشاء منطقة صناعية في منطقة "ج" لتنظيم عمل الصناعات الثقيلة التي تنتشر عشوائيا بين المناطق السكنية. وهنا لابد من الذكر أن الحكومة الفرنسية ستدعم إنشاء منطقة صناعية خاصة بالصناعات الخفيفة والمتوسطة.

نوعية الهواء

15- السيطرة على التلوث الهوائي والحد منه عن طريق تطبيق السياسات الهادفة إلى التقليل من انبعاثات الغازات الملوثة للهواء وهذه تضم: استخدام البنزين المنزوع الرصاص؛ استخدام المركبات الكهربائية "النظيفة" وخاصة باصات النقل العمومي؛ استخدام مصادر بديلة للطاقة (تطبيق مشاريع استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في التجمعات الريفية المهمشة)؛ مراقبة جودة الهواء بصورة منتظمة؛ تطبيق "أفضل الممارسات" للحد من ملوثات الهواء الناجمة عن المحاجر ومناشير الحجر؛ منع حرق النفايات الصلبة في الهواء الطلق؛ وغيرها.

الزراعة والتنوع الحيوي

16- تطبيق الإجراءات البيولوجية والمكافحة المتكاملة للآفات لحماية أشجار الفاكهة الرئيسية مثل اللوزيات، العنب وأشجار الزيتون من حفار الساق، النيماتود، ذبابة ثمار الزيتون، وغيرها وذلك من أجل زيادة الإنتاج والحفاظ على سلامة النباتات.

17- إنشاء بنك البذور المجتمعي من أجل الحفاظ على سلالات وأصناف البذور الفلسطينية الرئيسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تزويد الجمعيات الزراعية التعاونية المحلية بالبذور من الأنواع والأصناف المناسبة وتدريبهم على خلق نظام تدوير البذور والذي يقوم على تزويد المزارعين بالبذور ومن ثم إعادة نسبة من إنتاج البذور إلى الجمعيات الزراعية التعاونية في نهاية الموسم الزراعي.

18- إنشاء مشتل زراعي لخدمة مزارعي محافظة بيت لحم من أجل توفير الأشتال في الأوقات المناسبة للزراعة وبالكميات والنوعية المطلوبة.

19- تطوير مواقع بيئية زراعية سياحية في المحافظة، مما يمكن الحجاج والسياح والفلسطينيين من التمتع بروح القداسة والتاريخ من خلال زيارة أماكن صممت بطريقة بيئية زراعية سياحية. وهذا يشمل إنشاء مزارع بيئية ومتحف زراعي.

20- تحسين وصول الفئات المهمشة الضعيفة والأسر الريفية التي لا تتمتع بالأمن الغذائي إلى وسائل الإنتاج الزراعي من خلال تزويدهم بمزارع صغيرة من الدجاج البياض، خلايا نحل، آبار جمع مياه الأمطار، حدائق منزلية، نظم الري بالتنقيط، وحدات معالجة المياه الرمادية، ومواد زراعية.

21- تطبيق سبل الإدارة المتكاملة للمراعي في الجزء الشرقي من المحافظة، حيث أدى الرعي الجائر إلى تدهور موارد الحياة البرية والتنوع الحيوي.

22- حماية الأراضي الفلسطينية الواقعة بالقرب من جدار العزل من خلال برامج استصلاح الأراضي وزراعتها بالأشجار المثمرة.

23- حماية الحيوانات البرية، ولاسيما الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض، والطيور المهاجرة، من خلال التحكم في عملية الصيد.

24- تخضير جوانب الطرق، الأماكن العامة، والأراضي القاحلة.

الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية

25- تحسين القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي الأساسي والثانوي من خلال بناء مدارس جديدة وإلغاء نظام التعليم المسائي.

26- إنشاء حدائق ومتنزهات عامة لتوفير أماكن ترفيهية مفتوحة للسكان الذي يقطنون في المناطق الحضرية.

27- ضمان حصول جميع السكان على خدمات الرعاية الصحية.

28- تشكيل "لجنة خاصة للتنمية المستدامة" مكونة من ممثلين عن السلطات الوطنية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني على مستوى محافظة بيت لحم بهدف تنسيق وتوحيد الجهود الموجهة نحو تحقيق تنمية مستدامة.

29- تشكيل لجنة متخصصة لمراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية على مستوى محافظة بيت لحم.

30- تنفيذ مشاريع مشابهة لمشروع بيت لحم 21 في تجمعات أخرى في محافظة بيت لحم والمحافظات الأخرى مثل مشروع "دورا 21".

31- تطوير آلية لمراقبة وتقييم التقدم المحرز من قبل السلطات المحلية نحو تنفيذ الإجراءات والمشاريع المحددة في استراتيجيات العمل المحلية للاستدامة "جدول الأعمال المحلي للقرن 21".

أبعاد أخرى

32- تفعيل وتطبيق الأنظمة والقوانين وصياغة لوائح تنفيذية لضمان تنفيذ المبادرات والإجراءات المطلوبة على الصعيد المحلي.

33- تعزيز الشفافية والتواصل بين السلطات المحلية، المؤسسات غير الحكومية والمجتمع المحلي عن طريق تشكيل لجان المواطنين وتنظيم لقاءات مجتمعية دورية من أجل ضمان مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار.

34- إنشاء تجمع مستدام اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا "قرية بيئية" بحيث يضم عددا من الأسر التي تعمل على بناء نمط حياة مستدام يتم فيه استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.

35- إنشاء مركز فلسطيني للتكنولوجيا والتعليم البيئي يهدف إلى بناء وتطوير القدرات في عدة مجالات منها حفظ الطاقة والمصادر المائية، معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، معالجة النفايات الصلبة، تلوث الهواء في البيئة الداخلية، رصد ومراقبة نوعية الهواء بالإضافة إلى البناء الأخضر المستدام.

الجزء الثاني

الوضع الراهن في بلدة زعترة

الجزء الثاني: الوضع الراهن في بلدة زعترة

1.2 الموقع واستخدام الأراضي/الغطاء النباتي

تقع بلدة زعترة على بعد 6.5 كم جنوب شرقي مدينة بيت لحم ويبلغ ارتفاعها عن مستوى سطح البحر 549م. ويحد البلدة من الشمال قرية الشواورة، قرية تقوع من الجنوب، قرية بيت تعمر من الغرب والبحر الميت من الشرق (أنظر الصورة الجوية المرفقة في ملحق 2). وتعد بلدة زعترة تجمعا ريفيا وذلك حسب تصنيف نوع التجمع المعتمد في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن بلدة زعترة تقع ضمن حدود أراضي عرب التعامرة والتي تصل مساحتها إلى 217.6 كم^2 استنادا إلى الحدود كما كانت عليه في فترة الانتداب البريطاني عام 1948. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ)

تبلغ مساحة حدود بلدية زعترة 2,585 دونم، حيث وصلت مساحة المناطق المفتوحة فيها إلى 1,064 دونم[1] أي ما نسبته 41% من المساحة الكلية. كما وتقدر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي 1,016 دونم أي ما نسبته 39% من المساحة الكلية، منها 628 دونم أراضي مزروعة. في حين تبلغ مساحة المناطق العمرانية 512 دونم^2 أي ما نسبته 20% من المساحة الكلية. خريطة 1.1.2 توضح استخدام الأراضي/الغطاء النباتي ضمن حدود بلدية زعترة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن بلدة زعترة الحالية تضم تجمعين سكانيين تم تصنيفهما من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري عام 1997 وهما زعترة وراس الواد. فالأخيرة تخضع إداريا لبلدية زعترة التي تعمل على تقديم كافة الخدمات لسكانها إلا أنها ما زالت غير مشمولة ضمن المخطط التنظيمي/الهيكلي للبلدية. ومن الجدير بالذكر أن بلدية زعترة من البلديات المستحدثة حيث تحولت من مجلس قروي تأسس عام 1966 إلى مجلس بلدي وذلك عام 1997. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ)

2.2 الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

1.2.2 السكان

بلغ عدد سكان زعترة وراس الواد 4,518 نسمة عام 1997، منهم 2,287 ذكر و2,231 أنثى وذلك استنادا إلى نتائج أول تعداد عام للسكان والمساكن في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي أجري عام 1997. ونظرا لطبيعة النمو السكاني واعتمادا على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الإسقاط السكاني) والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد الأول، يقدر عدد السكان الكلي في بلدة زعترة عام 2006 بـ 6,162 نسمة بنسبة زيادة مقدارها 36.4% مقارنة بالعام 1997، منهم 3,119 ذكر و3,043 أنثى وذلك بنسبة جنس مقدارها 102 ذكر لكل 100 أنثى (جدول 1.2)، حيث تشكل نسبة الذكور حوالي 51% من المجموع الكلي للسكان بينما تشكل نسبة الإناث حوالي 49%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 أ)

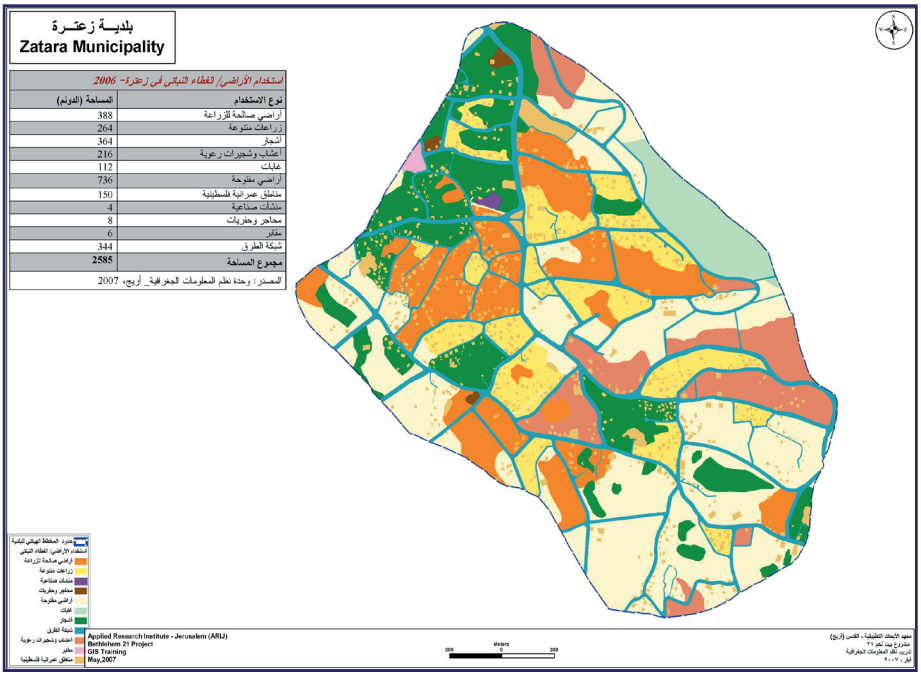

خريطة 1.2: استخدام الأراضي/الغطاء النباتي ضمن حدود بلدية زعترة

[1] تشمل هذه المساحة مساحة الأراضي المفتوحة، الأعشاب والشجيرات الرعوية والغابات.
[2] تشمل هذه المساحة مساحة المناطق العمرانية الفلسطينية، المنشآت الصناعية، المحاجر، المقابر وشبكة الطرق.

جدول 1.2: النمو السكاني في بلدة زعترة، 2004-2006				
اسم التجمع	عدد السكان استنادا إلى نتائج التعداد السكاني	عدد السكان المقدر		
	1997	2004	2005	2006
زعترة	3,941	5,049	5,212	5,375
راس الواد	577	739	763	787
المجموع	4,518	5,788	5,975	6,162
نسبة الزيادة السكانية مقارنة بالعام 1997 (%)	-	28.1	32.2	36.4
معدل النمو السكاني (%)	-	3.3	3.2	3.1
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 أ)				

كما ويوضح جدول 2.2 توزيع السكان في بلدة زعترة حسب الجنس والفئات العمرية، وذلك للعام 2006. فمن الملاحظ أن معظم سكان البلدة هم من صغار السن مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، إذ يشكل الأشخاص الذين هم دون 15 عام 46% من مجموع السكان، والذين هم في الفئة العمرية من 15 إلى 39 عام فيشكلون 38% (شكل 1.2)، بينما يلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين لهم من العمر 65 عام فأكثر حيث لا تتجاوز هذه النسبة 5% من المجموع الكلي للسكان. وبالتالي نجد أن نسبة الشريحة المجتمعية غير المنتجة والأكثر احتياجا للقطاع الخدماتي مثل التعليم والصحة (أكبر من 65 وأصغر من 15 عاما) تشكل 51% من إجمالي عدد السكان، وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 أ)

جدول 2.2: توزيع السكان في بلدة زعترة حسب الفئة العمرية والجنس، 2006						
الجنس	الفئة العمرية				المجموع	النسبة
	14-0	39-15	64-40	65+		
ذكور	1,435	1,196	359	130	3,119	50.6
إناث	1,429	1,150	303	161	3,043	49.4
كلا الجنسين	2,864	2,346	661	291	6,162	100.0
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 أ)						

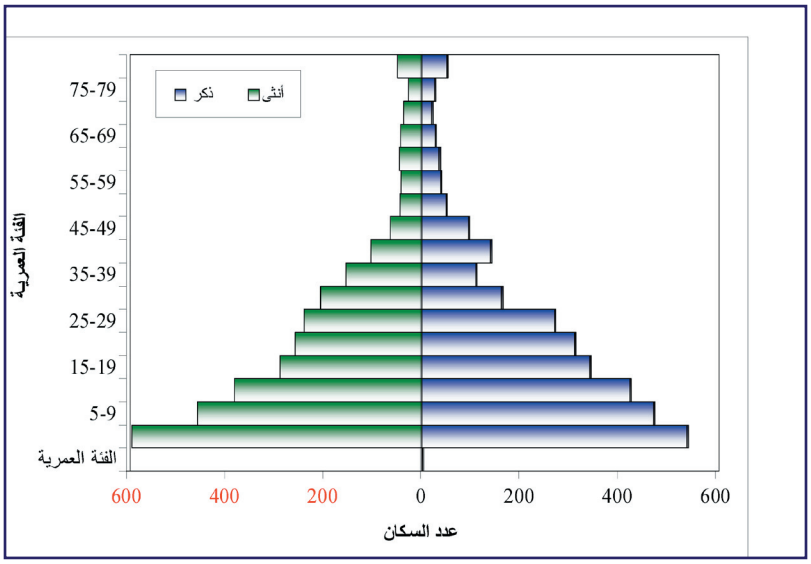

شكل 1.2: الهرم السكاني لبلدة زعترة[3]

3 تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد دون 15 عام والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

أما فيما يتعلق بحجم الأسرة في بلدة زعترة، فهو يعد مرتفعا نسبيا، إذ يوجد في البلدة نسبة كبيرة من الأسر التي يزيد عدد الأشخاص فيها عن ستة أفراد، حيث تبلغ هذه النسبة حوالي 58% من مجمل عدد الأسر في البلدة والذي يقدر بحوالي 985 أسرة. ويبلغ متوسط حجم الأسرة 6.2 فرد مع العلم أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية ومحافظة بيت لحم يقدر بـ 5.9 و5.7 فرد على التوالي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 أ)

تعتبر الكثافة السكانية للأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام وفي بلدة زعترة بشكل خاص، حيث يتركز حوالي 5،375 فلسطيني[4] في مساحة لا تتجاوز 2,585 دونم وهي مساحة حدود تنظيم بلدية زعترة. فقد بلغت الكثافة السكانية المقدرة في بلدة زعترة 10,498 شخص/كم^2 من المساحة المبنية و2,079 شخص/كم^2 من المساحة الكلية لحدود البلدية وذلك عام 2006 (جدول 3.2). وتعتبر هذه القيم مرتفعة مقارنة مع القيم العالمية، فعلى سبيل المثال، تبلغ الكثافة السكانية في الدول النامية 64 شخص/كم^2. ويتوقع أن تتزايد الكثافة السكانية بشكل ملحوظ نتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة وتناقص المساحات التي تخضع للسيطرة الفلسطينية.

جدول 3.2: الحالة الديموغرافية في بلدة زعترة، 2006

عدد الإناث	عدد الذكور	عدد السكان الكلي	المساحة (دونم)		الكثافة السكانية (شخص/كم^2)	
			المساحة الكلية	المساحة المبنية	المساحة الكلية	المساحة المبنية
2,646	2,729	5,375	2,585	512	2,079	10,498

2.2.2 الواقع التعليمي

اعتمادا على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الحالة التعليمية في بلدة زعترة لعام 2006، بلغت نسبة الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في البلدة 11%، وتفاوتت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 6% في حين بلغت بين الإناث 17% (جدول 4.2). كما وتشير النتائج إلى أن نسبة الأفراد الذين أتموا المرحلة الابتدائية والإعدادية بلغت حوالي 19% و33% على التوالي، أما نسبة الأفراد الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوي فبلغت 13%. وهناك فرقا واضحا في التحصيل العلمي بين الذكور والإناث، فالذكور يتوزعون حسب المؤهل العلمي كما يلي: 6% منهم حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى، 10% حاصلون على درجة الدبلوم المتوسط، 15% حاصلون على شهادة الدراسة الثانوية العامة، 33% أنهوا المرحلة الإعدادية، 21% أنهوا المرحلة الابتدائية، و15% لم ينهوا أية مرحلة تعليمية. أما الإناث فيتوزعن حسب المؤهل العلمي كما يلي: 4% منهن حاصلات على درجة البكالوريوس فأعلى، 6% حاصلات على درجة الدبلوم المتوسط، 10% حاصلات على شهادة الدراسة الثانوية العامة، 35% أنهين المرحلة الإعدادية، 16% أنهين المرحلة الابتدائية، و29% لم ينهين أية مرحلة تعليمية. وبالتالي نجد أن نسبة الذكور الذين أنهوا التعليم الجامعي (بكالوريوس فأعلى) أعلى من الإناث، حيث بلغت 6% بين الذكور مقابل 4% بين الإناث. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ب).

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في بلدة زعترة في العام الدراسي 2007/2006، يوجد في البلدة 6 مدارس حكومية (خريطة 2.2)، مدرستان للذكور وثلاث مدارس للإناث ومدرسة مختلطة، يتم إدارتها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ولا يوجد في البلدة أي مدرسة خاصة (جدول 5.7.2). وبالتالي نجد أن نسبة التعليم في المدارس الحكومية في البلدة تشكل 100%، حيث تضم هذه المدارس حوالي 1,904 طالبا وطالبة و82 معلما ومعلمة يدرسون في 59 صف. ويوضح شكل 2.2 توزيع الطلاب والمعلمين والصفوف في مدارس بلدة زعترة للعام الدراسي 2007/2006 وذلك حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس البلدة يبلغ تقريبا 23 طالبا وطالبة لكل معلم. أما فيما يتعلق بالكثافة الصفية، فنجد أن معدل عدد الطلاب لكل صف يبلغ تقريبا 32 طالبا وطالبة لكل صف. (مديرية التربية والتعليم، 2007)

4 لم يتم احتساب عدد سكان راس الواد وذلك لأنها غير مشمولة ضمن حدود تنظيم بلدية زعترة.

ومن الجدير بالذكر أن طلاب البلدة يعانون من اكتظاظ غرف الدراسة وعدم ملاءمة المباني المدرسية. فمدرسة ذكور عباد الرحمن الأساسية هي مدرسة مستأجرة من الأوقاف الإسلامية وتقع في الطابق الأرضي من مسجد عباد الرحمن، كذلك هو الحال بالنسبة إلى مدرسة راس الواد الأساسية المختلطة والتي تقع في الطابق الأرضي من مسجد أبي ذر الغفاري. وهذا يتطلب زيادة القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي في البلدة من خلال تشييد مدارس جديدة وإضافة غرف صفية للمدارس الحالية. (بلدية زعترة، 2007)

جدول 4.2: التوزيع النسبي لسكان بلدة زعترة (10 سنوات فأكثر) حسب التحصيل التعليمي والجنس، 2006

التحصيل التعليمي	نسبة الأفراد 10 سنوات فأكثر		
	إناث	ذكور	كلا الجنسين
أميين	%17	%6	%11
ملم	%12	%9	%11
المرحلة الابتدائية	%16	%21	%19
المرحلة الإعدادية	%35	%33	%33
المرحلة الثانوية	%10	%15	%13
دبلوم	%6	%10	%8
بكالوريوس فأعلى	%4	%6	%5

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ب).

جدول 5.2: توزيع المدارس في بلدة زعترة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة في العام الدراسي 2007/2006

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
ذكور عباد الرحمن الأساسية	حكومية	ذكور
ذكور محمد سالم الذويب الثانوية		
بنات زعترة الأساسية	حكومية	إناث
بنات العامرية الأساسية		
بنات التعامرة الثانوية		
راس الواد الأساسية المختلطة	حكومية	مختلطة

المصدر: (مديرية التربية والتعليم، 2007)

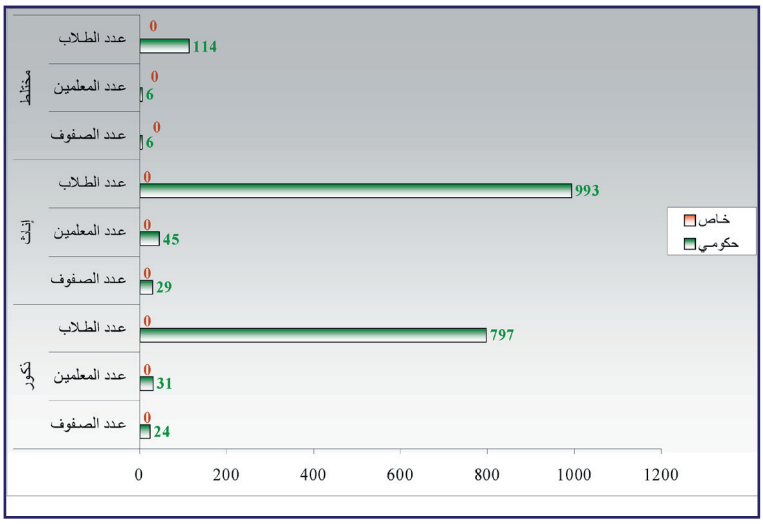

شكل 2.2 توزيع الطلاب والمعلمين والصفوف في مدارس بلدة زعترة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة في العام الدراسي 2007/2006

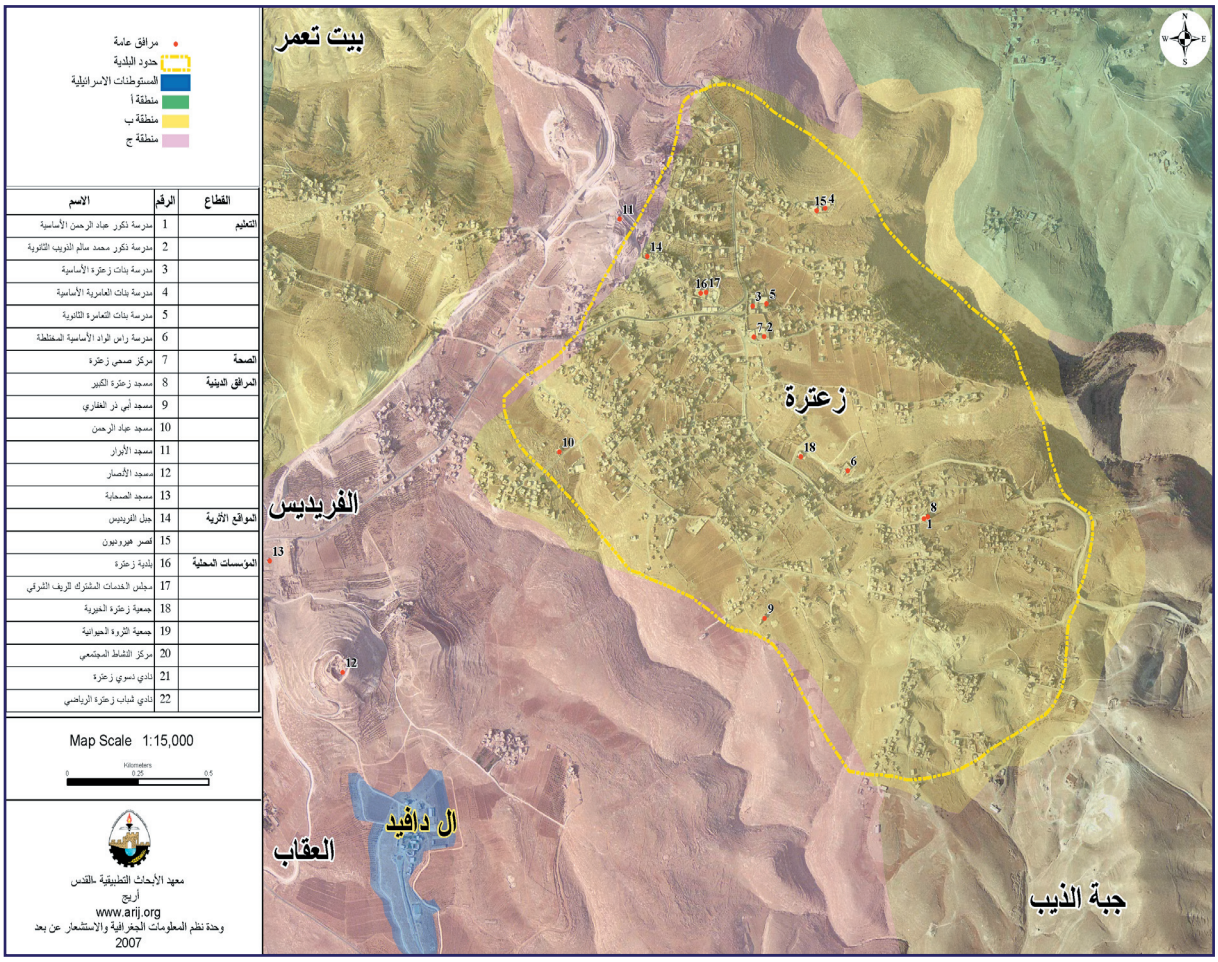

القطاع	الرقم	الاسم
التعليم	1	مدرسة ذكور عباد الرحمن الأساسية
	2	مدرسة ذكور محمد سالم النويب الثانوية
	3	مدرسة بنات زعترة الأساسية
	4	مدرسة بنات العامرية الأساسية
	5	مدرسة بنات النعامرة الثانوية
	6	مدرسة راس الواد الأساسية المختلطة
الصحة	7	مركز صحي زعترة
المرافق الدينية	8	مسجد زعترة الكبير
	9	مسجد أبي ذر الغفاري
	10	مسجد عباد الرحمن
	11	مسجد الأبرار
	12	مسجد الأنصار
	13	مسجد الصحابة
المواقع الأثرية	14	جبل الفريديس
	15	قصر هيرونيون
المؤسسات المحلية	16	بلدية زعترة
	17	مجلس الخدمات المشترك للريف الشرقي
	18	جمعية زعترة الخيرية
	19	جمعية الثروة الحيوانية
	20	مركز النشاط المجتمعي
	21	نادي نسوي زعترة
	22	نادي شباب زعترة الرياضي

خريطة 2.2: المرافق العامة ضمن حدود بلدية زعترة.

3.2.2 الواقع الصحي

يوجد في بلدة زعترة مركز صحي واحد يعرف باسم مركز صحي زعترة وهو مركز حكومي تابع لوزارة الصحة الفلسطينية (خريطة 2.2). ويحتوي المركز على خمس عيادات طبية ومختبر طبي وصيدلية إضافة لغرفة أشعة. ويقوم المركز بتقديم خدمات الصحة الأولية من كشف طبي وعلاج للمواطنين. كما ويوجد في البلدة عيادة طبيب عام واحدة وعيادتا طب أسنان وصيدليتان. وفي حال عدم توفر خدمات صحية خاصة في البلدة، يتوجه المواطنون إلى مستوصف الروم الكاثوليك الطبي في مدينة بيت ساحور وإلى مستشفى بيت جالا الحكومي في مدينة بيت جالا للحصول على هذه الخدمات.

أما فيما يتعلق بالكادر البشري العامل في القطاع الصحي، فإن هذه المعلومات تتوفر على مستوى المحافظة حيث بلغت نسبة الأطباء البشريين لكل 1,000 مواطن في محافظة بيت لحم في العام 2006، 1.2 طبيب، بينما بلغت نسبة المرضين 1.7 ممرض لكل 1,000 مواطن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ج).

4.2.2 النشاطات الاقتصادية والقوى العاملة

استنادا إلى تقديرات بلدية زعترة، 27% من الأسر في البلدة تعتمد بشكل أساسي في دخلها على العمالة من خلال العمل الدائم أو المتقطع، أما الأسر الأخرى فيختلف مصدر دخلها الأساسي كما يلي: (بلدية زعترة، 2007)

- 10% من الأسر تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية.
- 1% من الأسر تعتمد على العمل الخاص والذي يشمل العمل بورش النجارة والحدادة بالإضافة إلى المشاريع المدرة بالدخل في المنزل.
- 10% من الأسر تعتمد على الراتب من وظائف حكومية أو قطاع خاص.
- 12% من الأسر تعتمد على الإعالة من الشؤون الاجتماعية.
- 40% من الأسر ليس لديها مصدر ثابت للدخل.

أما فيما يتعلق بعدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع العام والخاص والأهلي في بلدة زعترة، فلقد بلغ عددها عام 2006 حوالي 65 منشأة، موزعة حسب النشاط الاقتصادي كما هو موضح في جدول 6.2. واستنادا إلى هذه البيانات نجد أن تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت العاملة حيث بلغ عدد المنشآت في هذا النشاط 44 منشأة وتشكل ما نسبته 68% من عدد المنشآت العاملة الكلي، تليها في المرتبة الثانية وبفارق كبير الصناعة التحويلية حيث بلغ عدد المنشآت في هذا النشاط 9 منشآت وتشكل ما نسبته 14% من عدد المنشآت الكلي، تليها أنشطة الزراعة والصيد والحراجة حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا المجال 7 منشآت وتشكل ما نسبته 11% من عدد المنشآت الكلي، في حين جاءت أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المنشآت والتي بلغ عددها 5 منشآت بنسبة 8%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 د)

وعند مقارنة عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في بلدة زعترة في العام 2006 مع تلك العاملة في العام 1997 (جدول 6.2)، يتبين وجود ارتفاع في عدد هذه المنشآت في جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الزراعة والصيد والحراجة، حيث انخفض عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط بشكل كبير وذلك من 36 منشأة في عام 1997 إلى 7 منشآت عام 2006 . وأظهرت النتائج أن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في أنشطة الصناعة التحويلية قد ارتفع عام 2006 بمقدار 3 منشآت عن عام 1997، في حين ارتفع عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في نشاط الخدمة الاجتماعية والشخصية ونشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية عام 2006 بمقدار منشأة واحدة لكل نشاط عن عام 1997. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 د)

جدول 6.2: توزيع المنشآت الاقتصادية في بلدة زعترة حسب النشاط الاقتصادي وعدد العاملين، 1997 و2006

النشاط الاقتصادي	1997			2006		
	عدد المنشآت	عدد العاملين		عدد المنشآت	عدد العاملين	
		ذكر	أنثى		ذكر	أنثى
الزراعة والصيد والحراجة (تربية الحيوانات والدواجن)	36	34	3	7	11	0
أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى	4	5	0	5	3	5
الصناعة التحويلية	6	10	0	9	8	2
تجاره الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	43	30	17	44	36	13

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 د)

أما بالنسبة إلى عدد العاملين، أظهرت النتائج أن عدد العاملين الإجمالي في المنشآت الاقتصادية العاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية قد انخفض من 99 عامل وعاملة عام 1997 إلى 78 عامل وعاملة عام 2006، حيث بلغت نسبة الذكور من مجموع عدد العاملين 74% في حين بلغت نسبة الإناث 26% وذلك عام 2006. ومن جانب آخر أظهرت النتائج أن نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات احتل المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين، فقد بلغ عدد العاملين في هذا النشاط 49 عاملا وعاملة مشكلين ما نسبته 63%، فيما احتل نشاط الزراعة والصيد والحراجة المرتبة الثانية حيث بلغ عدد العاملين في هذا النشاط 11 عاملا مشكلين ما نسبته 14%، تليه الصناعة التحويلية حيث يعمل في هذا النشاط 10 عمال مشكلين ما نسبته 13%. في حين جاء في المرتبة الأخيرة من حيث عدد العاملين نشاط الخدمة الاجتماعية والشخصية حيث بلغ عدد العاملين في هذا المجال 8 عمال مشكلين ما نسبته 10% من مجموع العاملين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 د)

إن المشاركة في القوى العاملة تعتبر مؤشرا أساسيا لمدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل، حيث أظهرت تقديرات نتائج مسح القوى العاملة لعام 2006 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة القوى العاملة المشاركة في بلدة زعترة قد ارتفعت من 36% عام 1997 إلى 38% عام 2006 وذلك من إجمالي الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، أي أن من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر 4 أفراد منهم مشاركين في القوى العاملة (جدول 7.2). أما على مستوى الجنس فمازالت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة عام 2006 حوالي 9% مقابل 65% للرجال. ومن الملاحظ أن نسبة المشاركة من كلا الجنسيين قد سجلت ارتفاعا بنسبة 2% عما كانت عليه عام 1997. أما على صعيد التوزيع النسبي للمشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل (جدول 8.2)، فقد أشارت النتائج بأن القوى العاملة المشاركة في بلدة زعترة توزعت خلال عام 2006 بواقع 83% عاملين مقابل 17% عاطلين

عن العمل. كما وبينت النتائج أن أعلى نسبة للبطالة في البلدة تتركز بين الإناث المشاركات في القوى العاملة حيث وصلت إلى 40% مقابل 15% من بين الرجال. ويوضح شكل 3.2 الإطار العام للقوى العاملة في بلدة زعترة للعام 2006. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ه)

جدول 7.2: التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في بلدة زعترة حسب المشاركة في القوى العاملة، 1997 و2006						
المشاركة في القوى العاملة	% الأفراد 15 سنة فأكثر					
	1997			2006		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
خارج القوى العاملة	37	93	**64**	35	90	**62**
داخل القوى العاملة	63	7	**36**	65	9	**38**
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ه).						

جدول 8.2: التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر المشاركين في القوى العاملة في بلدة زعترة حسب العلاقة بقوة العمل، 2006			
العلاقة بقوة العمل	% الأفراد (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة		
	2006		
	ذكور	إناث	الإجمالي
عاملين	85	60	**83**
عاطلين عن العمل	15	40	**17**
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ه).			

أما على مستوى محافظة بيت لحم، كانت نسبة القوى العاملة المشاركة في المحافظة 41% عام 2006 وارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ وذلك في الربع الثالث من عام 2007 لتصل إلى 51%. أما معدل البطالة، فلقد ارتفع من 14% إلى 16%. كما وارتفع عدد العاملين من 33,373 عامل (86%) في العام 2006 إلى 44,100 عامل (84%) في الربع الثالث من العام 2007. ويوضح جدول 9.2 التوزيع النسبي للعاملين في المحافظة حسب النشاط الاقتصادي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007و و2007ي)

كما واستنادا إلى تقرير الربع الثالث من عام 2007 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتوزع العاملون من محافظة بيت لحم حسب منطقة العمل كالآتي: 88% يعملون في داخل المحافظة، 2% يعملون في محافظات أخرى، و10% يعملون داخل إسرائيل والمستوطنات. أما توزيعهم حسب قطاع العمل، فهو: 12% يعملون في القطاع العام، 74% يعملون في القطاع الخاص، 3% يعملون في قطاعات أخرى، و11% يعملون داخل إسرائيل والمستوطنات.

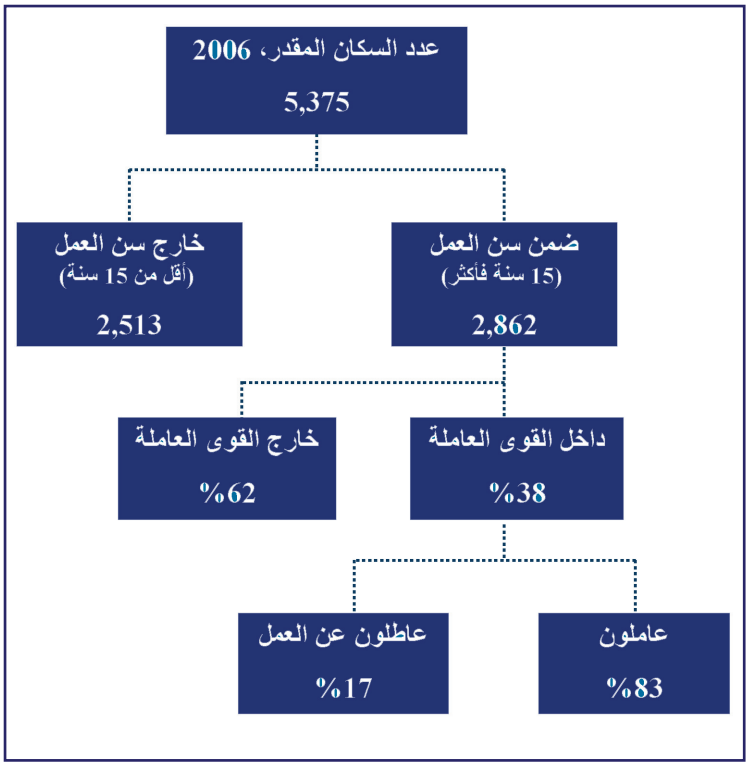

شكل3.2: الإطار العام للقوى العاملة في بلدة زعترة للعام 2006

جدول 9.2: التوزيع النسبي للعاملين في المحافظة حسب النشاط الاقتصادي، 2006 والربع الثالث من 2007		
النشاط الاقتصادي	التوزيع النسبي للعاملين	
	2006	الربع الثالث من 2007
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	9	21
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	19	21
البناء والتشييد	24	8
التجارة والمطاعم والفنادق	14	17
النقل والتخزين والاتصالات	6	6
الخدمات والفروع الأخرى	2	27
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007و)، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007ي)		

5.2.2 الواقع الزراعي

استنادا إلى بيانات مديرية زراعة بيت لحم، بلغت مساحة الأراضي الزراعية لموسم 2007/2006 في بلدة زعترة 686 دونم وهذه الأراضي مزروعة بزراعات متنوعة كما يلي: 357 دونم محاصيل حقلية، 42 دونم خضروات، 52 دونم لوزيات، 220 دونم زيتون، 6 دونم تين و9 دونم بيوت بلاستيكية (شكل 4.2). (وزارة الزراعة، 2007)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القطاع الزراعي في بلدة زعترة يعاني من عدة مشاكل ساهمت في تدهور الأراضي الزراعية حيث تتمثل هذه المشاكل بالأمور التالية: (بلدية زعترة، 2007)

- عدم تمكن المزارعين من الاعتناء بأراضيهم الزراعية لكون معظمها يقع خارج حدود تنظيم البلدية.
- قلة مصادر المياه المستخدمة للأغراض الزراعية وذلك بسبب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين من حفر آبار ارتوازية بهدف ري أراضيهم الزراعية التي تقع خارج حدود تنظيم البلدية.

- ارتفاع أسعار المياه حيث يبلغ سعر المتر المكعب من المياه 4 شيكل.
- عدم توفر عمالة.
- ارتفاع تكاليف زراعة الأراضي وعدم توفر رأس المال.
- قلة الإرشاد الزراعي.

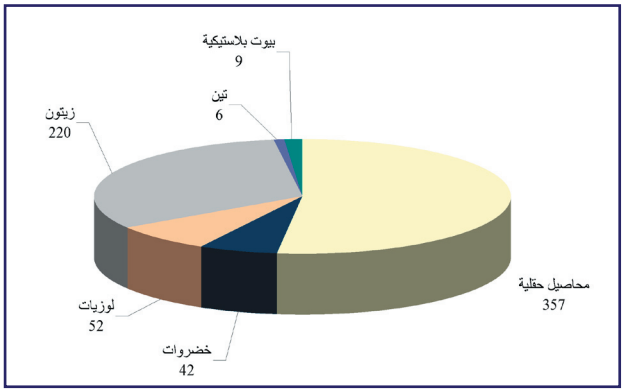

شكل 4.2: مساحة الأراضي الزراعية في بلدة زعترة حسب نوع المحصول لموسم 2006/2007 (دونم)

أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني في بلدة زعترة، فجدول 10.2 يبين أعداد الثروة الحيوانية في البلدة لموسم 2007/2006 وذلك استنادا إلى بيانات مديرية زراعة بيت لحم. كما وأوضحت بلدية زعترة أن نسبة الأسر التي تربي الماشية في البلدة لا تتعدى 10% وأن قلة مصادر المياه والمراعي والإرشاد الزراعي وارتفاع أسعار الأعلاف تعتبر من أهم التحديات التي تعيق الإنتاج الحيواني في البلدة.

جدول 10.2: أعداد الثروة الحيوانية في بلدة زعترة، 2007/2006

الثروة الحيوانية	العدد
الأغنام	5,279
الماعز	7,629
الدجاج البياض	عدد المزارع: 2
	سعة المزارع: 9,000
الدجاج اللاحم	عدد المزارع: 41
	سعة المزارع: 425,000
خلايا النحل	6

المصدر: (وزارة الزراعة، 2007)

6.2.2 المؤسسات المحلية

يوجد في بلدة زعترة عددا من الجمعيات والمؤسسات المحلية التي تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع من أطفال وشباب ونساء ومسنين وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها، منها (خريطة 2.2): (بلدية زعترة، 2007)

- جمعية زعترة الخيرية: وهي مؤسسة أهلية تأسست عام 1976 وتضم روضة أطفال فيها حوالي 150 طفل وطفلة في مرحلتي البستان والتمهيدي يقوم بالإشراف عليهم 5 معلمات وفيها أيضا مركز للمعاقين ولكن تم إغلاقه بسبب الأحوال الاقتصادية حيث كان يضم 120 معاقا من البلدة والقرى المجاورة.
- نادي شباب زعترة: وهو نادي ثقافي واجتماعي ورياضي تأسس عام 1972. تمارس به بعض الألعاب الرياضية مثل كرة القدم وتنس الطاولة والجري.
- نادي نسوي زعترة: تأسس حديثا ويعنى بشؤون المرأة من حيث الدورات الصحية والثقافية والاقتصادية.
- مركز النشاط الاجتماعي: تأسس عام 2004 في مبنى خاص مساحته 300 م^2 يتكون من طابقين.

3.2 البنية التحتية

1.3.2 الكهرباء والاتصالات

يوجد في بلدة زعترة شبكة كهرباء عامة أنشئت عام 1982، حيث يزود سكان البلدة بالكهرباء من قبل شركة كهرباء محافظة القدس والتي تشكل المصدر الرئيسي للكهرباء في البلدة. فمعظم الوحدات السكنية في البلدة تصلها خدمة الكهرباء. واستنادا إلى بيانات شركة كهرباء محافظة القدس، يصل عدد المشتركين المخدومين من قبل الشركة في محافظة بيت لحم إلى 27,577 مشترك (عائلة أو محل تجاري أو مصنع)، ويبلغ معدل الاستهلاك السنوي من الطاقة الكهربائية حوالي 204,227,092 كيلو واط.ساعة. وبالتالي نجد أن معدل استهلاك المشترك من الكهرباء في السنة يقدر بحوالي 7,406 كيلو واط.ساعة. أما على مستوى الاستهلاك المنزلي، فاستنادا إلى مسح الطاقة المنزلي الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2006، بلغ معدل استهلاك الأسرة والفرد من الكهرباء في نيسان 2006 في محافظات جنوب الضفة الغربية 209 كيلو واط.ساعة و39 كيلو واط. ساعة على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006). ويعد هذا الاستهلاك منخفضا مقارنة مع الدول المجاورة مثل الأردن والتي يصل فيها معدل استهلاك الفرد من الكهرباء إلى 87 كيلو واط ساعة في الشهر. واستنادا إلى بيانات بلدية زعترة، يوجد في زعترة شبكة إنارة للشوارع مؤلفة من 450 وحدة إنارة وتتطلع البلدية إلى إنشاء شبكة إنارة لراس الواد في المستقبل القريب. كما ويتوفر في بلدة زعترة شبكة اتصالات تعمل من خلال مقسم آلي داخل التجمع، وتقريبا 65% من الوحدات السكنية في البلدة موصولة بالشبكة (بلدية زعترة، 2007).

2.3.2 النقل والمواصلات

تعتبر سيارات الأجرة (التاكسيات) وسيلة النقل المستخدمة داخل بلدة زعترة، حيث يوجد في البلدة 30 سيارة أجرة. أما بالنسبة لشبكة الطرق في البلدة، فيبلغ طولها 30 كم وتحتل مساحة 344 دونم (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ). يصل طول الطرق الرئيسية في البلدة إلى 7 كم وهي طرق معبدة وبحالة جيدة باستثناء 2 كم منها بحالة سيئة وبحاجة إلى إعادة تأهيل (بلدية زعترة، 2007). أما الطرق الفرعية والتي يصل طولها إلى 19 كم فمنها 6 كم طرق جيدة ومعبدة، 11 كم طرق معبدة وبحالة سيئة، و2 كم طرق غير معبدة (بلدية زعترة، 2007). وبالنسبة إلى باقي الطرق، فهي طرق زراعية ويبلغ طولها 4كم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن كثافة شبكة الطرق في بلدة زعترة نسبة إلى مساحة حدود البلدية تبلغ 12 كم/كم^2 أما نسبة إلى عدد السكان الكلي فتبلغ 6 كم لكل 1,000 مواطن. أما على مستوى محافظة بيت لحم، فيوجد في المحافظة ما مجموعة 794 كم من الطرق المعبدة مقسمة كما يلي: 45 كم طرق رئيسية، 114 كم طرق حضرية رئيسية، 32 كم طرق إقليمية، و603 كم طرق ثانوية، بالإضافة إلى 87 كم طرق التفافية (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 أ). وتبلغ كثافة شبكة الطرق الفلسطينية في المحافظة حوالي 1 كم/كم^2 وذلك نسبة إلى المساحة الكلية للمحافظة و4 كم لكل 1,000 مواطن.

وفيما يتعلق بعدد المركبات المرخصة خلال عام 2006، فهذه المعلومات متوفرة على مستوى المحافظة فقط حيث وصل عدد هذه المركبات إلى 6,491 مركبة مصنفة كالآتي: 4,670 سيارة خاصة، 659 سيارة أجرة، 39 باص خصوصي، 101 باص عمومي، 29 جرارات زراعية وجرارات عادية، 969 شاحنة وسيارة تجارية و24 مركبات أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 ل). واستنادا إلى هذه المعلومات، يقدر عدد السيارات الخاصة لكل 100 مواطن بحوالي 2.5 سيارة، أما عدد سيارات الأجرة والباصات العمومية فيقدر بحوالي 0.4 سيارة أجرة و0.05 باص عمومي لكل 100 مواطن.

3.3.2 المياه

يتم تزويد سكان بلدة زعترة بالمياه من قبل دائرة مياه الضفة الغربية وذلك من خلال شبكة المياه العامة التي تم ربط البلدة بها عام 1972. يبلغ طول هذه الشبكة ما يقارب 12 كم وهي تخدم جميع سكان البلدة. أما فيما يتعلق بمعدل تزويد المياه في بلدة زعترة، فقد بلغ حوالي 156,922 متر مكعب عام 2006 وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 70 لتر في اليوم (بلدية زعترة، 2007). وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في بلدة زعترة لا يستهلك هذه الكمية من المياه وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 27% وهي تتمثل بالفاقد عند المصدر الرئيسي وخطوط النقل الرئيسية وشبكة التوزيع وعند المنزل (بلدية زعترة، 2007). وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في بلدة زعترة 51 لتر في اليوم. ويعتبر هذا المعدل متدني مقارنة مع الحد الأدنى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. ومن الجدير بالذكر أن بلدية زعترة هي الجهة المسئولة عن صيانة شبكة المياه وجباية الفواتير.

4.3.2 الصرف الصحي

تفتقر بلدة زعترة إلى وجود شبكة عامة للصرف الصحي حيث تتصل كافة الوحدات السكنية في البلدة بحفر امتصاصية يتم تجميع المياه العادمة الناتجة فيها. واستنادا إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا في البلدة بـ 251 متر مكعب والتي تعادل 92 ألف متر مكعب سنويا. أما على مستوى الفرد في البلدة، فيقدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بما يقارب 41 لتر في اليوم. كما ويتم تفريغ الحفر الامتصاصية بواسطة صهاريج نضح مخصصة لذلك وهذه تتخلص من المياه العادمة إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو الأودية المجاورة (وادي التعامرة) بدون أي مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا

يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر أو عند مواقع التخلص مما يشكل خطرا على البيئة والصحة العامة للمواطنين.

5.3.2 النفايات الصلبة

تعتبر بلدية زعترة الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت التجارية في البلدة والتي تتمثل حاليا بجمع النفايات والتخلص منها. ونظرا لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية أو سنوية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات، إلا أن نسبة المواطنين الذين يلتزمون بدفع هذه الرسوم لا تتعدى 35%. ومن الجدير بالذكر أن إدارة النفايات الصلبة تشكل 29% من مجموع النفقات التشغيلية للبلدية، حيث تقدر تكاليف إدارة النفايات بحوالي 55 شيكل لكل طن (بلدية زعترة، 2007).

ينتفع معظم سكان بلدة زعترة من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية ومن ثم نقلها إلى حاويات تتراوح سعتها ما بين 800 - 1,000 لتر موزعة في أحياء البلدة ليتم بعد ذلك جمعها من قبل البلدية يوميا ونقلها إلى مكب نفايات زعترة حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق حرقها في الهواء الطلق مما يتسبب بتلويث الهواء (صورة 1.2). وهنا تجدر الإشارة أن بلدية زعترة تنفق 1,400 شيكل شهريا مقابل أجرة مكب النفايات وصيانته بالإضافة إلى صيانة سيارة النفايات (بلدية زعترة، 2007). واستنادا إلى بيانات بلدية زعترة، يوجد في البلدة سيارة واحدة خاصة بجمع النفايات وهي ملك للبلدية، كما يوجد 95 حاوية موزعة في أرجاء البلدة. كما ويتم جمع النفايات المنزلية الخطرة والنفايات الطبية مع النفايات البلدية غير الخطرة وإلقائها في نفس المكب وذلك لعدم وجود نظام خاص لفصلها وجمعها. وتحتل النفايات المنزلية النسبة الأكبر من النفايات الصلبة المنتجة حيث تشكل ما نسبته 45 - 50% من الحجم الكلي للنفايات.

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في بلدة زعترة ما يقارب 1.1 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان البلدة بما يقارب 7.0 طن والتي تعادل 2,555 طن سنويا (بلدية زعترة، 2007). ويتكون الجزء الأكبر من النفايات الصلبة المنتجة من المواد العضوية، يليها الورق والكرتون ومن ثم البلاستيك كما هو موضح في شكل 4.2.

صورة 1.2: حرق النفايات الصلبة في مكب زعترة

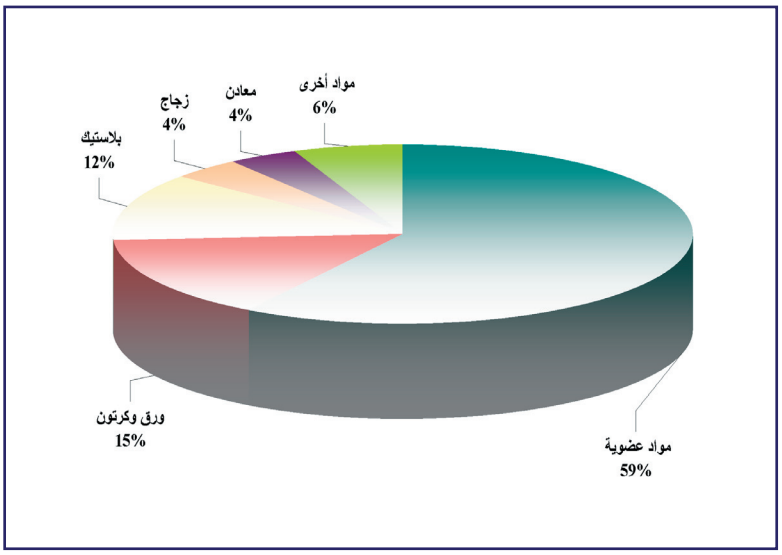

شكل 5.2: مكونات النفايات الصلبة المنتجة

4.2 الأوضاع البيئية

تعاني بلدة زعترة كغيرها من قرى ومدن المحافظة من عدة مشاكل بيئية لابد من معالجتها وإيجاد حلول لها، حيث يمكن حصرها فيما يلي:

أزمة المياه

- انقطاع المياه لفترات طويلة خصوصا في فصل الصيف وذلك لعدة أسباب هي: (1) الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية وبالتالي تزويد المجتمعات الفلسطينية بكميات قليلة من المياه لا تكفي لسد احتياجاتهم المنزلية؛ (2) وارتفاع نسبة الفاقد في شبكة المياه وذلك لأن شبكة المياه العامة قديمة وتحتاج إلى إعادة تأهيل بالإضافة إلى سرقة المياه والوصلات غير الشرعية وإتلاف عدادات المياه من قبل بعض المواطنين.

إدارة المياه العادمة

- عدم وجود شبكة عامة للصرف الصحي وبالتالي استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية لخدمة سيارات النضح، يتسبب بمكاره صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل البلدة. كما أن استخدام هذه الحفر يهدد بتلويث المياه الجوفية وذلك لأنها تبنى من دون تبطين حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر.

- التخلص من المياه العادمة غير المعالجة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح في منطقة وادي التعامرة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

- عدم وجود مكب نفايات صحي ومركزي لخدمة بلدة زعترة والتجمعات الأخرى في المحافظة وذلك يعود بشكل رئيسي إلى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام الهيئات المحلية والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإعطاء تراخيص لإقامة مثل هذا المكب حيث أن الأراضي المناسبة لذلك تقع ضمن حدود مناطق ج والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية. بالإضافة إلى أن بلدة زعترة تستخدم حاليا مكب نفايات غير صحي للتخلص من النفايات الناتجة عن السكان والمنشآت حيث يتم حرق النفايات الصلبة للتقليل من حجمها. وبالتالي فإن عدم توفر مكب نفايات صحي يشكل خطراً على الصحة ومصدرا لتلوث أحواض المياه الجوفية والتربة من خلال العصارة الناتجة عن النفايات، وتلوث الهواء بالدخان والغازات الناتجة عن حرق هذه النفايات. فضلا عن الروائح الكريهة وتشويه المناظر الطبيعية.

التصحر وتدهور التنوع الحيوي

- تدهور الأراضي الزراعية نتيجة التقسيم الجيوسياسي الحالي حيث تقع الأراضي الزراعية خارج حدود تنظيم بلدية زعترة، مما أدى إلى عدم تمكن أصحابها من الاعتناء بها وزراعتها وقد زاد من هذا التدهور رفض السلطات الإسرائيلية حفر آبار ارتوازية بهدف ري هذه الأراضي. وهذا أدى إلى تفاقم ظاهرة التصحر وتدهور التنوع الحيوي.

5.2 المشاريع المنجزة والمقترحة من قبل بلدية زعترة

1.5.2 المشاريع المنجزة

قامت بلدية زعترة بتنفيذ عدة مشاريع في الفترة ما بين 2003 ومنتصف 2007 كما هو موضح في جدول 11.2.

جدول 11.2: أبرز المشاريع التي أنجزتها بلدية زعترة خلال الفترة من 2003 ولغاية منتصف 2007

اسم المشروع	التكلفة (دولار أمريكي)	الجهة الممولة	تاريخ التنفيذ
مركز النشاط الاجتماعي	98,000	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2003
تكملة مشروع الإنارة	75,000	صندوق تطوير وإقراض البلديات	2005/2004
إعادة تأهيل شبكة المياه (8كم)	70,000	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	2004
تركيب حبه وأرصفة	14,500	صندوق تطوير وإقراض البلديات	2005
مشروع تصريف مياه الأمطار وعبارات	65,000	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2005
بناء مدرسة العامرية	135,000	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2004
تعبيد الشارع الرئيسي	70,000	المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)	2006

المصدر: (بلدية زعترة، 2007)

2.5.2 المشاريع المقترحة

تتطلع بلدية زعترة إلى تلبية احتياجات المواطنين في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وذلك من خلال تنفيذ بعض المشاريع الحيوية التي تفتقر إليها البلدة وهذه تتلخص فيما يلي: (بلدية زعترة، 2007)

قطاع الصرف الصحي

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء شبكة صرف صحي تخدم بلدة زعترة وربط هذه الشبكة بالمضخة الرئيسية التي تضخ المياه العادمة الناتجة عن مدينتي بيت ساحور وبيت لحم إلى وادي النار حيث أن هذه المضخة تبعد عن البلدة حوالي 4 كم. وتكمن أهمية هذا المشروع في توفير بيئة آمنة وصحية لسكان البلدة الذين يعتمدون حاليا على استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة والتي تشكل خطرا يهدد بتلويث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار) وذلك لأن معظم هذه الحفر تبنى من دون تبطين مما يسمح بتسريب المياه العادمة. تقدر تكاليف إنشاء شبكة الصرف الصحي بحوالي 1.2 مليون دولار أمريكي.

قطاع التعليم

يهدف هذا المشروع إلى تحسين البنية التحتية لقطاع التعليم في البلدة وذلك من حيث زيادة القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي من خلال تشييد مدارس جديدة وإضافة غرف صفية للمدارس الحالية من أجل مواجهة التحديات أمام هذا القطاع والمتمثلة باكتظاظ غرف الدراسة وعدم ملاءمة المباني المدرسية. ويتألف هذا المشروع من:

- إنشاء مدرسة أساسية للبنات وذلك لأن المدرسة الموجودة حاليا "مدرسة بنات زعترة الأساسية" والتي أنشئت عام 1954 غير ملائمة إذ يوجد بها شقوق وعيوب إنشائية. ويتكون المشروع من إنشاء 15 غرفة دراسية وإدارة ومركز حاسوب ومختبر علوم منزلية ومكتبة. وتبلغ المساحة المقترحة 1,500 م^2 وتقدر تكلفة المشروع بحوالي 480,000 دولار أمريكي.
- إنشاء مدرسة أساسية بمساحة 600 م^2 و5 غرف دراسية وإدارة ومطلع درج حيث تبلغ التكلفة التقديرية حوالي 148,000 دولار أمريكي.

- إضافة غرف صفية لمدرسة بنات العامرية الأساسية للبنات وذلك من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للمدرسة والتخفيف من اكتظاظ الغرف الدراسية. ويتكون المشروع من إضافة طابق للمدرسة بمساحة 515 م^2 وتقدر التكاليف بحوالي 145,000 دولار أمريكي.
- إضافة غرف صفية لمدرسة ذكور محمد سالم الذويب الثانوية وذلك من أجل التخفيف من اكتظاظ الغرف الدراسية. ويتكون المشروع من إنشاء 6 غرف دراسية ومكتبة ومختبر حاسوب حيث تبلغ التكلفة التقديرية حوالي 140,000 دولار أمريكي.

قطاع الطرق

- إعادة تأهيل بعض الشوارع الداخلية بطول 8 كم وعرض 4 م إسفلت و6 م بيسكورس وبتكلفة تقديرية 400,000 دولار أمريكي.
- إنشاء جدران استنادية بطول 1,500 م ومعدل ارتفاع 3م حيث تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 490,000 دولار أمريكي.
- إنشاء أرصفة وأكتاف للشوارع بعرض 1 م وبطول 1,500 م حيث تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 360,000 دولار أمريكي.

قطاع المياه

يهدف هذا المشروع إلى توفير مياه شرب مأمونة للاستخدام المنزلي لكافة المواطنين في البلدة بالإضافة إلى تقليل نسبة الفاقد من المياه في الشبكة الحالية حيث يتكون المشروع من:

- إعادة تأهيل شبكة المياه بتمديد خطوط مياه بطول 4,000 م وقطر 2 إنش وذلك لزيادة فاعلية الشبكة الموجودة حاليا. تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 180,000 دولار أمريكي.
- إنشاء خزان مياه بسعة 1,500 م^3 بتكلفة تقديرية تبلغ 200,000 دولار أمريكي.

قطاع الكهرباء

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء شبكة إنارة لمنطقة راس الواد حيث تقدر تكاليف تركيب الشبكة و350 وحدة إنارة بما يقارب 150,000 دولار أمريكي.

6.2 موجز لأهم المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم

يوضح هذا الجزء أهم المؤشرات التي استخدمت في عملية التقييم بالإضافة إلى النتائج الرئيسية (جدول 12.2).

المؤشرات الديموغرافية – السكان

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم

المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		1997	2006
الموضوع: المؤشرات الديموغرافية – السكان			
عدد السكان الكلي المقدر	التجمع	4,518 نسمة	6,162 نسمة
معدل النمو السكاني	التجمع	%4.1	%3.1
نسبة الجنس	التجمع	102 ذكر لكل 100 أنثى	102 ذكر لكل 100 أنثى
نسبة السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأقل	التجمع	%46.5	%46.5
نسبة السكان في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر	التجمع	%4.7	%4.7
متوسط حجم الأسرة	التجمع	6.2 فرد لكل أسرة	6.2 فرد لكل أسرة
الكثافة السكانية (مساحة حدود البلدية)	التجمع	1,525 شخص/ كم^2	2,079 شخص/ كم^2
الكثافة السكانية (المساحة المبنية)	التجمع	---	10,498 شخص/ كم^2
معدل الخصوبة	الضفة الغربية	5.6 مولود لكل امرأة	4.2 مولود لكل امرأة
معدل المواليد الخام	الضفة الغربية	41.2 مولود لكل 1,000 شخص	33.7 مولود لكل 1,000 شخص
معدل الوفيات الخام	الضفة الغربية	5.1 أشخاص لكل 1,000 شخص	4.0 أشخاص لكل 1,000 شخص

الملاحظات والنتائج:

- يعد معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مرتفعا مقارنة مع باقي مناطق العالم، إذ يبلغ متوسط معدل النمو السكاني في العالم 1.3% وفي الدول العربية 2.7% (Population Reference Bureau, 2007) بينما وصل إلى 3.0% في الضفة الغربية. وعند مقارنة معدل النمو السكاني مع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 1,445.9 دولار (Palestinian Central Bureau of Statistics، 2007) في الضفة الغربية، نجد أن النمو الكبير في عدد السكان يؤثر سلبا على مستوى التنمية والرفاهية والتقدم في المجتمع إذ يعتبر نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي متدني مقارنة مع دول أخرى مما يجعل الإنسان الفلسطيني في حالة فقر شبه دائم وبالتالي سيترتب على ذلك ضعف في التعليم والخدمات وكل مرافق الحياة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية، 2005).

- يتميز المجتمع الفلسطيني في بلدة زعترة بأنه مجتمع شاب، حيث يلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين لهم من العمر 65 عام فأكثر فهي لا تتجاوز 5% من إجمالي السكان.

- يلاحظ أن نسبة الشريحة المجتمعية غير المنتجة والأكثر احتياجا للقطاع الخدماتي مثل التعليم والصحة (أكبر من 65 وأصغر من 15 عاما) تشكل حوالي 51% من إجمالي السكان مما يتطلب زيادة المرافق التعليمية وتسهيل إتاحة فرص التعليم وتوفير باقي الخدمات التي توفر لهم حياة مستقبلية آمنة.

- تعتبر الكثافة السكانية في بلدة زعترة مرتفعة، حيث بلغت 10,498 شخص لكل كم^2 من المساحة المبنية و2,079 شخص لكل

كم^2 من المساحة الكلية لحدود بلدية زعترة وذلك عام 2006. وبشكل عام فإن الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر مرتفعة وذلك مقارنة مع دول العالم إذ تبلغ الكثافة السكانية في الدول النامية 64 شخص لكل كم^2. ومن المتوقع أن تتزايد الكثافة السكانية بشكل ملحوظ نتيجة النمو السكاني وتناقص المساحات التي تخضع للسيطرة الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية - التعليم

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع			
المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		1997	2007/2006
الموضوع: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – التعليم			
معدل معرفة القراءة والكتابة (للسكان (10 سنوات فأكثر	التجمع	%85	%89
عدد المدارس حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة	التجمع	3 مدارس حكومية: مدرسة للذكور مدرستان للإناث	6 مدارس حكومية: مدرستان للذكور 3 مدارس للإناث مدرسة مختلطة
معدل عدد الطلاب لكل معلم	التجمع	26 طالب وطالبة لكل معلم	23 طالب وطالبة لكل معلم
الكثافة الصفية (معدل عدد الطلاب لكل صف)	التجمع	31 طالبا وطالبة لكل صف	32 طالبا وطالبة لكل صف

الملاحظات والنتائج:

- يلاحظ أنه طرأ تغير إيجابي على معدل معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد 10 سنوات فأكثر في الفترة ما بين 1997 و2006، إذ ارتفع من 85% إلى 89%. وهذا يدل على انخفاض نسبة الأمية بين الأفراد 10 سنوات فأكثر، الأمر الذي يعكس مدى وعي المواطنين حول أهمية الالتحاق بالتعليم.

- يوجد في بلدة زعترة 6 مدارس حكومية، مدرستان للذكور وثلاث مدارس للإناث ومدرسة مختلطة. بلغ معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس البلدة 23 طالبا وطالبة. أما فيما يتعلق بالكثافة الصفية، فبلغت 32 طالبا وطالبة لكل صف. يعاني طلاب بلدة زعترة من اكتظاظ غرف الدراسة وعدم ملاءمة المباني المدرسية مما يتطلب زيادة القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي في البلدة من خلال تشييد مدارس جديدة وإضافة غرف صفية للمدارس الحالية.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – القوى العاملة والمنشآت الاقتصادية

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع			
المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		1997	2006
الموضوع: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية - القوى العاملة والمنشآت الاقتصادية			
نسبة المشاركة في القوى العاملة	التجمع	36% من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر	38% من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر
نسبة العاملين من إجمالي المشاركين في القوى العاملة	التجمع	---	83% من إجمالي المشاركين في القوى العاملة (داخل القوى العاملة)
نسبة العاطلين عن العمل من إجمالي المشاركين في القوى العاملة	التجمع	---	17% من إجمالي المشاركين في القوى العاملة (داخل القوى العاملة)
معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر (لا يشمل العمل داخل إسرائيل والمستوطنات)	المحافظة	1999: 74 شيكل	79 شيكل
عدد المنشآت الاقتصادية وتوزيعها حسب النشاط الاقتصادي: - الزراعة والصيد والحراجة - أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى - الصناعة التحويلية - تجاره الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	التجمع	89 منشأة %40 %5 %7 %48	65 منشأة %11 %8 %14 %68
عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية وتوزيعهم حسب النشاط الاقتصادي: - الزراعة والصيد والحراجة - أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى - الصناعة التحويلية - تجاره الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	التجمع	99 عامل %37 %5 %10 %48	78 عامل %14 %10 %13 %63

الملاحظات والنتائج:

- ارتفعت نسبة القوى العاملة المشاركة في بلدة زعترة من 36% عام 1997 إلى 38% عام 2006 وذلك من إجمالي الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر. أما على صعيد التوزيع النسبي للمشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل، فقد توزعت القوى العاملة المشاركة في بلدة زعترة خلال عام 2006 بواقع 83% عاملين مقابل 17% عاطلين عن العمل.

- انخفض عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع العام والخاص والأهلي في بلدة زعترة من 89 منشأة عام 1997 إلى 65 منشأة عام 2006.

- احتلت تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في البلدة، حيث شكل عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط ما نسبته 68% عام 2006 و48% عام 1997.

- انخفض عدد العاملين الإجمالي في المنشآت الاقتصادية العاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية من 99 عامل وعاملة عام 1997 إلى 78 عامل وعاملة عام 2006.

- احتل نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين، فقد شكل عدد العاملين في هذا النشاط ما نسبته 63% عام 2006 و48% عام 1997.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – المساواة بين الجنسين

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع			
المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		1997	2006
الموضوع: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – المساواة بين الجنسين			
معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر (لا يشمل العمل داخل إسرائيل والمستوطنات): ذكور إناث	الضفة الغربية	---	79 شيكل 72 شيكل
نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	التجمع	7% من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر	9% من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر
نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة	التجمع	63% من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر	65% من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر
نسبة الإناث العاطلات عن العمل من بين الإناث المشاركات في القوى العاملة	التجمع	---	40% من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة (داخل القوى العاملة)
نسبة الذكور العاطلين عن العمل من بين الذكور المشاركين في القوى العاملة	التجمع	---	15% من إجمالي الذكور المشاركات في القوى العاملة (داخل القوى العاملة)
معدل معرفة القراءة والكتابة بين الذكور (10 سنوات فأكثر)	التجمع	91%	94%
معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث (10 سنوات فأكثر)	التجمع	79%	84%
نسبة الإناث (10 سنوات فأكثر) اللاتي يعرفن القراءة والكتابة إلى الذكور	التجمع	81 أنثى لكل 100 ذكر	83 أنثى لكل 100 ذكر
نسبة الإناث (10 سنوات فأكثر) اللاتي أنهين التعليم الأساسي والثانوي إلى الذكور	التجمع	78 أنثى لكل 100 ذكر	84 أنثى لكل 100 ذكر

الملاحظات والنتائج:

- يتفاوت معدل الأجر اليومي بين المستخدمين الذكور والإناث العاملين في الضفة الغربية، إذ بلغ 72 شيكل للإناث مقابل 79 شيكل للذكور. هذا على الرغم من أن القانون ينص على أن يدفع أرباب العمل أجرا متساويا مقابل العمل المتكافئ.

- تعتبر مساهمة المرأة في قوة العمل متدنية مقارنة مع الرجل، إذ بلغت نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة عام 2006 حوالي 9% مقابل 65% للرجال. ومن الملاحظ أن نسبة المشاركة من كلا الجنسين قد سجلت ارتفاعا بنسبة 2% عما كانت عليه عام 1997. ومن الجدير بالذكر أن مشاركة النساء تتركز بشكل كبير في أنشطة اقتصادية محددة وهي تجارة الجملة والتجزئة والخدمة الاجتماعية.

- تركزت أعلى نسبة للبطالة في البلدة عام 2006 بين الإناث المشاركات في القوى العاملة حيث وصلت إلى 40% مقابل 15% من بين الرجال.

- يوجد تفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بمدى معرفة القراءة والكتابة بالإضافة إلى إنهاء التعليم الأساسي والثانوي، إذ بلغت نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة 83 أنثى لكل 100 ذكر أما نسبة الإناث اللاتي أنهين التعليم الأساسي والثانوي فبلغت 84 أنثى لكل 100 ذكر وذلك عام 2006. ويعتبر هذا التفاوت ملموساً بدرجة كبيرة.

- يلاحظ أن معدل معرفة القراءة والكتابة قد ارتفع بين الذكور والإناث في الفترة ما بين 1997 و2006 مما ينعكس إيجابا على النواحي الصحية والثقافية والاجتماعية بين الإناث.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – الصحة والرعاية الصحية

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع

المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		1997	2006
الموضوع: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – الصحة والرعاية الصحية			
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة: للذكور للإناث	الضفة الغربية	70 سنة 72 سنة	72 سنة 74 سنة
نسبة السكان المتصلين بشبكة الصرف الصحي	التجمع	%0	%0
نسبة السكان المتصلين بمصدر آمن لمياه الشرب (شبكة المياه)	التجمع	%93	%100
نسبة السكان المتصلين بخدمات الرعاية الصحية الأولية	التجمع	%100	%100
عدد المستشفيات	التجمع	لا يوجد	لا يوجد
عدد الأطباء البشريين لكل 1,000 مواطن	المحافظة	2002: 1.1 طبيب لكل 1,000 مواطن	1.2 طبيب لكل 1,000 مواطن
عدد الممرضين لكل 1,000 مواطن	المحافظة	2002: 1.6 ممرض لكل 1,000 مواطن	1.7 ممرض لكل 1,000 مواطن

الملاحظات والنتائج:

- بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة، والذي يقصد به عدد السنوات التي يتوقع للمولود أن يعيشها بعد ولادته مباشرة، 72 سنة للذكور و74 سنة للإناث، حيث يعتبر هذا المؤشر جيدا مقارنة مع المناطق الأكثر نموا في العالم والتي يبلغ فيها متوسط العمر المتوقع للذكور 72 سنة وللإناث 79 سنة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).وقد يعود السبب في ذلك إلى المستوى التعليمي الجيد والذي جعل المواطن ذو دراية مناسبة بأحواله الصحية.

- لم يتم تحقيق أي تقدم على خدمة الصرف الصحي في بلدة زعترة، إذ ما زالت البلدة تفتقر إلى وجود شبكة عامة للصرف الصحي وبالتالي يتم التخلص من المياه العادمة الناتجة عن طريق الحفر الامتصاصية.

- يلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على مياه مأمونة وذلك من خلال شبكة المياه العامة لم تكن منخفضة عام 1997، إلا أنها ارتفعت لتشمل معظم سكان البلدة. فتوفير مياه شرب مأمونة للاستخدام المنزلي يعتبر من أحد الخدمات الأساسية في صحة البيئة والتي يجب أن تتوفر للمواطنين. كما أن ذلك يجنبهم الإصابة بحالات مرضية ناتجة عن حصولهم على مياه شرب من مصادر غير آمنة.

- فيما يتعلق بالكادر البشري العامل في القطاع الصحي، فإن هذه المعلومات تتوفر على مستوى المحافظة حيث بلغت نسبة الأطباء البشريين لكل 1,000 مواطن في محافظة بيت لحم في العام 2006، 1.2 طبيب (أي 833 شخص لكل طبيب)، بينما بلغت نسبة الممرضين 1.7 ممرض لكل 1,000 مواطن (أي 588 شخص لكل ممرض). وتعتبر هذه النسب متدنية جدا لأن هذا المؤشر يدل على مدى زيادة أو نقص عدد الأطباء والممرضين وبالتالي مستوى الرعاية التي من المتوقع أن يتلقاها المواطن.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – أنماط الإنتاج والاستهلاك والنقل

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع

المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة 1997	القيمة 2006
الموضوع: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – أنماط الإنتاج والاستهلاك والنقل			
اتصال الوحدات السكنية بالكهرباء: نسبة الوحدات السكنية التي تستمد الكهرباء من الشبكة العامة: نسبة الوحدات السكنية التي تعتمد على مولدات خاصة: نسبة الوحدات السكنية التي لا يوجد لديها كهرباء:	التجمع	%94 %1 %5	%100 %0 %0
معدل الاستهلاك المنزلي من الكهرباء	جنوب الضفة الغربية	---	نيسان 2006: للأسرة: 209 كيلو واط.ساعة للفرد: 38.7 كيلو واط.ساعة
نسبة الطاقة المستغلة/المستهلكة من المصادر المتجددة	المحافظة	%0	%0
المركبات المرخصة: نسبة السيارات الخاصة نسبة سيارات الأجرة نسبة الباصات العمومية	المحافظة	1998: %82 %0.3	 %72 %10 %0.6
عدد السيارات لكل 100 مواطن	المحافظة	1998: 6.3 سيارة خاصة لكل 100 مواطن 0.02 باص عمومي لكل 100 مواطن	2.5 سيارة خاصة لكل 100 مواطن 0.4 سيارة أجرة "تاكسي" لكل 100 مواطن 0.05 باص عمومي لكل 100 مواطن
	التجمع	----	0.6 سيارة أجرة "تاكسي" لكل 100 مواطن
طول شبكة الطرق	التجمع	---	30 كم
كثافة الطرق نسبة إلى عدد السكان	التجمع	---	6 كم لكل 1,000 مواطن
كثافة الطرق نسبة إلى المساحة الكلية لحدود البلدية	التجمع	---	12 كم/كم^2

الملاحظات والنتائج:

- معظم الوحدات السكنية في البلدة متصلة بشبكة الكهرباء العامة، ويعتبر هذا مؤشر جيد يدل على اتساع مجال التنمية في هذا الجانب.

- بلغ معدل استهلاك الأسرة والفرد من الكهرباء في نيسان 2006 في محافظات جنوب الضفة الغربية 209 كيلو واط.ساعة و38.7 كيلو واط.ساعة على التوالي. ويعد هذا الاستهلاك منخفضا مقارنة مع الدول المجاورة مثل الأردن والتي يصل فيها معدل استهلاك الفرد من الكهرباء إلى 87.1 كيلو واط.ساعة في الشهر.

- يعتبر مؤشر عدد السيارات لكل 100 مواطن في محافظة بيت لحم عام 2006 منخفضا وخاصة سيارات الأجرة والباصات العمومية (أي المواصلات العامة) حيث قدر عدد سيارات الأجرة والباصات العمومية لكل 100 مواطن بحوالي 0.4 سيارة أجرة و0.05 باص. مما يعكس اعتماد المواطنين في المحافظة على استخدام سيارتهم الخاصة للتنقل حيث بلغت نسبة السيارات الخاصة 72% من إجمالي عدد المركبات المرخصة. أما على مستوى البلدة، فالسكان يعتمدون بشكل أساسي على سياراتهم الخاصة للتنقل داخل البلدة بالإضافة إلى سيارات الأجرة العامة حيث يوجد في البلدة 30 سيارة وبالتالي نجد أن عدد سيارات الأجرة لكل 100 مواطن يقدر بحوالي 0.6 سيارة أجرة.

- يوجد في بلدة زعترة ما مجموعه 30 كم من الطرق والتي تحتل مساحة 344 دونم، غير أن جزءا منها يحتاج إلى إعادة تأهيل. كما وبلغت كثافة شبكة الطرق في البلدة نسبة إلى مساحة حدود البلدية 12 كم/كم^2 أما نسبة إلى عدد السكان فبلغت 6 كم لكل 1,000 مواطن.

المؤشرات البيئية – استخدام الأراضي

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع			
المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		1997	2006
الموضوع: المؤشرات البيئية – استخدام الأراضي			
استخدامات الأرض/الغطاء النباتي	التجمع	---	مساحة حدود بلدية زعترة: 2,585 دونم المناطق العمرانية الفلسطينية: 512 دونم (20%) الأراضي الزراعية: 1,016 دونم (39%) المناطق المفتوحة: 1,064 دونم (41%)
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لكل فرد	التجمع	---	0.07 دونم لكل فرد

الملاحظات والنتائج:

- استنادا إلى تحليل استخدامات الأراضي/الغطاء النباتي، تبلغ مساحة حدود بلدية زعترة 2,585 دونم، حيث شكلت مساحة المناطق العمرانية فيها ما نسبته 20% أما المناطق الزراعية فتحتل 39% من مساحة حدود البلدية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المناطق الزراعية تشمل الأراضي الصالحة للزراعة والتي تحتل مساحة 388 دونم (أي ما نسبته 38% من إجمالي الأراضي الزراعية)، والأراضي المزروعة بزراعات متنوعة والتي تحتل مساحة 264 دونم (أي 26% من إجمالي الأراضي الزراعية)، والأراضي المزروعة بأشجار والتي تحتل مساحة 364 دونم (أي 36% من إجمالي الأراضي الزراعية).

المؤشرات البيئية – المصادر المائية والمياه العادمة

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع			
المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		2003	2006
الموضوع: المؤشرات البيئية – المصادر المائية والمياه العادمة			
كمية المياه المتوفرة	المحافظة	الكمية الكلية: 7.761 مليون متر مكعب مصادر ذاتية: 2.599 مليون متر مكعب (33%) مصادر مشتراة: 5.162 مليون متر مكعب (67%)	الكمية الكلية: 8.225 مليون متر مكعب مصادر ذاتية: 2.752 مليون متر مكعب (33%) مصادر مشتراة: 5.473 مليون متر مكعب (67%)
كمية المياه المطلوبة	المحافظة	9.305 مليون متر مكعب	9.860 مليون متر مكعب
كمية العجز نسبة العجز	المحافظة	1.544 مليون متر مكعب 20%	1.635 مليون متر مكعب 17%
معدل التزويد اليومي للفرد من المياه للأغراض المنزلية	المحافظة	118 لتر	125 لتر
	التجمع	84 لتر	70 لتر
معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه للأغراض المنزلية	التجمع	68 لتر	51 لتر
نسبة الفاقد من المياه	التجمع	29%	27%
كمية المياه العادمة الناتجة يوميا	التجمع	244 متر مكعب	251 متر مكعب
إنتاج الفرد اليومي من المياه العادمة المنزلية	التجمع	54 لتر	41 لتر
نسبة المياه العادمة التي يتم تجميعها بواسطة شبكة الصرف الصحي	التجمع	0%	0%
نسبة المياه العادمة التي يتم معالجتها	التجمع	0%	0%
نسبة المياه العادمة المعالجة التي يتم إعادة استخدامها	التجمع	0%	0%
نسبة المياه العادمة الصناعية التي يتم معالجتها في الموقع	التجمع	0%	0%

الملاحظات والنتائج:

- استنادا إلى البيانات الموضحة أعلاه، نجد أن مصادر المياه الذاتية ليست كافية لسد حاجات سكان محافظة بيت لحم من المياه وذلك بسبب الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، لذلك يتم شراء كميات إضافية من المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث تشكل هذه المياه ما يقارب 67% من مجموع المياه المتوفرة والمزودة لسكان محافظة بيت لحم. وعلى الرغم من ذلك فإن المحافظة عانت من العجز في مياه الشرب حيث وصلت نسبة العجز إلى 17% عام 2006. وهنا تجدر الإشارة إلى أن سكان المحافظة يعتمدون على تجميع مياه الأمطار من أسطح منازلهم خلال فصل الشتاء لتوفير مصدر مائي يساعدهم على معالجة الشح المتزايد في المياه.

- لم يتعدى معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه للأغراض المنزلية في بلدة زعترة 51 لتر عام 2006 وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 27%. ويعتبر هذا المعدل متدني مقارنة مع الحد الأدنى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم.

- يتم تجميع المياه العادمة الناتجة في البلدة بواسطة الحفر الامتصاصية والتي تعتبر مصدر تلوث للمياه الجوفية وللمياه التي يتم تجميعها في آبار جمع المياه المنزلية وذلك لأنه لا يتم تبطينها. ومن ثم يتم التخلص من المياه العادمة إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو الأودية المجاورة (وادي التعامرة) بدون أي مراعاة للبيئة. وبالتالي نلاحظ غياب الإدارة السليمة بيئيا للمياه العادمة في البلدة.

المؤشرات البيئية – النفايات الصلبة والخطرة

جدول 12.2: المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم - تابع			
المؤشر	مستوى التفصيل الجغرافي	القيمة	
		1997	2006
الموضوع: المؤشرات البيئية – النفايات الصلبة والخطرة			
كمية النفايات الصلبة البلدية المنتجة يوميا	التجمع	3.6 طن	7.0 طن
إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة المنزلية	التجمع	0.8 كغم	1.1 كغم
نوعية النفايات الصلبة البلدية المنتجة (%)	التجمع	مواد عضوية: 59% ورق وكرتون: 15% بلاستيك:12% زجاج: 4% معادن: 4% مواد أخرى: 6%	مواد عضوية: 59% ورق وكرتون: 15% بلاستيك:12% زجاج: 4% معادن: 4 % مواد أخرى: 6%
معدل تجميع النفايات الصلبة أو نسبة السكان المنتفعين من خدمة تجميع النفايات الصلبة	التجمع	---	%100
وجود سياسات وإجراءات تهدف إلى التقليل من إنتاج النفايات	التجمع/المحافظة	لا يوجد	لا يوجد
كمية النفايات الصلبة المنزلية التي يتم التخلص منها يوميا لكل فرد	التجمع	0.8 كغم	1.1 كغم
التخلص من النفايات الصلبة البلدية: كمية النفايات الصلبة التي تجمع وتلقى في مكبات نفايات صحية كمية النفايات الصلبة التي تجمع ويتم حرقها في محارق خاصة كمية النفايات الصلبة التي تجمع ويتم معالجتها لإنتاج الدبال كمية النفايات الصلبة التي تجمع ويتم تدويرها	التجمع	لا يتم تطبيق هذه الطرق وإنما تلقى النفايات الناتجة في بلدة زعترة في مكب زعترة وهو مكب غير صحي حيث يتم التخلص منها عن طريق حرقها في الهواء الطلق.	لا يتم تطبيق هذه الطرق وإنما تلقى النفايات الناتجة في بلدة زعترة في مكب زعترة وهو مكب غير صحي حيث يتم التخلص منها عن طريق حرقها في الهواء الطلق.
معدل الإنفاق اليومي على خدمة إدارة النفايات (تجميعها ومعالجتها)	التجمع		تشكل إدارة النفايات الصلبة ما يقارب 29% من النفقات التشغيلية للبلدية. وتقدر التكاليف بحوالي 55 شيكل لكل طن أي 385 شيكل في اليوم.
تغطية تكاليف خدمة إدارة النفايات من الرسوم التي يدفعها المواطنون	التجمع	---	---

الملاحظات والنتائج:

ينتفع معظم سكان بلدة زعترة من خدمة إدارة النفايات الصلبة والتي تقتصر على جمع النفايات ونقلها إلى المكب.

- **يبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة 1.1 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان البلدة بـ 7.0 طن والتي تعادل 2,555 طن سنويا. ويتكون الجزء الأكبر من النفايات الصلبة المنتجة من المواد العضوية، يليها الورق والكرتون ومن ثم البلاستيك.**

- **تتخلص بلدية زعترة من النفايات الصلبة الناتجة في مكب زعترة وهو مكب غير صحي حيث يتم التخلص من النفايات عن طريق حرقها في الهواء الطلق.**

- **تفتقر بلدة زعترة إلى الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة وذلك لأنها ترتكز على التخلص من النفايات الناتجة دون السعي إلى إعادة استخدامها وتدويرها ومعالجتها أو معالجة جذور المشكلة من خلال العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.**

- **تشكل إدارة النفايات الصلبة 29% من مجموع النفقات التشغيلية لبلدية زعترة حيث تقدر تكاليف إدارة النفايات بحوالي 55 شيكل لكل طن.**

الجزء الثالث

الهيكلية المؤسسية للهيئات المحلية المستهدفة في مشروع بيت لحم 21

الجزء الثالث: الهيكلية المؤسسية للهيئات المحلية المستهدفة في مشروع بيت لحم 21

1.3 الهيكل الإداري للهيئات المحلية

تمثل الهيئة المحلية وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين، حيث يتشكل هيكلها الإداري من جسمين رئيسين: الأول يتمثل بمجلس الهيئة المحلية الذي يتم انتخاب رئيسه وأعضاؤه من قبل المواطنين ضمن الهيئة المحلية بطريقة حرة ومباشرة وفقا لأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني، أما الثاني فيتمثل بالدوائر التنفيذية وطاقم الموظفين حيث يمثل الجسم التنفيذي لأهداف وسياسات وخطط الهيئة المحلية (وزارة الحكم المحلي، 1997). ويعرض ملحق 3 الهيكل التنظيمي لبلدية زعترة والتي تم انتخاب مجلسها البلدي خلال عام 2005.

2.3 وظائف وصلاحيات وسلطات مجلس الهيئة المحلية

تناط بمجلس الهيئة المحلية عدة وظائف وصلاحيات وسلطات وذلك ضمن حدود منطقة الهيئة المحلية حيث تتم ممارستها مباشرة بواسطة الموظفين والمستخدمين أو من خلال متعهدين ومقاولين، كما يجوز للمجلس أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لشركات أو لأشخاص ولمدة محددة (وزارة الحكم المحلي، 1997). ويعطي التالي وصفا موجزا لهذه الوظائف والصلاحيات وذلك استنادا إلى قانون الهيئات المحلية الفلسطيني رقم (1) لسنة 1997 وهو القانون الذي يتم على أساسه الإشراف على الهيئات المحلية الفلسطينية من قبل السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي) والصادر في 1997/10/12.

1.2.3 وظائف تنفيذية

مسؤوليات التخطيط والتنظيم العمراني

تتضح مسؤوليات التخطيط الملقاة على عاتق مجلس الهيئة المحلية من خلال البندين الأول والثاني من المادة (15) من قانون الهيئات المحلية الفلسطيني كما يلي: (وزارة الحكم المحلي، 1997)

تخطيط البلدة والشوارع:

تخطيط البلدة وفتح الشوارع وإلغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعبيدها وإنشاء أرصفتها وصيانتها وتنظيفها وإنارتها وتسميتها أو ترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة وتكليف أصحابها بإقامة الأسوار حولها.

المباني ورخص البناء:

مراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وترميمها وتغيير أشكالها وتركيب المصاعد الكهربائية وإنشاء الملاجئ وإعطاء رخص لإجراء هذه الأعمال وتحديد موقع البناية وشكلها ونسبة مساحتها إلى مساحة الأرض المنوي إنشاؤها عليها وضمان توفر الشروط الصحية فيها.

كما أن الهيئة المحلية في حال ارتقائها إلى لجنة محلية للتنظيم والبناء فإنها تتولى مسؤولية التنظيم العمراني وذلك ضمن صلاحياتها المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 لسنة 1966 ونظام أحكام المدن والأبنية الفلسطيني. حيث يكون من صلاحياتها تخطيط البلدة والشوارع وتصنيف المناطق بالاستناد إلى المخطط التنظيمي المصدق للمنطقة (المخطط الهيكلي والمخطط التفصيلي). فلجنة التنظيم المحلية الممثلة بمجلس الهيئة المحلية يكون لها الدور الأكبر في مراحل إعداد وتنفيذ المشروع التنظيمي لمنطقتها وذلك لسعة درايتها في شؤون منطقتها والاحتياجات التنظيمية المطلوبة ورغبات الأهالي. كما أن هذه اللجنة تكون مسئولة عن إصدار رخص البناء وأية إنشاءات أخرى بالإضافة إلى رقابتها التنظيمية على الأبنية من حيث سلامتها الهندسية والقانونية وملاءمتها واتفاقها مع الأحكام التنظيمية الواردة في الأنظمة المعمول بها والمخطط التنظيمي للمنطقة. (وزارة الحكم المحلي، 2005)

وتعد المخططات الهيكلية وثيقة رسمية عامة متبناة من قبل السلطات المحلية كسياسة توجيهية للقرارات الفيزيائية، الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع حيث تكمن أهدافها فيما يلي:

1. وضع خطوط عريضة للمجتمعات للإجابة على كيف وأين ومتى يجب حدوث عمليات التخطيط.
2. التحضير للهيكلية اللازمة التي يتم من خلالها تقسيم الخرائط ووضع القوانين، حيث تعد هذه الخطوة هامة لأن القرارات الصادرة لاستخدامات الأراضي مبنية على خرائط التقسيم التي تحدد أية قطعة أرض قد تستخدم ولأي غرض. لهذا فإن أنظمة التقسيم التي تعتمدها البلديات تمكنها من السيطرة على حجم ونوع التطور وفي أي جهة.
3. توجيه النمو العمراني وحماية المناطق الحساسة.

4. التأمين والحفاظ على البنية التحتية والخدمات الأساسية.
5. تبني قوانين بناء وتخطيط وسياسات مناسبة.
6. التأكد من وجود نظام قانوني يتبنى مبادئ التنمية المستدامة.
7. استخدام الأراضي بطريقة أنجع نظرا لقلة الأراضي وغلاء ثمنها (زيادة نسبة البناء على قطعة الأرض) وكذلك العمل على تشجير الأراضي غير المستفاد منها عمرانيا.
8. وجود إطار لتنظيم الاستثمارات الخاصة ودعم المشاريع التي تشجع التنمية الاقتصادية فيما يتفق مع الخيارات الإستراتيجية على المستوى الوطني.
9. تبني سياسات مشاركة في اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات.
10. التعرف على الاحتياجات المجتمعية.
11. المشاركة في التخطيط للمشاريع وفي اختيار أفضل الأماكن للخدمات.

ولكن بعضا من الهيئات المحلية المستهدفة في المشروع تفتقر إلى وجود مخططات هيكلية مثل مجلس قروي بتير، أما البعض الآخر فلديها مخططات هيكلية إلا أنها بحاجة إلى تحديث حيث تم تطويرها قبل سنين طويلة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 1.3: المخططات الهيكلية الخاصة بالهيئات المحلية المستهدفة في المشروع

الهيئة المحلية	السنة التي تم فيها تطوير المخطط الهيكلي	تحديث المخطط الهيكلي
بلدية بيت لحم	1956	1973
بلدية بيت جالا	1987	لم يتم تحديثه
بلدية بيت ساحور	1954	1974 وحاليا
بلدية الخضر	1998	لم يتم تحديثه
بلدية الدوحة	1997	2005 (مسودة)
بلدية زعترة	2004	لم يتم تحديثه

المصدر: تم الحصول على المعلومات من البلديات المستهدفة.

أما فيما يتعلق بدور الهيئات المحلية في خطط التنمية، فمن الجدير بالذكر أن قانون الهيئات المحلية لم يحدد بوضوح هذا الدور، هل الخطط التنموية مركزية أم لامركزية أم مشتركة، كما ولم يحدد مصادر التمويل لذلك.

مسؤولية تزويد المواطنين بالخدمات

تقوم الهيئة المحلية بتزويد سكان المنطقة بالخدمات الضرورية عن طريق إدارة وتنظيم كل خدمة من أجل الحفاظ على استدامتها والإبقاء عليها من أجل راحة المواطن، وتتمثل هذه الخدمات بخدمة تزويد المواطن بالمياه والكهرباء حيث يتضح ذلك من خلال البنود التالية من المادة (15) من قانون الهيئات المحلية الفلسطيني: (وزارة الحكم المحلي، 1997)

المياه:

تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب أو لأية استعمالات أخرى وتعيين مواصفات لوازمها كالعدادات والمواسير وتنظيم توزيعها وتحديد أسعارها وبدل الاشتراك فيها ومنع تلويث الينابيع والأحواض والآبار.

الكهرباء:

تزويد السكان بالكهرباء وتحديد أسعار الاستهلاك وبدل الاشتراك بما لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد من الوزارة.

مسؤولية إنشاء البنية التحتية والمرافق العامة وإدارتها

تتمثل هذه المسؤولية بإنشاء بنية تحتية للمجاري بالإضافة إلى إنشاء المرافق العامة كالأسواق ومواقف مركبات النقل والحدائق العامة والملاعب والنوادي والمؤسسات الثقافية وغيرها حيث تتضح هذه المسؤولية من خلال البنود التالية من المادة (15) من قانون الهيئات المحلية الفلسطيني: (وزارة الحكم المحلي، 1997)

المجاري:

إنشاء المجاري والمراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها.

الأسواق العامة:
تنظيم الأسواق العامة وإنشاؤها وتعيين أنواع البضائع التي تباع في كل منها وحظر بيعها خارجها.

الحرف والصناعات:
تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة.

النظافة:
جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل والمحلات العامة ونقلها وإتلافها وتنظيم ذلك.

الصحة العامة والرقابة عليها

- أ - اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس.
- ب- مراقبة المساكن والمحلات الأخرى للتأكد من تصريف نفاياتها بصورة منتظمة ومن نظافة الأدوات الصحية في المحال العامة واتخاذ التدابير لإبادة البعوض والحشرات الأخرى ومكافحة الفئران والجرذان والزواحف الضارة.
- ج - إنشاء المسالخ وتنظيمها وفحص الحيوانات والدواجن المعدة للذبح واتخاذ الاحتياطات لمنع إصابتها بالأمراض وتعيين مواقع لبيعها ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها.
- د - مراقبة الخبز واللحوم والأسماك والفواكه والخضروات وغيرها من المواد الغذائية واتخاذ الإجراءات لمنع الغش فيها وإتلاف الفاسد منها وتحديد أسعارها ومكافحة الغلاء بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- ه - إنشاء مراكز للإسعاف ومصحات ومستشفيات وغير ذلك من المؤسسات الصحية ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

المحلات العامة:
تنظيم ومراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهي العامة الأخرى وتحديد مواعيد فتحها وإغلاقها واستيفاء رسوم بيع تذاكرها.

المتنزهات:
إنشاء الساحات والحدائق والمتنزهات والحمامات ومحلات السباحة في البرك والبحيرات وعلى الساحل ومراقبتها وتنظيمها.

المؤسسات الثقافية والرياضة:
إنشاء المتاحف والمكتبات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

وسائل النقل البري والبحري:
إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود الهيئة المحلية ومراقبتها ومراقبة القوارب والسفن والبواخر التي تعمل في المياه التابعة لمنطقة الهيئة المحلية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

الباعة المتجولون والبسطات والمظلات:
مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والحمالين والبسطات والمظلات.

هدم الأبنية:
هدم الأبنية التي يخشى خطر سقوطها أو المضرة أو التي تنبعث منها روائح كريهة مؤذية وذلك بعد إنذار صاحبها أو شاغلها أو المسئول عنها.

فضلات الطرق:
بيع فضلات الطرق مما أستملك للمشاريع العامة أو استغلالها.

المقابر:
إنشاء المقابر وإلغاؤها وتعيين مواقعها ومواصفاتها ونقل الموتى ودفنهم وتنظيم الجنازات والمحافظة على حرمة المقابر وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

المسؤوليات الإدارية والرقابية

تتحمل الهيئة المحلية مسؤولية إدارة الجهاز الإداري الخاص بها والذي يكون مسئولا عن جميع القطاعات والنشاطات التي تقوم بها الهيئة. فجميع الشؤون الخاصة بموظفي وعمال الهيئة المحلية تتحد بقرارات صادرة عن مجلس الهيئة المحلية من حيث التعيينات والترقيات والعقوبات وغيرها من الأمور الوظيفية، بالإضافة إلى الدور الرقابي على الموظفين للحفاظ على سلامة سير العمل.
كما أن الإدارة لا تقتصر على ما ورد سابقا، حيث تتحمل الهيئة مسؤولية الإدارة والإشراف والرقابة على جميع المرافق التابعة لها، وتنظيم الحرف والصناعات والصحة العامة والرقابة عليها، وتنظيم وإدارة عمل المحلات العامة والمتنزهات والمؤسسات الثقافية، وإدارة

وتنظيم مواقف المركبات العمومية وتنظيم عمل الباعة المتجولين والرقابة على الأبنية، وإدارة أملاك الهيئة المحلية، بالإضافة إلى إدارة الكوارث الطبيعية من حيث اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث المخاطر وتفاديها. ويتضح ذلك من خلال بنود المادة (15) من قانون الهيئات المحلية والتي تم ذكرها أعلاه.

ولكن لا بد من الإشارة إلى بعض السلبيات المتعلقة بالسياسات الإدارية داخل الهيئات المحلية، حيث تتلخص تلك بالأمور التالية: (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 ب)

1. قلة التنسيق ما بين الأقسام الداخلية في الهيئات المحلية.
2. المركزية في اتخاذ القرارات وتطبيقها.
3. عدم وضوح وقلة فاعلية إستراتيجية التقييم الداخلي المتعلقة بالمشاريع المنفذة.
4. عدم وجود متابعة للمشاريع الممولة من الدول المانحة من حيث كونها تتماشى مع السياسات والإستراتيجيات الوطنية العامة.
5. قلة أعداد المتخصصين على المستوى المحلي المعنيين بتطوير الاستراتيجيات وتطبيقها.
6. قلة الدورات المتعلقة برفع المستويات العلمية والمهنية للكوادر البشرية في هذه الهيئات وذلك بسبب قصور الميزانيات، ضغط العمل المفروض على الموظفين، وعدم توفر بنود في الميزانيات لدعم هذه الدورات.
7. عدم وجود بنود تطويرية في الميزانيات أو انخفاض الجوانب المخصصة للبرامج التطويرية وذلك بسبب الاعتماد على الدول المانحة في دعم مشاريع تنموية وبرامج تطويرية.
8. عدم فاعلية عملية انتقال المعلومات ما بين المستويين الوطني والمحلي.

2.2.3 وظائف تشريعية

استنادا إلى المادة (15) فقرة "أ" من القانون، فإنه يجوز لمجلس الهيئة المحلية إصدار الأنظمة أو اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة المحلية وتأمين مصالحها وحاجياتها. كما ويحق للمجلس وبموافقة وزير الحكم المحلي وضع أنظمة لتمكينه من القيام بأية وظيفة من الوظائف أو ممارسة أية صلاحية من الصلاحيات المذكورة سابقا وأن يضمن تلك الأنظمة أية ضرائب أو رسوم أو عوائد أو غرامات أو نفقات أو مخالفات وذلك كما هو موضح في المادة (15) فقرة "ب" من القانون.

3.2.3 وظائف مالية وقضائية

تتمثل المسؤولية المالية للهيئة المحلية في جباية الأموال الناتجة عن رسوم تقديم الخدمات ورسوم الرخص والضرائب بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى تطبيق النظام المالي المعتمد وإعداد الموازنة السنوية العامة وتقديمها للوزارة من أجل المصادقة عليها. كما ويحق لمجلس الهيئة المحلية حل قضايا خاصة فيما يتعلق بجباية الأموال وذلك حسب ما يتضح في المادة (27) من قانون الهيئات المحلية.

ومن الجدير بالذكر أن للهيئة المحلية عدة إيرادات تتكون مما يلي:

1- الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بموجب أحكام القانون
2- التبرعات والهبات والمساعدات
3- الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية

وفيما يتعلق بالإيرادات التي تجبى بواسطة السلطة التنفيذية، فهي تعتبر كأمانة للهيئات المحلية لدى وزارة المالية حيث توزع بنسبة لا تقل عن 50% على هذه الهيئات ويوزع الباقي بالنسب التي يقررها مجلس الوزراء وذلك بعد تحديد حصة كل هيئة بناءا على الاعتبارات التالية: (1) عدد السكان؛ (2) نسبة المساهمة في جلب الإيراد؛ (3) التميز بمركز ذو أهمية خاصة؛ (4) وجود مسؤوليات ليس لها طابع محلي؛ و(5) الاحتياجات الأساسية وفق الخطط التطويرية المصادق عليها من الوزارة.

وهنا تجدر الإشارة بأن الهيئات المحلية المستهدفة في المشروع تعاني من نقص في الميزانيات، الأمر الذي يؤدي لنقص بنود التطوير في ميزانياتها. كذلك فإن الميزانيات المخصصة لهذه الهيئات المحلية لا تغطي المصاريف الملقاة على عاتقها بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بجمع وتحصيل الضرائب. فبعض الهيئات المحلية أشارت إلى أنه لا يوجد توزيع عادل للمصادر المالية من قبل السلطة التنفيذية نحوها. وأن عملية جمع الضرائب تتم عن طريق وزارة المالية وليس عن طريقها ومن ثم تتم عملية التحويل للمستوى المحلي، وفي الغالب يكون هناك تأخير في عملية التحويل مما يشكل عائق على الهيئات المحلية في دفع رواتب موظفيها وتسديد التزاماتها. وهنا لابد من إيضاح الأمور التالية: (معهد الأبحاث التطبيقية، 2007 ب)

- تقوم لجنة تحصيل الأموال الأميرية والتي تتكون من مدير الشرطة، رئيس الهيئة المحلية ومدير المالية بجمع الضرائب وتراخيص المهن. دور هذه اللجنة غير فعال مما يحد من صلاحيات الهيئات المحلية وتمنعها من فرض غرامات على المواطنين مباشرة إلا عن طريق هذه اللجنة وهذا يؤدي إلى مركزية في جباية الضرائب.
- تم انتزاع ضريبة الأملاك والمحروقات من الهيئات المحلية وأصبحت تحت سيطرة وزارة المالية مباشرة، حيث يتم اقتطاع نسبة 10% من العائدات مقابل شؤون إدارية على أن يتم إرجاع المتبقي للهيئات المحلية. ولكن عملية إرجاع العائدات تأخذ شهور عديدة مما يضيف ضغوط إضافية على عمل الهيئات المحلية.
- لم يتم تغيير رسوم تراخيص المهن منذ العام 1989 وهذه تعتبر قليلة وتحتاج إلى زيادة كونها لا تغطي الرسوم التشغيلية للبلديات.
- تم تحويل ضريبة المحروقات إلى ضريبة النقل على الطرق دون الرجوع للهيئات المحلية مما يؤدي إلى المركزية في اتخاذ القرارات.

كما ويتركز توجيه دعم الدول المانحة للهيئات المحلية فيما يعرف بمشاريع الطوارئ فقط، وبالمقابل لا يوجد أي دعم لتفعيل السياسات المالية كعملية جمع الرسوم لتصبح أكثر فاعلية، حيث أن بعضا من الهيئات المحلية تقدم التسهيلات في الشهور الأولى من السنة فقط.

3.3 علاقة الهيئات المحلية بالسلطة المركزية "وزارة الحكم المحلي"

استنادا إلى المادة (2) من قانون الهيئات المحلية الفلسطيني، تقوم وزارة الحكم المحلي برسم السياسة العامة المقررة لأعمال مجالس الهيئات المحلية بالإضافة إلى الإشراف على وظائفها واختصاصاتها وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس. كما وتتولى الوزارة مسؤولية القيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في فلسطين. وتعمل الوزارة على وضع أنظمة ولوائح لازمة من أجل تنفيذ الأمور السابقة. (وزارة الحكم المحلي، 1997)

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نص واضح في قانون الهيئات المحلية فيما يخص المشاركة في أعمال التنظيم والتخطيط بين السلطة المركزية والهيئات المحلية مما يدل على المركزية في اتخاذ القرارات.

الجزء الرابع

إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة لبلدة زعترة

الجزء الرابع: إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة

1.4 منهجية التخطيط الاستراتيجي

تواجه بلدة زعترة وغيرها من مدن وقرى محافظة بيت لحم تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كثيرة قد تحول دون إنجاز أي تقدم نحو استدامة المجتمع. ونظرا لأن الكثير من هذه التحديات والمشاكل لها جذور في الأنشطة المحلية، فإن مشاركة وتعاون أفراد المجتمع مع السلطة المحلية في عملية صنع القرار المتعلقة بمستقبل المجتمع والتي تتمحور حول إعداد إستراتيجية عمل محلية للاستدامة "جدول أعمال محلي للقرن 21" ستكون عاملا أساسيا في إحداث تغييرات جذرية وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وهذا يتم من خلال ما يعرف بعملية الاستشراف المجتمعية التي تهدف إلى تمكين المجتمع المحلي عن طريق التخطيط نحو مجتمع أكثر استدامة من اليوم. ويقوم هذا التخطيط على تحليل القوى المؤثرة على المجتمع بالإضافة إلى صياغة رؤية مشتركة حول استدامة المجتمع وتحديد أهداف وغايات الاستدامة وترجمتها إلى مشاريع تنفيذية. وبالتالي فإن عملية الاستشراف المجتمعية ستزود السلطة المحلية بإستراتيجية عمل تساعدها على الدخول للمستقبل بأولويات مرتبة ومحددة زمنيا وأن تطرق باب المانحين والجهات المنفذة خاصة وأن هذه الإستراتيجية معدة بشراكة مع المجتمع المحلي، الأمر الذي يمنحها القوة والشرعية ويعزز من الشعور بالملكية والمسؤولية عند المواطن مما يقود إلى الديمومة والنفع العام.

تشكلت عملية الاستشراف المجتمعية من عدة لقاءات عقدت على مدار يومين في 1 و 2 تموز 2008 في مقر مركز النشاط الاجتماعي في بلدة زعترة وذلك بمشاركة 48 و35 شخص في اليوم الأول والثاني على التوالي. وضم الحضور رئيس بلدية زعترة وعدد من أعضاء وموظفي البلدية، مؤسسات المجتمع المدني، وأعضاء لجنة المواطنين التي تم تشكيلها خلال حملة التوعية المجتمعية التي نظمت في البلدة خلال المرحلة الثانية من المشروع (شكل1.4).

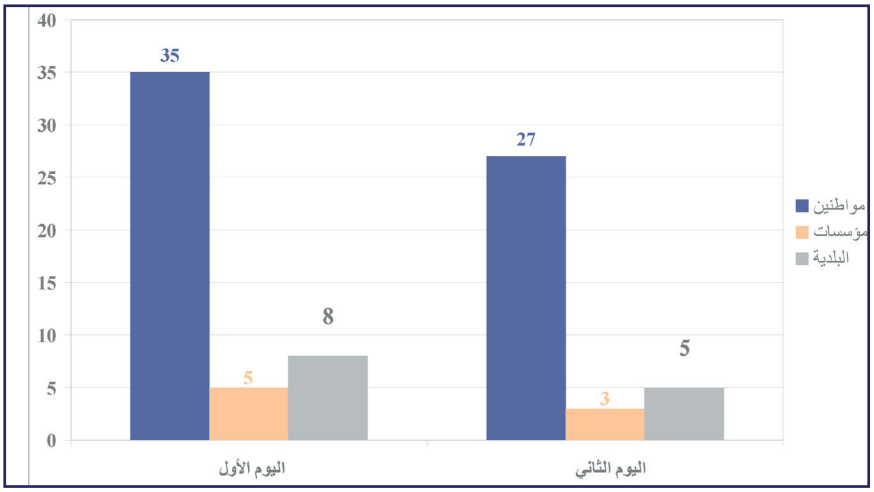

شكل 1.4: المشاركون في اللقاءات المجتمعية التي نظمت في بلدة زعترة

وتجدر الإشارة هنا أنه تم تنظيم حملة واسعة للإعلان عن اللقاءات المجتمعية المتعلقة بعملية الاستشراف وذلك للتشديد على أهمية المشاركة المجتمعية وتحفيز أعضاء المجتمع على المشاركة، حيث تنوعت وسائل الإعلان واشتملت على:

- بث تسجيل وقائع الاجتماع النصف سنوي الخامس الخاص بمشروع بيت لحم 21 الذي عقد في 9 حزيران 2008 في مقر معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) على تلفزيون بيت لحم وذلك في أواخر شهر حزيران. حيث تخلل الاجتماع عرض موجز لأهم نتائج دراسة تقييم الوضع الراهن في التجمعات المستهدفة وعرض خطوات العمل المتعلقة بعملية الاستشراف المجتمعية بالإضافة إلى الإعلان عن مواعيد اللقاءات المجتمعية وإجراء مقابلات شخصية مع ممثل عن كل من اللجنة التوجيهية ولجان المواطنين وفريق عمل المشروع.

- ملصق يبين نتائج دراسة تقييم الوضع الراهن في بلدة زعترة، آراء ممثلي المؤسسات المحلية حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة في مجتمعهم بالإضافة إلى توضيح لعملية الاستشراف المجتمعية (صورة 1.4).

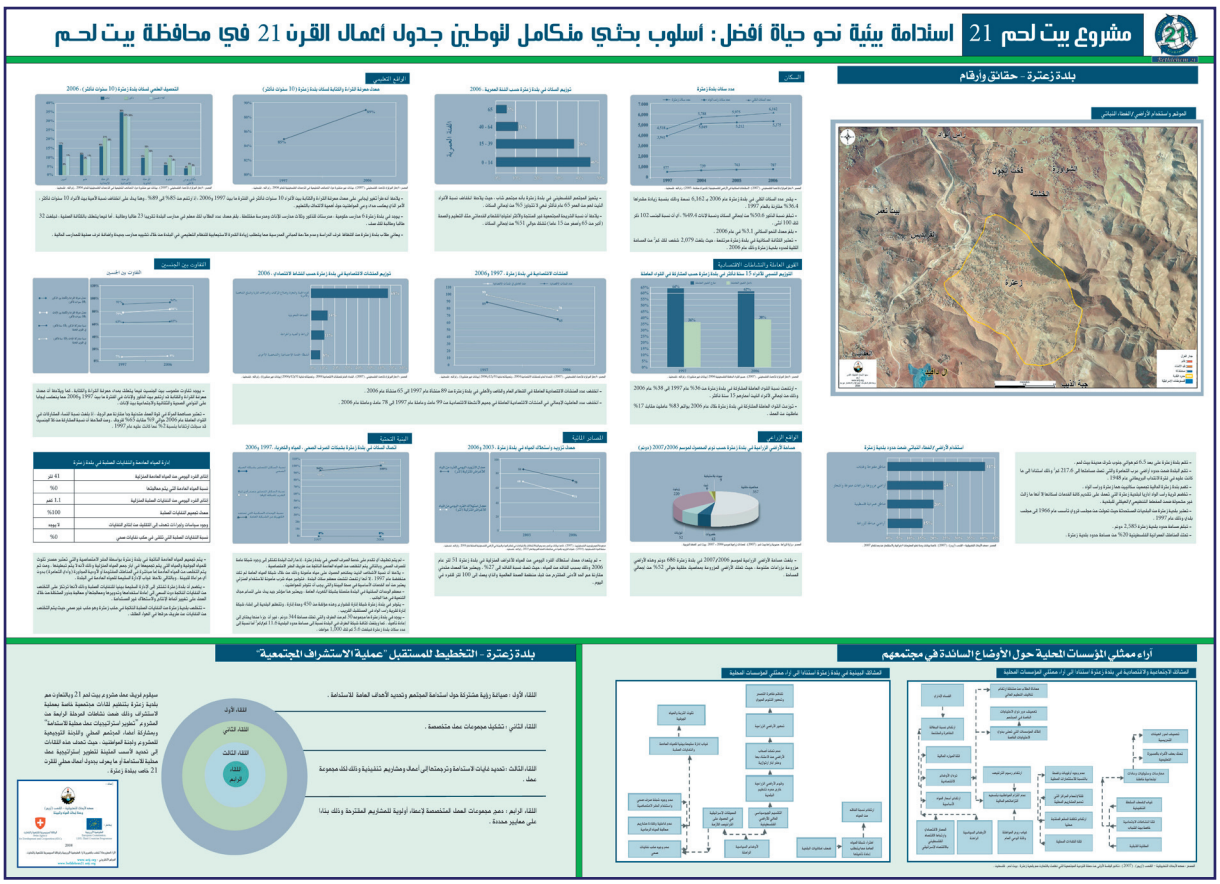

صورة 1.4: ملصق حول نتائج دراسة تقييم الوضع الراهن في بلدة زعترة وعملية الاستشراف المجتمعية

- نشرة إعلانية توضح مفهوم عملية الاستشراف المجتمعية، أهمية المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار التي تتمحور حول إعداد إستراتيجية عمل محلية للاستدامة خاصة ببلدة زعترة، مكان وزمان وجدول أعمال اللقاءات المجتمعية، الجهات المدعوة للمشاركة والجهات المنظمة للقاءات (صورة 2.4). تم توزيع هذه النشرة من قبل بلدية زعترة إلى كافة المؤسسات المحلية وعرضها في الأماكن العامة في البلدة.

صورة 2.4: نشرة إعلانية حول عملية الاستشراف المجتمعية، بلدة زعترة

- دعوة إلى مؤسسات المجتمع المدني في بلدة زعترة للمشاركة في لقاءات مجتمعية حول التخطيط نحو مجتمع أكثر استدامة من اليوم "عملية الاستشراف المجتمعية"، حيث تم نشر هذه الدعوة في صحيفة القدس وتلفزيون بيت لحم وراديو بيت لحم 2000 على مدار أسبوع بالإضافة إلى نشرها على الموقع الالكتروني الخاص بالمشروع (صورة 3.4).

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
Swiss Agency for Development and Cooperation

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)

المفوضية الأوروبية
European Commission
(LIFE-Third Countries Programme)

مشروع بيت لحم 21

دعوة إلى مؤسسات المجتمع المدني في بلدة زعترة
للمشاركة في لقاءات مجتمعية حول التخطيط نحو مجتمع أكثر استدامة من اليوم "عملية الاستشراف المجتمعية"

1 – 2 تموز 2008

تواجه بلدة زعترة وغيرها من قرى ومدن محافظة بيت لحم تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة قد تحول دون إنجاز أي تقدم نحو استدامة المجتمع. ونظرا لكوننا أعضاء في هذا المجتمع فلا بد لنا من إحداث تغييرات جذرية من خلال مشاركتنا الفاعلة في عملية صنع القرار المتعلقة بمستقبل مجتمعنا والتي تتمحور حول إعداد خطة عمل محلية للاستدامة "جدول أعمال محلي للقرن 21".

لذا يتشرف معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) وبلدية زعترة بدعوة مؤسسات المجتمع المدني في بلدة زعترة ولجنة المواطنين وأعضاء اللجنة التوجيهية لمشروع بيت لحم 21 للمشاركة في لقاءات مجتمعية خاصة بعملية الاستشراف وذلك ضمن نشاطات مشروع بيت لحم 21 "استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم"، الذي يقوم المعهد بتنفيذه بدعم من المفوضية الأوروبية (Life Third Countries Programme) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. تهدف هذه اللقاءات إلى صياغة رؤية مشتركة حول استدامة المجتمع وإلى تحديد عايات وأهداف الاستدامة وترجمتها إلى مشاريع تنفيذية.

ستعقد اللقاءات على مدار يومين في **مقر مركز النشاط الاجتماعي في بلدة زعترة** وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين 1 و 2 تموز 2008 وفي تمام الساعة العاشرة صباحا ولغاية الساعة الثانية من بعد الظهر.

مشاركتكم ستساهم بتحقيق الأهداف المرجوة من هذه اللقاءات لذا لا تترددوا في الحضور والمشاركة.

ملاحظة: للمزيد من الاستفسار وتأكيد المشاركة، يرجى الاتصال ببلدية زعترة على هاتف رقم 2775297.

1 الموقع الالكتروني لمشروع بيت لحم 21: http://bethlehem21.arij.org

صورة 3.4: نص الدعوة التي وجهت عبر وسائل الإعلام إلى مؤسسات المجتمع المدني في بلدة زعترة للمشاركة في اللقاءات المجتمعية

اعتمدت اللقاءات المجتمعية أسلوب العصف الذهني الجماعي من أجل الوصول إلى أفكار متعددة خلال فترة وجيزة وذلك من خلال توزيع المشاركين إلى مجموعات عمل تضم ما لا يزيد عن عشرة أشخاص حيث قامت كل مجموعة بدورها بتبادل ومناقشة الأفكار الفردية للخروج بعدد من المقترحات الجماعية المكتوبة. وتميزت اللقاءات بالمشاركة الفاعلة من قبل الحضور(صورة 4.4)، حيث ضمت الأربع جلسات الآتية:

1. صياغة رؤية مشتركة حول استدامة المجتمع

تضمنت الجلسة الأولى قيام المشاركين بصياغة رؤية مشتركة حول استدامة مجتمعهم، حيث أن هذه الرؤية ترسم صورة مستقبلية لبلدة زعترة كما يراها المواطنون بعد 20 سنة من اليوم، فهي تأكيد للأمور التي يرغبوا في المحافظة عليها واستحداثها داخل بلدتهم، كما أنها تعكس تطلعاتهم الأساسية لحياة أفضل وتعطي الأمل في المستقبل.

2. تحديد القوى المؤثرة

قام المشاركون خلال الجلسة الثانية بتحليل القوى الداخلية والخارجية المؤثرة على المجتمع وذلك باستخدام أداة من أدوات التخطيط الاستراتيجي والتي تعرف بتحليل SWOT. تقوم هذه الأداة على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، حيث تم تحديد نقاط القوة التي تتمتع بها بلدة زعترة، نقاط الضعف الداخلية التي تحد من تقدم البلدة، الفرص المتاحة من خارج التجمع والتي تؤثر بشكل إيجابي عليه بالإضافة إلى الأمور التي تشكل مصدر تهديد خارجي على التجمع وتعيق من مسيرته وتقدمه.

3. تحديد عناصر إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة

تضمنت الجلسة الثالثة، تحديد مواضيع عمل متخصصة وذلك لاستكمال عملية الاستشراف المجتمعية بمزيد من التفصيل، حيث قام المشاركون في كل مجموعة عمل متخصصة بتحديد إستراتيجيات محددة تتمثل بأهداف تبين كيفية التوجه لتحقيق الرؤية المشتركة للاستدامة ضمن مجال عمل معين بالإضافة إلى غايات محددة بأرقام وإطار زمني واضح وقابلة للقياس من شأنها تحقيق الأهداف المطروحة. ومن ثم قام المشاركون بترجمة تلك الأهداف والغايات إلى مشاريع تنفيذية.

4. تطوير آليات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية

قامت كل مجموعة عمل ضمن هذه الجلسة بإعطاء أولوية للمشاريع المقترحة بناءا على معايير تقييم محددة، ومن ثم قام المشاركون بتطوير آلية لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية العالية والتي شملت النشاطات الرئيسية، النتائج المتوقعة، الأدوار والمسؤوليات لكافة الأطراف ذات العلاقة (السلطات الوطنية/البلدية/مؤسسات المجتمع المدني/المولون)، الموارد البشرية المطلوبة بالإضافة إلى المعيقات التي قد تشكل عائق أمام تنفيذ المشروع.

صورة 4.4: اللقاءات المتعلقة بعملية الاستشراف المجتمعية الخاصة ببلدة زعترة

2.4 المجتمع والقوى المؤثرة

أوضحت نتائج تحليل الوضع الداخلي لبلدة زعترة أن هناك مجموعة من نقاط القوة التي تمتاز بها البلدة والتي يمكن تفعيلها على النحو الذي يسعى إلى تطوير البلدة وتوجيهها نحو الاستدامة، كما وأظهرت النتائج نقاط الضعف التي قد تؤثر سلبا على هذا التوجه في حال لم يتم التعامل معها ومعالجتها. يوضح جدول1.4 نتائج التحليل استنادا إلى معطيات المشاركين في اللقاءات المجتمعية التي عقدت في البلدة.

جدول 1.4: نتائج تحليل الوضع الداخلي لبلدة زعترة	
نقاط القوة	
1.	أول تجمع في منطقة الريف الشرقي يتشكل فيه مجلس قروي وذلك عام 1966 ومن ثم يتحول إلى مجلس بلدي عام 1997.
2.	يدير البلدة مجلس بلدي متميز برئيسه وأعضائه الأكفاء.
3.	موقع جغرافي مميز إذ أنها تتوسط منطقة الريف الشرقي في محافظة بيت لحم.
4.	وجود مناطق مفتوحة واسعة.
5.	تماسك وترابط أسري واجتماعي قوي "تكافل اجتماعي".
6.	تمسك أفراد المجتمع بالتقاليد والعادات الحسنة.
7.	مساواة بين الجنسين.
8.	تمثل مركز التعليم في منطقة الريف الشرقي حيث أقيمت فيها أول مدرسة.
9.	التحصيل العلمي الثانوي والجامعي مرتفع بين الجنسين.
10.	تنوع الكفاءات بين الأشخاص الذين أنهوا تعليمهم الجامعي.
11.	وجود المركز الصحي، كما أنها أول تجمع في الريف الشرقي يقام فيه عيادة صحية.
12.	الخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين جيدة وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة.
13.	بنية تحتية جيدة تتمثل بما يلي: ▪ شبكة مياه عامة أنشئت عام 1972. ▪ شبكة هاتف أنشئت عام 1950. ▪ شبكة إنارة لكافة شوارع البلدة. ▪ شبكة طرق جيدة ومترابطة.
14.	بناء منظم وتوزيع سكاني مناسب.
15.	بلدة نظيفة نتيجة سلوك المواطنين الجيد وعمل البلدية المتواصل.
16.	بيئة نقية خالية من التلوث.
17.	وجود الموارد الطبيعية بما فيها المياه الجوفية.
18.	وجود أماكن أثرية تاريخية ودينية.
19.	كثرة النشاطات المجتمعية مقارنة بالتجمعات المجاورة.
20.	مجتمع يعتمد على الثروة الحيوانية.
نقاط الضعف	
1.	انتشار البطالة والفقر بين المواطنين وقلة فرص العمل.
2.	انتشار ظاهرة الزواج المبكر وزواج الأقارب.
3.	العصبية القبلية.
4.	عدم توفر مناطق ترفيهية.
5.	هجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج.
6.	ضعف روح المبادرة بين المواطنين وعدم دعم وتشجيع المشاريع المحلية التي تنفذ في البلدة.
7.	ضعف المؤسسات المحلية ووجود فجوة بينها وبين المواطن.
8.	عدم التزام المواطنين بتسديد التزاماتهم المالية للبلدية.
9.	ضعف البنية التحتية لقطاع التعليم من حيث اكتظاظ الصفوف الدراسية وعدم ملاءمة المباني المدرسية.
10.	نقص خدمات الرعاية الصحية.
11.	قلة وسائل النقل داخل البلدة.
12.	طبوغرافية الموقع.
13.	الملكية الخاصة للأراضي.
14.	تفتت الحيازة/الملكية الزراعية بسبب نظام توريث الأراضي.
15.	استخدام الطرق التقليدية في الزراعة.
16.	عدم وجود شبكة صرف صحي واستخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة مما يتسبب بتلويث مياه آبار الجمع والمياه الجوفية.

في ظل المتغيرات الراهنة أظهرت نتائج تحليل الوضع الخارجي أن بلدة زعترة أمامها العديد من الفرص المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير البلدة وتحقيق غاياتها وأهدافها الإستراتيجية، كما أن هناك مجموعة من التهديدات المحتملة والتي يتحتم التعامل معها وأخذ الإجراءات المناسبة في سبيل المضي قدما نحو مجتمع أكثر استدامة من اليوم. يبين جدول 2.4 نتائج التحليل الخارجي استنادا إلى آراء المشاركين.

جدول 2.4: نتائج تحليل الوضع الخارجي المتعلق ببلدة زعترة	
الفرص	
.1	مساهمة القطاع الأهلي والمتمثلة بالمشاريع البحثية والتطبيقية التي تستهدف البلدة.
.2	الاستفادة من المنح الخارجية المقدمة من الدول المانحة.
.3	دعم المغتربين من أهل البلدة ماديا ومعنويا.
.4	وجود أماكن تاريخية وأثرية مثل جبل الفريديس.
.5	وجود قيادة سياسية توفر الأمان.
التهديدات	
.1	طبيعة المناخ الذي يسود المنطقة وقلة هطول الأمطار.
.2	سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية والمصادر المائية مما يحد من استغلالها.
.3	ممارسات واعتداءات المستوطنين الإسرائيليين.
.4	التقسيمات الجيوسياسية واعتبار منطقة البرية محمية طبيعية لا يسمح فيها الرعي إلا في مواسم معينة.
.5	قلة الدعم الخارجي من الدول المانحة لأسباب سياسية.
.6	قلة المشاريع المخصصة للبلدة من قبل وزارة الحكم المحلي وذلك خلال الأعوام السابقة.

3.4 عناصر إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة

أفضت عملية الاستشراف المجتمعية إلى رؤية مشتركة حول استدامة بلدة زعترة والتي هي بمثابة هوية مستقبلية للبلدة بعد 20 سنة، حيث أن هذه الرؤية هي الحلم والأمل الذي يرجوه المواطنون لحياة أفضل من اليوم. بلور المشاركون رؤيتهم كما يلي:

نحن أهالي بلدة زعترة نأمل أن تكون بلدتنا عام 2028 .....

"بلدة نظيفة واسعة خضراء، مكتفية ذاتيا، متميزة في التعليم، قابلة للتطوير مع الحفاظ على الموروث الاجتماعي والديني والثقافي والعادات الحسنة، خالية من الفقر والأمية والبطالة، وتتحقق فيها العدالة والمساواة في ظل دولة فلسطينية حرة ذات سيادة."

كما وتم تحديد إستراتيجيات عمل محلية تتمثل بسلسلة مختارة من الأهداف والغايات المحددة بالأرقام والأطر الزمنية الواضحة والتي تأتي ضمن حدود الرؤية، حيث تم تبنيها بالتوافق بين ممثلي السلطة المحلية "بلدية زعترة" والمجتمع المحلي. فهذه الأهداف والغايات بمثابة ترجمة للرؤية بصورة أكثر تفصيلا لأنها تحدد المسار المنوي إتباعه ولكن ضمن فترة زمنية لا تتجاوز العشر سنوات. ومن أجل تحقيق أهداف وغايات الاستدامة على أرض الواقع، قام المشاركون بترجمتها إلى مجموعة إجراءات ومشاريع تنفيذية تتطلب تظافر الجهود بين المؤسسات الوطنية والأهلية وبلدية زعترة والمجتمع المحلي أيضا سعيا إلى تطبيقها. وكانت أهداف وغايات الاستدامة والمشاريع المطلوبة التي تم الاتفاق عليها واعتمادها على النحو الآتي كما هو موضح في جدول 3.4.

وبالتالي يتبين أن إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة الخاصة ببلدة زعترة تشتمل على خمسة أهداف تنموية مترابطة ومعززة بعضها بعضا حيث أنها تشكل خارطة الطريق تجاه توجيه المجتمع نحو الاستدامة. ويرتبط كل هدف من هذه الأهداف بمجموعة من الغايات والمشاريع التي تتفاوت في أولويتها استنادا إلى آراء المشاركين الذين قاموا بتحديد الأولويات بناءا على معايير تقييم محددة هي القبول العام، خلق فرص عمل، تحسين نوعية الحياة، الإنتاجية الاقتصادية، ووجود آثار بيئية وصحية سلبية. فكانت أولويات المشاريع وفق الترتيب الذي يظهر في جدول 3.4.

جدول 3.4: عناصر إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة الخاصة ببلدة زعترة، 2009 – 2019

الهدف الأول: تحقيق نمو اقتصادي محلي واكتفاء ذاتي مستدام

أهداف وغايات الاستدامة	الإجراءات والمشاريع المطلوبة حسب الأولوية
الغاية 1: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن 15 شيكل في اليوم إلى النصف بين عامي 2009 و2019	1 ▪ إنشاء مصنع معلبات نباتية. ▪ إنشاء مشغل أعمال خياطة ونسيج.
الغاية 2: خلق فرص عمل لائقة ومنتجة للسكان وخاصة لفئة الشباب	2 ▪ تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة تسعى إلى تحسين الأمن الغذائي المنزلي والمجتمعي مثل إنشاء بيوت بلاستيكية، حدائق منزلية، آبار جمع مياه الأمطار وإقامة مزارع أغنام وأبقار ودواجن. ▪ إنشاء مصنع أعلاف.
الغاية 3: إنصاف المنتجات الزراعية المحلية	3 ▪ إنشاء مصنع ألبان. 4 ▪ شق طرق زراعية لتمكين المزارعين من الاعتناء بأراضيهم واستصلاحها. ▪ إيجاد آلية مناسبة لتسويق المنتجات المحلية بحيث يحصل المنتجين المحليين على أسعار منصفة وعادلة لمنتجاتهم. ▪ توفير كوادر مؤهلة ومدربة لتنفيذ المشاريع السابقة عن طريق تنظيم دورات تدريبية.

الهدف الثاني: النهوض بالعملية التعليمية

الهدف الثالث: تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية للسكان

الهدف الرابع: تحسين الخدمات والأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية التي تستهدف الأطفال والشباب

أهداف وغايات الاستدامة	الإجراءات والمشاريع المطلوبة حسب الأولوية
الغاية 4: استحداث التعليم المهني الزراعي والصناعي والتجاري- بين عامي 2009 و2013	1 ▪ إنشاء مدرسة مهنية. ▪ تطوير المركز الصحي القائم وإضافة قسم طوارئ على مدار الساعة.
الغاية 5: تحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية بين عامي 2009 و2011	2 ▪ بناء مدرستين أساسيتين. ▪ إضافة غرف صفية في المدارس القائمة.
الغاية 6: تحسين القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي بين عامي 2009 و2012	3 ▪ بناء حديقة عامة. ▪ بناء مجمع رياضي. ▪ بناء مكتبة عامة. ▪ إنشاء حضانة للأطفال.
الغاية 7: إيجاد منشآت ترفيهية ورياضية وثقافية بحلول عام 2019	
الغاية 8: تحسين جودة التعليم الأساسي	4 ▪ تنمية الموارد البشرية في نظام التعليم من خلال تحسين برامج تدريب وتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثنائها. ▪ تقديم حوافز للطلاب وإعداد برامج توعية تربوية تستهدف الأهالي.

الهدف الخامس: حماية البيئة من التلوث وتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية

أهداف وغايات الاستدامة	الإجراءات والمشاريع المطلوبة حسب الأولوية
الغاية 9: تطبيق سبل الإدارة السليمة بيئيا للمياه العادمة بحلول عام 2013	1 ▪ إنشاء مشروع صرف صحي متكامل يشمل تجميع المياه العادمة بواسطة شبكة عامة ومعالجتها وإعادة استخدام المياه المعالجة في مجال الزراعة.
الغاية 10: تقليل استخدام مياه الشرب للأغراض الزراعية بحلول عام 2010	2 ▪ إنشاء مشاريع الحصاد المائي: أ- تجميع مياه الأمطار الجارية في وادي الوعر عن طريق إنشاء سد. ب- حفر آبار منزلية لجمع مياه الأمطار. ▪ تعزيز ورفع مستوى الوعي بين السكان حول الاستخدام الأمثل للمياه من أجل ترشيد استهلاك المياه في المنزل.
الغاية 11: وقف تدهور الأراضي وانخفاض إنتاجيتها	3 ▪ منع الرعي الجائر والعمل على حماية المناطق الرعوية الأكثر تأثرا بالرعي الجائر وانجراف التربة عن طريق إعلانها منطقة محمية وتنظيم عملية الرعي فيها بالإضافة إلى إعادة تأهيلها.
الغاية 12: الحفاظ على النباتات الطبيعية/ البرية المتوطنة	▪ زراعة أشجار حرجية.
الغاية 13: خفض كمية النفايات الصلبة الناتجة عند المصدر والتي يتم إلقائها في الحاويات العامة ونقلها إلى مكب النفايات بمعدل الربع، بين عامي 2009 و2013	4 ▪ فصل النفايات الصلبة العضوية المنزلية ومعالجتها عند المصدر وإعادة استخدامها كدبال عن طريق تركيب وحدات إنتاج الدبال المنزلية أو بواسطة الطرق التقليدية. ▪ الاقتصاد في استخدام الأكياس البلاستيكية واستبدالها بأكياس من الورق و/أو القماش.
الغاية 14: إغلاق مكب زعترة الحالي بحلول عام 2011	
الغاية 15: تعزيز روح المواطنة ورفع مستوى الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع بحلول عام 2010	5 ▪ تنظيم حملات توعية مجتمعية مع التركيز على ربات البيوت وطلاب المدارس.

4.4 وصف موجز للمشاريع ذات الأولوية

قام المشاركون بتطوير آلية لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية العالية وفق نموذج التخطيط التنفيذي الذي يظهر أدناه (جدول 4.4)، حيث تتمثل هذه المشاريع بما يلي:

- إنشاء مصنع معلبات نباتية.
- إنشاء مشغل أعمال خياطة ونسيج.
- إنشاء مدرسة مهنية.
- تطوير المركز الصحي القائم وإضافة قسم طوارئ على مدار الساعة.
- إنشاء مشروع صرف صحي متكامل يشمل تجميع المياه العادمة بواسطة شبكة عامة ومعالجتها وإعادة استخدام المياه المعالجة في مجال الزراعة.

جدول 4.4: آليات تنفيذ المشاريع ذات الأولوية العالية	
اسم المشروع: مشروع صرف صحي متكامل (تجميع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدام المياه المعالجة في مجال الزراعة)	
النشاطات الرئيسية:	▪ إعداد كافة الدراسات اللازمة لتحديد جدوى تمديد شبكة صرف صحي لتجميع المياه العادمة في البلدة وجدوى معالجة هذه المياه وبالتالي اعتماد الخيار الأنسب لإدارة فاعلة للمياه العادمة. ▪ تنظيم لقاءات مع المجتمع المحلي لإطلاع المواطنين على نتائج الدراسات. ▪ إعداد المخططات الهندسية المطلوبة واستصدار كافة التراخيص. ▪ البحث عن تمويل لتنفيذ المشروع. ▪ طرح العطاءات وبدء التنفيذ والمتابعة. ▪ تحديد المزارعين الذين سيستخدمون المياه العادمة المعالجة لري أراضيهم الزراعية ومساعدتهم على تنفيذ ذلك.
النتائج المتوقعة:	▪ التخلص من الحفر الامتصاصية وحماية المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في آبار الجمع من التلوث نتيجة الاختلاط بالمياه العادمة. ▪ المساهمة في إيجاد بيئة نظيفة والتقليل من المخاطر الصحية. ▪ استخدام المياه العادمة المعالجة كمصدر بديل لمياه الشرب المستخدمة للأغراض الزراعية. ▪ خلق فرص عمل من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي.
الأدوار والمسؤوليات: **البلدية**	▪ إعداد الدراسات واستصدار التراخيص وتقديم العطاءات. ▪ إشراك المجتمع المحلي في مختلف مراحل المشروع. ▪ المتابعة مع الجهات المانحة لتوفير الدعم المالي المطلوب. ▪ الإشراف والمتابعة وتذليل العقبات التي تواجه التنفيذ.
مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات غير الحكومية	▪ المساهمة في تسهيل عملية تنفيذ المشروع. ▪ المشاركة في عملية صنع القرار وتنظيم اللقاءات مع المجتمع المحلي. ▪ التعاون مع البلدية لإيجاد تمويل للمشروع.
الممولين	▪ توفير الدعم المالي المطلوب لإعداد الدراسات والمخططات وتنفيذ المشروع على أرض الواقع. الممولين المحتملين: الاتحاد الأوروبي والتعاون الألماني (KfW). (بلدية زعترة، 2008)
الموارد البشرية:	▪ الاعتماد على الكوادر/الكفاءات البشرية المحلية في تنفيذ المشروع وبشكل خاص القوى العاملة المحلية. ▪ متعهدون ذو خبرة في هذا المجال.
التكلفة التقديرية:	▪ تقدر تكاليف إنشاء شبكة الصرف الصحي فقط بما يقارب 1.2 مليون دولار أمريكي. (بلدية زعترة، 2008)
المعيقات:	▪ طبوغرافية الموقع وعدم جدوى تمديد شبكة صرف صحي في البلدة. ▪ ظهور خلافات بين المواطنين عند تمديد الخطوط الفرعية لشبكة الصرف الصحي. ▪ عدم إمكانية توفير قطعة أرض مناسبة لمحطة معالجة المياه العادمة واستصدار التراخيص اللازمة لذلك. ▪ عدم توفير تمويل مالي للمشروع.

اسم المشروع: إنشاء مدرسة مهنية		
النشاطات الرئيسية:	▪	توفير قطعة أرض مناسبة. (متوفرة) ▪ إعداد المخططات الهندسية المطلوبة. ▪ المتابعة مع وزارة التربية والتعليم العالي وغيرها من الجهات الوطنية ذات الصلة لاستصدار التراخيص المطلوبة. ▪ البحث عن تمويل لتنفيذ المشروع. ▪ طرح العطاءات وبدء التنفيذ والمتابعة.
النتائج المتوقعة:	▪	رفع مستوى التعليم المهني للطلاب المعنيين من أهل البلدة والقرى المجاورة. ▪ إيجاد كفاءات بشرية مهنية متخصصة. ▪ توفير فرص عمل.
الأدوار والمسؤوليات: البلدية	▪	استصدار التراخيص وطرح العطاءات. ▪ الاتصال مع الجهات المانحة لتوفير الدعم المالي المطلوب. ▪ المتابعة والرقابة.
مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات غير الحكومية	▪	التعاون مع البلدية لإيجاد تمويل للمشروع. ▪ المساهمة في تفعيل دور المدرسة والتشبيك مع المؤسسات الأخرى للاستمرار في تطويره.
المولين	▪	توفير الدعم المالي المطلوب لتنفيذ المشروع على أرض الواقع. ▪ المولين المحتملين: أهل البلدة عن طريق التبرع بقطعة أرض لإنشاء المدرسة، الهيئة العمانية للأعمال الخيرية وغيرها من الجهات المانحة. (بلدية زعترة، 2008)
الموارد البشرية:	▪	الاعتماد على الكوادر الفنية والمهنية المحلية.
التكلفة التقديرية:	▪	700 ألف دولار أمريكي.(بلدية زعترة، 2008)
المعيقات:	▪	عدم توفير تمويل مالي للمشروع.
اسم المشروع: تطوير المركز الصحي القائم		
النشاطات الرئيسية:	▪	إعداد الدراسة والخطة التطويرية للمركز الصحي القائم. ▪ إعداد المخططات الهندسية وتحديد الأجهزة والمعدات المطلوبة. ▪ الحصول على موافقة وزارة الصحة وغيرها من الجهات الوطنية ذات الصلة واستصدار التراخيص المطلوبة. ▪ البحث عن تمويل لتنفيذ المشروع. ▪ طرح العطاءات وبدء التنفيذ.
النتائج المتوقعة:	▪	تحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية للمواطنين وتوفرها على مدار الساعة. ▪ تقليل العبء على المواطن.
الأدوار والمسؤوليات: البلدية	▪	التنسيق مع وزارة الصحة واستصدار التراخيص. ▪ طرح العطاءات. ▪ البحث عن تمويل للمشروع. ▪ المتابعة.
مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات غير الحكومية	▪	التعاون مع البلدية لإيجاد تمويل للمشروع.
المولين	▪	توفير الدعم المالي المطلوب لتنفيذ المشروع. ▪ المولين المحتملين: الهيئة العمانية للأعمال الخيرية وغيرها من الجهات المانحة. (بلدية زعترة، 2008)
الموارد البشرية:	▪	الاعتماد على الكفاءات البشرية المحلية في تنفيذ المشروع وبشكل خاص القوى العاملة المحلية.
التكلفة التقديرية:	▪	80 ألف دولار أمريكي. (بلدية زعترة، 2008)
المعيقات:	▪	عدم توفير دعم مالي للمشروع.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي محلي، خاصة تلك التي تشمل إنشاء مصنع معلبات نباتية ومصنع ألبان ومصنع أعلاف، فقد اتفق المشاركون على إعداد دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية لتحديد المشاريع المجدية للتطبيق حيث أن ذلك مرتبط بكميات المنتجات الزراعية وجودتها وآلية تسويقها قبل إعداد مخطط تنفيذي خاص بكل مشروع. وطالب المشاركون البلدية بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المتخصصة ذات الصلة للبدء بإعداد هذه الدراسة.

كما وطالب المشاركون أعضاء لجنة المواطنين التي تم تشكيلها خلال حملة التوعية المجتمعية التي نظمت في بلدة زعترة ضمن نشاطات المرحلة الثانية من المشروع بمتابعة تنفيذ المشاريع المطلوبة ومساندة بلدية زعترة وتقديم الدعم الفني أينما أمكن (جدول 5.4).

جدول 5.4: أعضاء لجنة المواطنين المنتخبة في بلدة زعترة

	عضو اللجنة	اسم المؤسسة
1	إبراهيم أبو أعمر	جمعية الثروة الحيوانية
2	أحمد خليل أبو ربدة	مواطن (مختار البلدة)
3	محمد علي أبو عامرية	مدرسة ذكور عباد الرحمن الأساسية
4	مريم محمد أبو ربدة	نادي نسوي زعترة
5	منال أبو عيدة	مركز النشاط الاجتماعي
6	هدى نايف ذويب	مركز نسوي زعترة

الملحق الأول: نص كلمة دولة رئيس الوزراء في افتتاح مؤتمر "التنمية المحلية المستدامة في محافظة بيت لحم"

السيدات والسادة..
الأخوات والأخوة جميعاً مع حفظ الألقاب..

إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم في افتتاح مؤتمر التنمية المحلية المستدامة في محافظة بيت لحم، الذي يقام ضمن فعاليات "مشروع بيت لحم 21" كمبادرة فلسطينية رائدة للاستجابة لجدول أعمال القرن الواحد والعشرين، والمنبثق عن أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "مؤتمر الأرض" الذي عقد في البرازيل عام 1992.

في الأمس القريب احتضنت بيت لحم مؤتمر فلسطين للاستثمار، الذي نجح في طرح فرص الاستثمار المتوفرة في الأراضي الفلسطينية على مؤسسات استثمارية ومستثمرين عرب وأجانب. وبالفعل، فقد أعلن العديد من هؤلاء المستثمرين عن اتفاقيات مع مستثمرين فلسطينيين لتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية، في مجالات الإسكان وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى قطاعي التأمين والصناعات الغذائية. وها هي اليوم محافظة بيت لحم تحتضن مؤتمر التنمية المحلية المستدامة، الذي يسعى بدوره إلى عرض جدول أعمال التنمية للسلطات المحلية في المحافظة، محققة بذلك تكاملاً في عملية التنمية، حيث أن الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني تشكلان قاعدة التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني، وفق الخصوصية الفلسطينية والتي تقوم أساساً على مفهوم للتنمية يرمي لاستنهاض طاقات الشعب وقدرته على الصمود، وربط مهمات البناء والتنمية مع مهمات العمل لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، كما تضمنتها مبادرة السلام الفلسطينية لعام 1988.

وإذا كان من الصحيح بأنه لا يمكن تجريد أي بحث جدي في موضوع التنمية المستدامة من البعد السياسي، من حيث الواقع والطموح، بشكل عام، فإن هذا المفهوم في الواقع الفلسطيني يكتسب أهمية استثنائية ومضموناً خاصاً لاستنهاض طاقات شعبنا، واستثمار مقدراته بطريقة تستجيب لاحتياجاته وتعزيز قدرته على الصمود وحماية أرضه، لاسيّما في ظل واقع الاحتلال وتصعيد الاستيطان وآثارهما المدمرة على صعيد التنمية والبيئة معاً.

السيدات والسادة:
يأتي هذا المشروع ليشكل مفهوماً جديداً لملكية التنمية في فلسطين. فمن مفهوم التنمية المستحيلة الذي ساد الحقبة الأولى من الاحتلال الإسرائيلي الذي سعى وبشكل ممنهج إلى تطويع الشعب الفلسطيني، والسيطرة على كل مقدرات التنمية الفلسطينية من مؤسسات الصحة والتعليم والبنية التحية والسلطات المحلية، إلى مفهوم التنمية بهدف الصمود الذي صاحب عقد الثمانينات، ومروراً بمبادرات السلطة الوطنية وخططها المتعاقبة من أجل التنمية، يأتي مشروع بيت لحم "21"، وبانسجام تام مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام الثلاث (2008-2010)، التي أقرتها الحكومة في نهاية العام الماضي، بمفهوم التنمية المستدامة التي تحقق حاجات وغايات اليوم دون المساس بمقدرات المستقبل.

إن السلطة الوطنية ترى في هذا الجهد وغيره من ورش العمل والمؤتمرات المحلية عنصراً هاماً لتطوير مسيرة التنمية وتعميقها، من حيث المضمون والمفهوم، بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني من خلال ربط عملية التنمية وبناء المؤسسات القوية والفاعلة والقادرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، مع عملية التحرر والخلاص من الاحتلال. ومن هذا المنطلق فإن السلطة الوطنية تحرص على تمكين هيئات الحكم المحلي للقيام بدورها باقتدار وكفاءة في تأمين الخدمات الأساسية للمواطن وتطوير نوعيتها، وبما يعزز قدرة شعبنا على الصمود والثبات على أرضه.

نعم إن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يعني بالنسبة لنا في المرحلة الراهنة تنمية القدرة على الصمود وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع بالرغم من الاحتلال وممارساته، لتكون رافعة أساسية لضمان الخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال، وبالتالي للتمكن من السيطرة الكاملة على مواردنا ومقدراتنا .وفي إطار هذه الرؤية وضعت الحكومة خطة عمل إستراتيجية للأعوام الثلاث (2008-2010) في كافة المجالات بما فيها قطاع الحكم المحلي. إن هذه الخطة تشمل مساعدة هيئات الحكم المحلي على ربط خططها بالخطة الوطنية، وتشجيع توحيد الهيئات المتقاربة، وإقامة مجالس الخدمات المشتركة، وكذلك المشاريع المشتركة، بما يجعل العمل جماعياً، وفي إطار مؤسسي للمشاركة يضمن توزيع الخدمات بطريقة عادلة على التجمعات السكانية.

إن وزارة الحكم المحلي، وبالتعاون مع عدد من هيئات الحكم المحلي وصندوق البلديات ووزارة التخطيط والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، بصدد الانتهاء من بلورة مفهوم عام حول التخطيط الاستراتيجي التنموي للهيئات المحلية، بحيث تكون هنالك مرجعية موحدة للمشاركة وتمكين المجتمع المحلي من الإسهام في عملية التنمية.

إننا بحاجة إلى خطط مبنية على أسس علمية وعملية تقوم على التفاعل والمشاركة بين أطراف العلاقة في قطاع هيئات الحكم المحلي، تمتاز بالشمولية، وتعمل على رفع الكفاءة لدى القطاع العام، وتعزز مفهوم الإدارة الرشيدة، وتحسن مستوى الخدمات العامة ، في إطار من التوازن بين مختلف المحافظات.

إن الاستفادة من الخطط التي تم انجازها أو تلك التي يجري العمل على إعدادها من قبل الهيئات المحلية، كمشروع التخطيط الاستراتيجي لبلديات محافظة جنين ومشروع ميتروبوليتان " رام الله – البيرة – بيتونيا "، ستجد من الحكومة كل الدعم والتشجيع، وذلك من منطلق حرص السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير الدعم لهيئات الحكم المحلي على مختلف المستويات القانونية والمالية والإدراية، وتوفير الاحتياجات الضرورية لتمكينها من القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها.

السيدات والسادة:
الأخوات والأخوة:
إن رؤيتنا لذلك كله، وفي إطار التداخل بين عمليتي البناء والتحرر الوطني تتمثل وكما أسلفت في تعزيز وتنمية القدرة على الصمود، ودعم المواطنين في مبادراتهم المختلفة عبر المجالس المحلية وغيرها من المؤسسات من أجل مواجهة مخططات الاستيطان والجدار وحماية أرضهم من ناحية، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة ومستوى لائق من الخدمات من ناحية أخرى. إن ما تقوم به الحكومة من إقرار وتنفيذ مئات المشاريع التنموية في المناطق الريفية والمهمشة والمهددة من خطر المصادرة والاستيطان والجدار، بما فيها منطقة الأغوار، يأتي في سياق توفير الاحتياجات الأساسية في مجالي البنية التحتية والخدمات، وبما يمكن من إعطاء مضمون عملي ملموس لمفهوم تعزيز القدرة على الصمود وحماية الأرض، ومواجهة مشاريع الاستيطان التي تقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. إنها باختصار تهدف إلى توفير واستنهاض القدرة على حماية المشروع الوطني، وتحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، لتكون عنصراً ايجابياً ليس فقط لأمن واستقرار المنطقة، بل وقادرة أيضاً على الازدهار والتنمية وتوفير الحياة الكريمة لأبنائها.

إن تعميم تجارب النجاح وتوفير مقومات ذلك يأتي في سياق رؤيتنا الشاملة لاستعادة ثقة شعبنا بنفسه، وبسلطته الوطنية وقدرته على تحقيق الانجازات، والنجاحات المتراكمة على طريق تحقيق المشروع الوطني في نيل الحرية والاستقلال، والثقة بالقدرة على انجاز ذلك. إنها رؤية لتمكين شعبنا من دحر ما تراكم عبر سنوات الاحتلال، من الإحباط والاستكانة التي حاول الاحتلال ترسيخها من خلال سياسة القهر والإذلال ومحاولات تحطيم الثقة بالنفس. فإستراتيجية دعم وتنمية الصمود تتطلب توفير الإمكانات المادية، وتوزيعها وفق أسس عادلة وفي إطار يضمن احترام المواطنة، واستنهاض الطاقات الجماعية لشعبنا وهيئاته ومؤسساته المختلفة.

السيدات والسادة:
إن ما تتعرض له قضيتنا الوطنية من مخاطر جراء سياسة الاحتلال والاستيطان من ناحية، وحالة الانفصال الكارثية من ناحية أخرى، يستدعي منا جميعاً الارتقاء بمستوى المسؤولية الوطنية لتوفير عناصر النجاح الفعلية للجهود المبذولة لاستعادة وحدة الوطن، وخاصة بشأن التعامل مع ورقة العمل التي تقدمت بها الشقيقة مصر، والمستندة في مرجعياتها كما ورد في الورقة إلى كافة الجهود السابقة بما فيها قرار القمة العربية ومبادرة الأخ الرئيس أبو مازن، وكخلاصة للجهود والاتصالات المكثفة التي بذلها الأشقاء في مصر مع كافة الأطراف الفلسطينية. وكما تعلمون فقد رحب الأخ الرئيس أبو مازن بهذه الورقة، والتي اعتبرتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أساساً صالحاً لإنهاء الانفصال واستعادة وحدة الوطن.

إن الحكومة، إذ ترحب بالورقة المصرية، ترى فيها تعبيراً واضحاً عن حرص أشقائنا في مصر والعالم العربي برمته على استعادة وحدة الوطن، ومكانة قضيتنا وحقوقنا العادلة. وهنا فإنني أدعو إلى بذل كل جهد ممكن للتعامل الايجابي معها وضمان نجاحها ، وهذا يتطلب في المقام الأول الابتعاد عن كل أشكال المماطلة والتسويف والتردد ووضع الاشتراطات. كما يتطلب أيضا إيلاء أولوية قصوى لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة في مجالي تشكيل الحكومة والأمن والتي بتنفيذها نضمن تحقيق هدف إعادة الوحدة للوطن فوراً، بما يمهد لاستكمال البحث والحوار في شتى القضايا السياسية المختلف عليها، وصولاً إلى توافق بشأنها أو على الأقل الاتفاق على آلية للتعايش معها، وبما يمّكن من حماية وحدة وطننا وشعبنا وقضيته العادلة، وصون حقوقه في الحرية والاستقلال والعودة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، والبيت الجامع لمختلف فصائله وقواه وأحزابه ومؤسساته.

إن هذا الطريق سيضمن إعادة الوحدة للوطن، ولمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيعزز من قدرتنا على حماية المشروع الوطني، والتعامل مع التحدي الأكبر المتمثل في إنهاء الاحتلال، ومواجهة مشاريع الاستيطان، وانجاز قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967.

السيدات والسادة:

إن تصويب مسار عملية السلام بما يكفل إعادتها إلى مرجعياتها يتطلب التمسك بوحدة شعبنا ومؤسساته، وقرارات الإجماع الوطني، وفي مقدمتها مبادرة السلام الفلسطينية لعام 1988، وبقرارات الإجماع العربي التي مثلتها مبادرة السلام العربية لعام 2002، وكذلك دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لحماية مستقبل السلام في المنطقة، واتخاذ خطوات ملموسة لإلزام إسرائيل بمرجعية هذه العملية، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية وأسس العدالة ومبادئ القانون الدولي ومنع الانحراف عنها أو تقويضها.

هذا هو طريقنا أيها الأخوات والإخوة... انه طريق البناء.... طريق الصمود والثبات.... طريق تصويب مسار عملية السلام وصولاً لانجاز أهداف شعبنا بالحرية والاستقلال وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

في الختام، أتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق، وأدعو الجهات المانحة للمشاركة في دعم جدول الأعمال المحلي للتنمية المستدامة في محافظة بيت لحم. كما أدعو إلى ضرورة أن يتمخض عن هذا المؤتمر لجنة من كافة الأطراف المعنية لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته.

وشكراً لكم

الملحق الثاني: صورة جوية لبلدة زعترة

راس الواد
بيت تعمر
الفريديس
ال دافيد
معهد الأبحاث التطبيقية -القدس
أريج
www.arij.org
وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد
2008

الملحق الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية زعترة

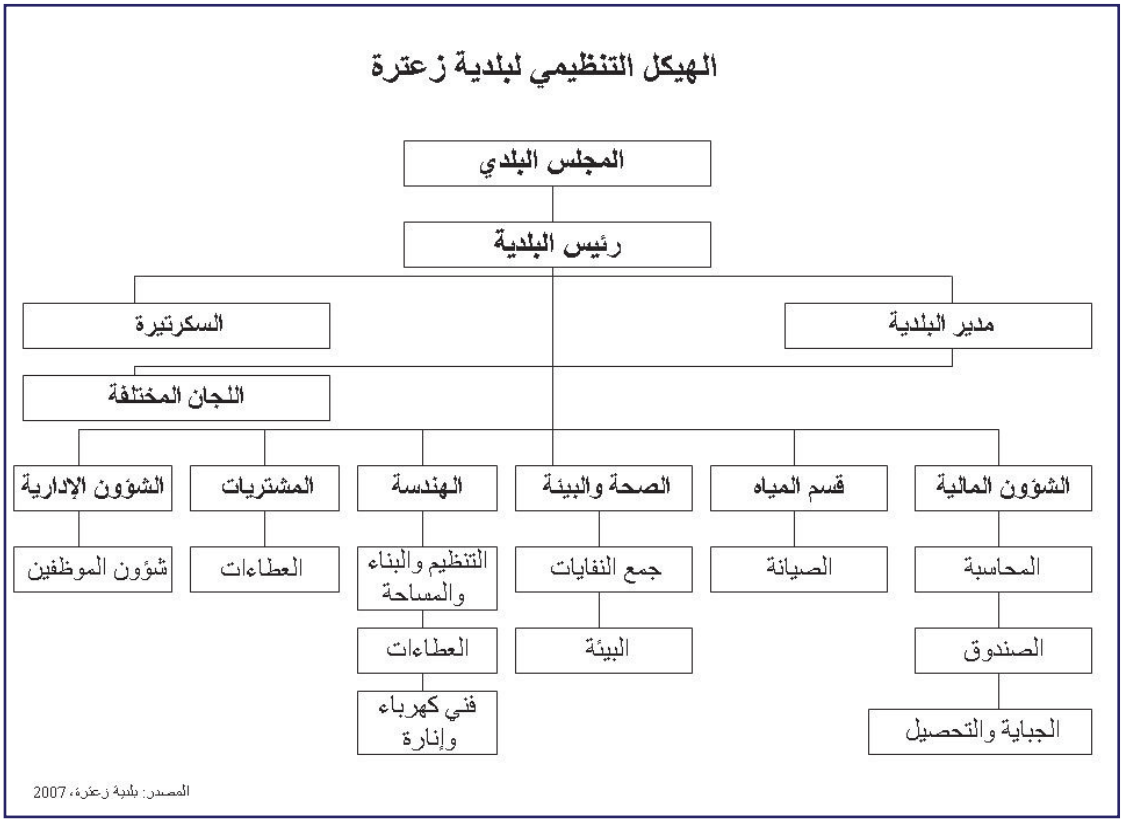

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007 أ). الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية (تقديرات منقحة، 2005). رام الله -فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2007 ب). بيانات غير منشورة حول الخصائص التعليمية في التجمعات الفلسطينية للعام 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2007 ج). قاعدة بيانات إحصاءات الصحة 2002 – 2006. رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007 د). التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2004، وتحديثاته لغاية 2006/12/31 (بيانات غير منشورة). رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007 ه). مسح القوى العاملة الفلسطينية 2006 (بيانات غير منشورة). رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007 و). مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2006. رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007 ي). مسح القوى العاملة الفلسطينية في الربع الثالث من عام 2007. رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007 ل). إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية التقرير السنوي 2006. رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2006). مسح الطاقة المنزلي: النتائج الأساسية (نيسان، 2006). رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005). متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية. رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2000). دليل التجمعات السكانية- محافظة بيت لحم. رام الله. فلسطين.

بلدية زعترة. (2007).

بلدية زعترة. (2008). تكلفة تقديرية لمشاريع بلدة زعترة المقترحة في إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة.

سلطة المياه الفلسطينية. (2007 أ). تزويد واستهلاك المياه في الضفة الغربية 2006. رام الله. فلسطين.

سلطة المياه الفلسطينية. (2007 ب). نوعية وجودة مياه الشرب في الضفة الغربية. رام الله. فلسطين.

مديرية التربية والتعليم - محافظة بيت لحم. (2007). قاعدة بيانات المدارس. بيت لحم. فلسطين.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2007). معلومات الصحة – المستشفيات. من الموقع الالكتروني لمركز المعلومات الفلسطيني بتاريخ شباط 2007: http://www.pnic.gov.ps

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). (2008). قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد للعام 2008.

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). (2007 أ). قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد للعام

.2007

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). (2007 ب). تطوير سياسات وأدوات نحو تنمية مستدامة في ظل وضع سياسي غير مستقر. بيت لحم. فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). (2006). قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد للعام 2006.

وزارة الحكم المحلي. (1997). قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية. من الموقع الالكتروني لوزارة الحكم المحلي بتاريخ 1 تشرين ثاني 2006: http://www.molg.gov.ps/laws/llgov.pdf

وزارة الحكم المحلي. (2005). أوراق العمل الخاصة بورشة عمل الهيئات المحلية المنتخبة المرحلة الثانية. رام الله. فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2006). الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. رام الله. فلسطين.

Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). (1995). Environmental Profile for the West Bank. Volume1: Bethlehem District. Bethlehem. Palestine

Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). (2007). Geopolitical Status of Bethlehem Governorate. Bethlehem. Palestine

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2007). Palestine in Figures 2006. Ramallah. Palestine.

Palestinian Hydrology Group. (2007). WASH Database 2006. Ramallah. Palestine.

Palestinian Water Authority. (2004). Quantities of Water Supply in the West Bank Governorates 2003. Ramallah. Palestine.

Population Reference Bureau. (2005). World Population Data Sheet. Retrieved Feb. 2007 from the Population Reference Bureau Website: http://www.prb.org/pdf06/06WorldDataSheet.pdf

Goal 1: Achieve Local Economical Growth and Sustainable Self Sufficiency

	Targets	High priority projects
Target 1	Halve the proportion of people whose income is less than 15 NIS a day, between 2009 and 2019	Establishing a canned-vegetable factory. Establishing a sewing and knitting factory.
Target 2	Create productive job opportunities especially for the youth	
Target 3	Protect and preserve local agricultural products	

Goal 2: Improve Education

Goal 3: Meet the Basic Health Needs of the Citizens

Goal 4: Improve the Recreational, Cultural, and Athletic Services that Target Youth and Children

	Targets	High priority projects
Target 4	Develop the agricultural, industrial and commercial vocational education, between 2009 and 2013	Establishing a vocational education institute. Developing the existing health care center and adding an emergency unit.
Target 5	Enhance and develop the basic health care services, between 2009 and 2011	
Target 6	Expand the basic and secondary educational system capacity, between 2009 and 2011	
Target 7	Provide adequate cultural, recreational and sports facilities by 2019	
Target 8	Improve the quality of primary education	

Goal 5: Protect the Environment form Pollution and Promote the Prudent and Efficient Use of Natural Resources

	Targets	High priority projects
Target 9	Adopt environmentally sound management options of wastewater by 2013	Implementing an integrated wastewater management project that entails collecting wastewater by means of a sewerage network, treating the wastewater and reusing it for irrigation purposes.
Target 10	Minimize the use of drinking water for agricultural purposes by 2010	
Target 11	Stop land degradation and low productivity	
Target 12	Preserve the wild indigenous plants	
Target 13	Reduce the amount of domestic solid waste that is collected and transferred to the dumping site by 25%, between 2009 and 2013	
Target 14	Closing Za'tara's current solid waste dumping site by 2011	
Target 15	Promote active citizenship and raise the environmental awareness level among community members by 2010	

Bethlehem 21 Project and the other Palestinian sustainability initiatives that apply an integrated participatory approach to policy making involving all relevant stakeholders highly contribute to strengthening the development process in the Occupied Palestinian Territory, mainly as such initiatives correspond to the national development planning process. The preparation of the Local Agenda 21, which is a local strategic development plan, falls within the increased interest of the Ministry of Local Government in strategic development planning based on community participation. Such an approach allows for enhancing the capacities of local authorities to lead and run the development process in partnership with civil society organizations. Furthermore, the Local Agenda 21 is expected to feed into the regional and national development plans with respect to determining the development priorities and the intervention areas required to meet citizens' needs at the local and regional levels. The goals, targets and projects included in the Local Agendas 21 developed in the framework of Bethlehem 21 Project correspond to the reform and development programs of the Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) 2008-2010, which was adopted by the government last year. The process of linking the local development plans with the PRDP will ensure that such plan contribute to the fundraising and implementation of the identified projects without wasting resources.

To learn more about Bethlehem 21 Project, please visit the website: http://bethlehem21.arij.org

This book represents the Local Agenda 21 for Za'tara that was developed and adopted by consensus between the Municipality of Za'tara and its local community to promote sustainable development at the local level. It addresses the prevailing pressures and challenges facing sustainable development; provides a comprehensive assessment of the existing situation; and presents the shared community vision for a more sustainable community 20 years from now besides the tangible steps towards reaching it. The book was prepared based on the data collected and harmonized in the GIS based information system of Za'tara and the results of the community visioning process.

The Local Agenda 21 for Za'tara is composed of four major sections, which are:

Section one: provides an overview of Bethlehem Governorate with respect to location, land use/land cover, physical characteristics, water resources, and geopolitical situation. It also provides a brief description of the suitability analysis as a tool for sustainable land use and urban environmental management. Additionally, it discusses the vital development projects that are required to overcome the challenges facing sustainable development at the Bethlehem Governorate Level.

Section two: provides an assessment of the existing environmental and socioeconomic conditions in Za'tara. It includes six subsections: (1) location and land use/land cover; (2) socioeconomic conditions (demography, education, health, economic activities and labor force, agriculture and the existing community-based organizations); (3) infrastructure (electricity and communication, transportation, water, wastewater and solid waste); (4) environmental conditions; (5) implemented and proposed projects; and (6) summary of major indicators used in the assessment.

Section three: provides a description of the institutional arrangements and structures with respect to the organizational structure of local authorities, the tasks and responsibilities of councils and the relation between local authorities and the Ministry of Local Government.

Section four: addresses the strategic planning process and presents the elements of the Local Sustainability Action Strategy for Za'tara.

It is worth mentioning that the community visioning process provided Za'tara Municipality with a local sustainability action strategy that will enable it to interact with the donors, funding agencies and implementing institutions with clear needs and priorities especially that such strategy has been developed in partnership with the local community. This gives it power and legitimacy and promotes the sense of ownership and responsibility among the citizens leading to sustainability and public benefit. The elements of the strategy are represented by specific goals and targets that provide measurable commitments and identifiable steps towards the achievement of the shared community vision that is:

We, the citizens of Za'tara Town, envision that in 2028 our town will be.....

"A clean and green town, that is self-sufficient, educationally advanced, viable while preserving its religious, historical, cultural heritage and good traditions, free from poverty, illiteracy and unemployment, socially just and equitable under a sovereign independent Palestinian State."

The sustainability goals and targets were translated into concrete actions and projects which were then prioritized based on a set of criteria. The goals, targets and the related high priority projects are summarized as follows:

Executive Summary

Sustainable development in the Occupied Palestinian Territory means developing the ability to fulfill basic human needs and improve living standards for all. It also means developing and sustaining effective government institutions and empowering local communities inspite of the Israeli Occupation and its practices. In this challenging context, the Bethlehem 21 Project "Environmental Sustainability for a Better Life: an Integrated Approach for Localizing Agenda 21 in the Bethlehem District" has contributed in cultivating a new concept of development ownership in the Occupied Palestinian Territory: this concept reflects the determination of the Palestinian people to remain on their land and continue to pursue their livelihoods, not succumbing to the pressures placed upon them by the Occupation. It is also a concept that refers to the transition from unviable development under Occupation to development for endurance and survival.

The Bethlehem 21 Project is a Palestinian initiative in response to Chapter 28 of Agenda 21 whereby local authorities are called upon to undertake a consultative process to develop and implement a "Local Agenda 21" for and with their communities. It aimed at developing the capacities of the targeted local authorities including the Municipalities of Bethlehem, Beit Jala, Beit Sahour, Za'tara, Al Khader and Ed Doha and the Village Council of Battir, to reinforce them to enter into dialogue with citizens and develop local sustainability action strategies or "Local Agendas 21". The adopted participatory approach was in the form of a visioning process that focused on bringing together a broad section of the community with the local authority to develop a shared vision for the sustainability of their community and plan how to achieve it. It is believed that the participation and cooperation of community members with the local authority is a determining factor in bringing about radical changes and promoting sustainable development at a local level because so many of the economical, social and environmental challenges have their roots in local activities.

The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) in cooperation with the Centro Regionale d'Intervento per la Cooperazione (CRIC), started the implementation of Bethlehem 21 Project on the 1st of February 2006 with the support of the European Commission (LIFE Third Countries Programme) and the Swiss Agency for Development and Cooperation. The project lasted for 32 months through which the following main tasks were accomplished: (1) securing and maintaining the support of local and national authorities; (2) establishing an effective participatory process; (3) creating baseline community profiles; and (4) developing a local sustainability action strategy for each of the targeted communities. The project resulted in:

- Creating strong advocates for the sustainability initiative among the involved local and national authorities.
- Securing broad public participation of community members and raising their awareness level with respect to localizing Agenda 21.
- Fostering trust in local and national authorities among the community members.
- Strengthening the technical capacities of the targeted local authorities in Geographic Information System (GIS), database management and environmental monitoring.
- Establishing a comprehensive GIS based information system for each local authority.
- Producing baseline community profiles that provide an assessment of the communities' environmental and socioeconomic conditions.
- Understanding peoples' perceptions of their environmental futures and social well being.
- Adoption of the recommended actions and strategies by the local and national authorities.

Project Team

Project Leader:
Dr. Jad Isaac

Project Coordinator:
Abeer Safar Kando

Main Project Team:
Jane Hilal
Enas Bannourah
Ghassan Darwish
Carla Pagano (CRIC)
Ahmad El-Atrash
Hamza Halaybeh

Supporting Project Team:
George Khair
Abeer Khair
Raed Abed Rabbo
Dr. Mohamed Alsalimiya
Anwar Qabaja
Issa Zboun
Lina Khair

Graphic Design:
Jeries Shomali

Bethlehem 21 Project

Environmental Sustainability for a Better Life:
An Integrated Approach for Localizing Agenda 21
in the Bethlehem District

Za'tara
Local Agenda 21

Copyright © Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) 2008
P.O.Box 860, Caritas Street
Bethlehem, Palestine
Tel: +970–2–2741889
Fax: +970–2–2776966
Website: www.arij.org

The views expressed in this document do not necessarily reflect the views of the European Commission and the Swiss Agency for Development and Cooperation.

Bethlehem 21 Project

Environmental Sustainability for a Better Life:
An Integrated Approach for Localizing Agenda 21
in the Bethlehem District

Za'tara
Local Agenda 21

Prepared by:

Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)
Water and Environment Research Department

2008

Supported by:

Swiss Agency for
Development and Cooperation

European Commission
Life Third Countries Programme